S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/1257
16 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

في رسالتي المؤرخة ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٩ (S/1999/339)، أبلغتكم وأعضاء مجلس الأمن باعتزامي إجراء تحقيق مستقل في الاجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة وقت حدوث الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. وأوضحت لكم أنني سأكون ممتنا لو أكد مجلس الأمن تأييده لهذا المشروع الهام. وفي ردكم المؤرخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٩ (S/1999/340)، أبلغتموني بتأييد مجلس الأمن لمسار العمل المقترح.

ووفقا لما تقدم، فقد أنشأت لجنة برئاسة إنغفار كارلسون، رئيس وزراء السويد السابق، وتضم في عضويتها هان سونغ - جو، وزير خارجية جمهورية كوريا السابق، والفريق أوفوس م. كوبولاتي من نيجيريا. وقد عملت اللجنة بكل تفان وفعالية في المهمة الموكلة إليها.

وأرجو أن تجدوا طي هذا نسخة من تقرير لجنة التحقيق المستقل. وسيكون من دواعي تقديري لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن عليه.

(توقيع) كوفي عطا عنان

مرفق

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من أعضاء لجنة التحقيق المستقل في الاجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة أثناء عملية الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤

يتشرف أعضاء لجنة التحقيق المستقل في الاجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة أثناء عملية الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤ بإحالة التقرير المرفق، المقدم وفقا للولاية الممنوحة للجنة التحقيق في رسالتكم إلى مجلس الأمن المؤرخة ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٩. ونود، نحن أعضاء اللجنة، أن نعرب عن شكرنا لجميع من مدوا لنا يد العون وسهلوا لنا الاضطلاع بعملنا. وفي هذا الصدد، فإننا نود أن نعترف بالمساعدة القيمة التي قدمها مستشارا التحقيق الخاصان إلينور همرشولد ولي شين - هوا.

(توقيع) إنغفار كارلسون

(توقيع) هان سونغ - جو

(توقيع) روفوس. م. كوبولاتي

ضميمة

تقرير لجنة التحقيق المستقل في الاجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة أثناء عملية الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤

١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩

أولا - مقدمة

في عملية الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، قتل قرابة ٠٠٠ ٨٠٠ نسمة. وعلى مدى قرابة مائة يوم، ما بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ١٩٩٤، كانت هناك مذبحة منظمة تعرض لها الرجال والنساء والأطفال، ستظل إلى الأبد ماثلة في الأذهان باعتبارها من أبشع وقائع القرن العشرين. فقد أقدم الروانديون على قتل الروانديين من بني ظهرانيهم، وراحوا يقتلون بوحشية سكان البلد من التوتسي، غير أنهم استهدفوا أيضا العناصر المعتدلة من الهوتو. وارتكبت فظائع مذهلة ليس فقط على يد الميليشيات والقوات المسلحة ولكن أيضا على يد مدنيين ضد غيرهم من المدنيين.

ولم يقف المجتمع الدولي حائلا دون وقوع الإبادة الجماعية، كما أنه لم يوقف عمليات القتل ما أن بدأت عملية الإبادة الجماعية. وقد خلف هذا الفشل جراحا عميقة داخل المجتمع الرواندي، وفي العلاقة بين رواندا والمجتمع الدولي، وبالذات الأمم المتحدة. ولا بد لهذه الجراح أن تندمل من أجل مصلحة شعب رواندا ومصلحة الأمم المتحدة. وإقرار الحقيقة هو أمر ضروري بالنسبة لرواندا، كما هو بالنسبة للأمم المتحدة، وأيضا لكل هؤلاء الذين يتعرضون، أينما كانوا، إلى خطر أن يصبحوا ضحايا الإبادة الجماعية في المستقبل.

والتماسا لإقرار الحقيقة إزاء دور الأمم المتحدة أثناء عملية الإبادة الجماعية، تأمل لجنة التحقيق المستقل في أن تسهم في بناء الثقة من جديد بين رواندا والأمم المتحدة، وأن تساعد في الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة بين أبناء شعب رواندا، وأن تسهم في الحيلولة، إلى الأبد، دون تكرار وقوع مآس مماثلة. وقد قامت لجنة التحقيق بتحليل دور مختلف الجهات الفاعلة وأجهزة منظومة الأمم المتحدة. ذلك أن جميع أجزاء تلك المنظومة، بما في ذلك الأمين العام، والأمانة العامة، ومجلس الأمن، والدول الأعضاء في المنظمة، يتعين عليهم أن يتحملوا ويعترفوا بما عليهم من مسؤوليات إزاء فشل المجتمع الدولي في رواندا. ويجب أيضا أن يكون الاعتراف بالمسؤولية مقرونا بالرغبة في التغيير: ويتمثل ذلك في الالتزام بضمان ألا تتكرر أبدا في المستقبل وفي أي مكان كوارث من قبيل كارثة الإبادة الجماعية التي حلت برواندا.

إن فشل الأمم المتحدة في الحيلولة دون نشوب عملية الإبادة الجماعية في رواندا، وبالتالي في وقفها، إنما هو فشل لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وقد تمثل الفشل الأساسي في الافتقار إلى الموارد والالتزام السياسي اللذين كان يتعين تكريسهما للتطورات في رواندا ولوجود الأمم المتحدة هناك. وكان هناك افتقار راسخ في الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء على العمل، أو العمل بحزم كاف. وقد أثر هذا الافتقار إلى الإرادة السياسية في استجابة الأمانة العامة وعملية اتخاذ القرار من جانب مجلس الأمن، لكن ذلك تبدّى بوضوح أيضا في تكرر الصعوبات فيما يتعلق بالحصول على القوات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا. وأخيرا، وعلى الرغم مما تعرضت له البعثة من نقص حاد في الموارد وفي إعطائها أولوية سياسية، لابد أيضا من القول بأنه قد ارتكبت أخطاء خطيرة فيما يتعلق بالموارد التي كانت تحت تصرف الأمم المتحدة.

وفي رسالة مؤرخة ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٩ (S/1999/339)، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه يعتزم إجراء تحقيق مستقل في الاجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة أثناء عملية الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤. وفي ردهم على ذلك (S/1999/340)، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن تأييدهم للمبادرة في هذه الظروف الفريدة. وفي أيار/ مايو ١٩٩٩، عين الأمين العام السيد إنغفار كارلسون، رئيس وزراء السويد السابق، والبروفيسور هان سونغ - جو، وزير خارجية جمهورية كوريا السابق، والفريق روفوس م. كوبولاتي (متقاعد)، من نيجيريا، لإجراء التحقيق.

وأعطيت لجنة التحقيق المستقل ولاية تحديد الوقائع المتصلة باستجابة الأمم المتحدة لعملية الإبادة الجماعية في رواندا، وتشمل الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى تموز/يوليه ١٩٩٤، وتقديم توصيات إلى الأمين العام بشأن هذا الموضوع. ويقدم هذا التقرير عملا بتلك الولاية.

وورد في الاختصاصات أن التحقيق سيضع ترتيبا زمنيا للأحداث الرئيسية المتصلة بعمل الأمم المتحدة في رواندا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى تموز/يوليه ١٩٩٤. وكان على اللجنة أن تقيم ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا ومواردها، وما كان لهما من تأثير على استجابة الأمم المتحدة للوقائع المتصلة بما حدث من مذابح. وطُلب إلى لجنة التحقيق أن تستخلص الاستنتاجات المناسبة وأن تحدد الدروس المستفادة من تلك المأساة، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الأمين العام في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من بدء التحقيق. وذكرت الاختصاصات أيضا أن لجنة التحقيق سيكون لها مطلق الحرية في الحصول على جميع وثائق الأمم المتحدة والاتصال بالأشخاص المعنيين.

وبدأت لجنة التحقيق أعمالها في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وشملت ولاية لجنة التحقيق المستقل الاجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة ككل. وعلى ذلك، فقد اشتملت المهمة المنوطة بالتحقيق دراسة الاجراءات التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا، والأمين العام، والأمانة العامة، علاوة على الدول الأعضاء في المنظمة والأجهزة السياسية الممثلة

فيها. وفيما يتعلق بالإجراءات التي قامت بها الدول الأعضاء، فقد ركز التحقيق على ما اتخذ من مواقف كان لها تأثيرها على استجابة الأمم المتحدة للمأساة في رواندا. أما تحليل القضايا العامة التي أثارتها مواقف البلدان كل على حدة فيما يتعلق بقضية رواندا فهي مهمة يتعين أن تقوم بها هيئات أخرى.

وقامت منظمة الوحدة الأفريقية والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى بأدوار هامة خلال مختلف مراحل عملية السلام وأثناء الأزمة في رواندا. وحيث أن ولاية لجنة التحقيق تركزت على دور الأمم المتحدة، فقد جرى التأكيد في هذا السياق على تأثير الجهات الفاعلة الإقليمية على هذا الدور. ولا ريب في أن فريق الشخصيات البارزة التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي من المقرر أن يصدر تقريره في العام المقبل، سيكون بمقدوره أن يمعن النظر بصورة كاملة في مختلف جوانب المنظور الإقليمي لعملية الإبادة الجماعية في رواندا.

وأجرت لجنة التحقيق، في سياق عملها، مقابلات مع عدد كبير من الأشخاص ممن لديهم من المعرفة ما يتصل بولاية اللجنة. وترد قائمة بأسماء هؤلاء الأشخاص في المرفق الثاني.

وأجرت لجنة التحقيق بحوثا في محفوظات الأمم المتحدة كجزء من عملها. وبالإضافة إلى الوثائق التي تحتوي عليها المحفوظات المركزية للمنظمة، قامت اللجنة أيضا بدراسة الملفات التي تحتفظ بها مختلف إدارات الأمم المتحدة، بما في ذلك المكتب التنفيذي للأمين العام، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وملفات من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. واستفادت اللجنة أيضا من الوثائق والمواد التي وفرتها لها المصادر الحكومية وغير الحكومية. وفي رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر، دعت اللجنة جميع البلدان التي ساهمت بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا خلال الفترة المشمولة بولاية اللجنة إلى أن تقدم إليها ما لديها من تعليقات ومعلومات.

وتحدد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ معايير الأفعال التي يمكن اعتبارها من أفعال الإبادة الجماعية، التي هي من أبشع الأفعال التي يمكن ارتكابها ضد البشر. وتقتضي الاتفاقية أساسا توفر أمرين هما أن ترتكب أفعال محددة، وأن يكون ارتكابها بقصد معين: وهو التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه. واستخدم مجلس الأمن نفس المعايير في تحديد ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على النحو الوارد في قراره ٩٥٥ (١٩٩٤). وقررت المحكمة أن عمليات القتل الجماعي المرتكبة ضد التوتسي في رواندا في عام ١٩٩٤ هي بمثابة إبادة جماعية. واعتبرتها إبادة جماعية جرى التخطيط لها والتحريض عليها من جانب الهوتو ضد التوتسي.

ثانيا - وصف للأحداث الرئيسية

اتفاق أروشا للسلم

في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، وعقب سنوات من المفاوضات، وقّعت حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية اتفاق أروشا. ونص الاتفاق على إعطاء دور كبير للأمم المتحدة، من خلال ما وصفه الاتفاق بالقوة الدولية المحايدة، للإشراف على تنفيذ الاتفاقات خلال الفترة الانتقالية المقرر لها أن تستمر ٢٢ شهرا. وقبل ذلك، وفي رسالة إلى الأمين العام مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (S/25951)، طلبت الحكومة والجبهة معا إنشاء مثل هذه القوة وطلبا إلى الأمين العام أن يرسل فريق استطلاع إلى رواندا للتخطيط لإنشاء القوة. واتفق الطرفان على إمكانية إدماج فريق المراقبين العسكريين المحايد التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية في القوة الدولية المحايدة.

ووفقا لاتفاق أروشا للسلم، يتعين أن تقوم القوة الدولية المحايدة بالمساعدة في تنفيذ الاتفاق، لا سيما عن طريق الإشراف على البروتوكول المتعلق بإدماج القوات المسلحة التابعة للطرفين. وكُلفت القوة بمهام أمنية واسعة هي: ضمان أمن البلد عموما، والتحقق من الالتزام بالقانون والنظام، وضمان تأمين إيصال المساعدات الإنسانية، والمساعدة في توفير الأمن للمدنيين. وطُلب إلى القوات أيضا المساعدة في البحث عن مخابئ الأسلحة وتقليص دور العصابات المسلحة في جميع أنحاء البلاد، والقيام بعمليات إزالة الألغام، والمساعدة في استعادة جميع الأسلحة التي وزعت على المدنيين أو التي بحوزتهم بصورة غير مشروعة، ورصد مراعاة وقف الأعمال العدائية. وعلاوة على ذلك، كان من المتوقع أن تتولى القوة الدولية المحايدة مسؤولية إقامة وإعداد نقاط للتجمع ومناطق للإيواء وتحديد معايير الأمن في كيغالي بهدف جعلها منطقة محايدة. وكان من ضمن المهام الأخرى للقوة الإشراف على تسريح الجنود ورجال الدرك الذين لن يشكلوا جزءا من القوات المسلحة الجديدة. ويتعين إبلاغ القوة بأي انتهاك لوقف إطلاق النار وتعقب مرتكبيه.

وارتكز الجدول الزمني للاتفاق على الافتراض بأنه يمكن نشر القوة الدولية المحايدة في غضون شهر، ولكن المسؤولين في الأمم المتحدة أبلغو الطرفين بأن هذا الاقتراح لن يكون واقعيا تماما قبل توقيع الاتفاق. وفي الأشهر التي سبقت توقيع الاتفاق ألحت الحكومة، التي أخرت التوقيع على الاتفاق، على الأمم المتحدة لكي تبدأ في تخطيط نشر القوات بالفعل قبل التوقيع على الاتفاقات. ولكن الأمم المتحدة رأت بضرورة أن يظهر الطرفان التزامهما بعملية السلام عن طريق التوقيع على الاتفاقات قبل أن يمكن البت في التخطيط لعملية حفظ السلام.

وبعد أسبوع فقط من التوقيع على الاتفاق، نشرت الأمم المتحدة تقريرا قدم صورة خطيرة تنذر بالتشاؤم فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في رواندا. ووصف التقرير الزيارة التي قام بها إلى رواندا في الفترة من ٨ الى ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ السيد والي بكر ندياي المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي. وأكد ندياي وقوع المذابح

وقدر كبير من الانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان في رواندا. وحدى استهداف السكان التوتسي بندياي الى مناقشة ما إذا كان مصطلح الإبادة الجماعية يمكن أن ينطبق على هذه الأحداث. وأفاد أنه لا يستطيع إصدار حكم في تلك المرحلة ولكنه مضى يقول، مستشهدا باتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، بأن حالات العنف بين الطوائف التي تم إطلاعه عليها بينت أنه من الواضح تماما أن ضحايا الهجمات وهم من التوتسي في الغالبية العظمى من الحالات، كانوا مستهدفين لا لشيء إلا بسبب انتمائهم إلى مجموعة إثنية معينة وليس لأي سبب موضوعي آخر". وعلى الرغم من أن ندياي - بالإضافة إلى الإشارة إلى الخطر الجسيم للإبادة الجماعية في رواندا - قد أوصى بسلسلة من الخطوات لمنع وقوع مزيد من المذابح والانتهاكات الأخرى، فإن العناصر الفاعلة الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة قد تجاهلت إلى حد كبير ما ورد في تقريره.

ولمتابعة اتفاق أروشا، أوفد الأمين العام بعثة استطلاع إلى المنطقة في الفترة من ١٩ إلى ٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٣ لدراسة المهام التي يمكن أن تقوم بها القوة الدولية المحايدة والموارد اللازمة لعملية حفظ سلام من هذا القبيل. ورأس البعثة العميد روميو أ. دايير، من كندا، وكان يشغل في ذلك الوقت منصب رئيس المراقبين العسكريين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا. وضمت البعثة ممثلين من مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/26425)، رحب فيه باتفاق أروشا، وأشار إلى أن المجلس يدرك الآمال التي يعقدها الطرفان الرونديان على قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة من أجل تنفيذ الاتفاق. ولم تكن توصيات بعثة الاستطلاع قد قدمت بعد إلى مجلس الأمن في تلك المرحلة.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، اجتمع وفد مشترك من الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية مع الأمين العام في نيويورك. وأعرب الوفد عن تأييده للنشر السريع للقوة الدولية وللإسراع بإنشاء مؤسسات انتقالية. وحذر الوفد من أن أي تأخير قد يؤدي إلى انهيار عملية السلام، وأعرب عن رغبته في وجود قوة قوامها ٢٦٠ ٤ فردا. وكان رد الأمين العام على الوفد يتسم بالاتزان، حيث أشار إلى أنه حتى في حالة موافقة مجلس الأمن على قوة بهذا الحجم، فإن نشرها قد يستغرق ما لا يقل عن شهرين إلى ثلاثة أشهر. وقد تستطيع الأمم المتحدة نشر عدد آخر من المراقبين بالإضافة إلى المراقبين البالغ عددهم ٧٢ الذين أرسلوا بالفعل لكن حتى ذلك سوف يستغرق أسابيع. ومن ثم فإنه يلزم إبلاغ شعب رواندا بضرورة أن يعتمدوا على أنفسهم خلال الفترة المؤقتة. وقال الأمين العام إن على الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية بذل جهد لاحترام وقف إطلاق النار لأنه سيكون من العسير الحصول على قوات في حالة استئناف القتال. وأشار أيضا إلى الطلبات الهائلة التي قدمت بشأن إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة، لا سيما في الصومال والبوسنة، وأن الأمم المتحدة تمر حاليا بأزمة مالية.

إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا

في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وبعد أسبوعين من نهاية الفترة الانتقالية الأصلية، قدم الأمين العام تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن إنشاء عملية لحفظ السلام في رواندا (S/26488)، استنادا إلى تقرير وارد من بعثة الاستطلاع. ووضع التقرير خطة لنشر قوة لحفظ السلام قوامها ٥٤٨ ٢ فردا عسكريا. ومع تقسيم العمليات إلى أربعة مراحل، اقترح الأمين العام أن يتم فورا نشر فريق متقدم يضم نحو ٢٥ من الأفراد العسكريين و ١٨ موظفا مدنيا و ٣ من أفراد الشرطة المدنية. وكان من المقرر أن تستغرق المرحلة الأولى ٣ أشهر لحين إنشاء حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة، تتولى العملية خلالها الإعداد لإنشاء منطقة آمنة في كيغالي ومراقبة وقف إطلاق النار. وبحلول نهاية المرحلة ١، كما ذكر تقرير الأمين العام من المقرر أن يبلغ عدد المشاركين في تلك العملية ٤٢٨ ١ من الأفراد العسكريين.

وتعين تقسيم البعثة إلى خمسة قطاعات، تشمل كيغالي، والمنطقة المنزوعة السلاح، وقوات الحكومة، والجبهة الوطنية الرواندية، على التوالي، إلى جانب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا كقطاع خامس. وسيتم شغل القطاعات الثلاثة الأخيرة بمراقبين عسكريين يتولون مسؤولية مراقبة تنفيذ البروتوكول الخاص بإدماج القوات المسلحة. ومن بين المهام الأخرى، يعني ذلك رصد مراعاة وقف الأعمال العدائية والتحقق من فض الاشتباك بين القوات ونقل الجنود إلى نقاط تجمع ونقل الأسلحة الثقيلة إلى المعسكرات ورصد تسريح أفراد القوات المسلحة ورجال الدرك.

وسيكون في كل من كيغالي والمنطقة المنزوعة السلاح كتيبة مشاة ومراقبون عسكريون. وبالإضافة إلى المهام المشابهة لتلك في قطاعات أخرى، في كيغالي والمنطقة المنزوعة السلاح، اقترح أن تسهم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في استعادة الأسلحة والتحقق عن طريق نقاط التفتيش والدوريات فضلا عن توفير الأمن في نقاط التجمع والمعسكرات. وأسندت إلى وحدة شرطة مدنية صغيرة مهمة التحقق من المحافظة على القانون والنظام.

وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٨٧٢ (١٩٩٣)، الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. ولم يوافق المجلس على جميع عناصر الولاية التي أوصى بها الأمين العام، ولكن بدلا من ذلك، قرر ولايات أكثر تحديدا. وكان من أبرز الولايات الغائبة الاقتراح الذي يدعو بأن تساعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في استرداد الأسلحة، وبدلا من ذلك، قرر القرار أن تسهم البعثة في توفير الأمن في مدينة كيغالي أي في نطاق منطقة أمن خالية من الأسلحة ينشئها الطرفان داخل المدينة وفيما حولها.

وشملت الولاية العناصر الأخرى التالية:

- رصد احترام اتفاق وقف إطلاق النار الذي يدعو إلى إنشاء مناطق للإيواء والتجمع ورسم حدود المنطقة الجديدة المجردة من السلاح والإجراءات الأخرى المتعلقة بالتجريد من السلاح؛

- رصد حالة الأمن أثناء الفترة الختامية لولاية الحكومة الانتقالية حتى موعد الانتخابات؛

- تقديم المساعدة في مجال إزالة الألغام، عن طريق برامج التدريب أساسا؛

- التحقيق، بناء على طلب الطرفين أو بمبادرة ذاتية، فيما يدعى به من حالات عدم الامتثال لبروتوكول الاتفاق المتعلق بإدماج القوات المسلحة، وتقصي تلك الحالات مع الأطراف المسؤولة وتقديم تقارير عنها إلى الأمين العام، حسب الاقتضاء؛

- رصد عملية إعادة اللاجئين الروانديين إلى الوطن وإعادة توطين المشردين للتحقق من القيام بهذه العملية بطريقة مأمونة ومنظمة؛

- المساعدة في تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية بالتعاون مع عمليات الإغاثة؛

- التحقيق في الحوادث المتعلقة بأنشطة قوات الدرك والشرطة وتقديم تقارير عنها. وعين دايير قائدا للبعثة الجديدة. ووصل إلى كيغالي في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وانضم إليه فريق متقدم يضم ٢١ فردا عسكريا وذلك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وعين الأمين العام في وقت لاحق وزير خارجية الكاميرون السابق، السيد جاك روجيه بوه بوه ممثلا شخصيا له في رواندا. ووصل بوه بوه إلى كيغالي في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أرسل دايير إلى المقر مشروع مجموعة قواعد الاشتباك بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، طالبا موافقة الأمانة العامة عليها. وشمل المشروع في الفقرة ١٧ قاعدة تسمح تحديدا للبعثة بأن تتصرف بل وأن تستخدم القوة للرد على الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية والانتهاكات الأخرى ("قد تكون هناك أيضا أعمالا إجرامية ترتكب لدوافع إثنية أو سياسية خلال هذه الولاية تقتضي من البعثة أخلاقيا وقانونيا استخدام جميع الوسائل المتاحة لإيقافها. ومن أمثلة ذلك عمليات الإعدام والهجمات على المشردين أو اللاجئين"). ولم يستجب المقر مطلقا رسميا لطلب قائد القوة بالموافقة.

وأدت التطورات في رواندا خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ إلى إثارة القلق إزاء عملية حفظ السلام الجديدة. وواجهت العملية السياسية توقفا. وأصبح من الواضح أيضا ظهور عقبات سياسية في ظل تزايد أعمال العنف بوضوح أكثر من ذي قبل. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، قتل نحو ٦٠ شخصا في حوادث عنف في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر. وقدمت تقارير البعثة منذ تلك الفترة وصفا حيا للقسوة التي تم بها قتل هؤلاء. وفي هذه المرحلة بالفعل بدأ جو التفاؤل الذي أحاط بالتوقيع على اتفاق أروشا في التلاشي بسبب القلق الكبير إزاء النشاط المسلح في رواندا بما في ذلك وجود ميليشيات مسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن ظروف اغتيال الرئيس ملكيور أنداداي رئيس بوروندي في

أواخر تشرين الأول/أكتوبر وما أعقب ذلك من أعمال عنف وتدفق للاجئين، شكلت خلفية أخرى باعثة على القلق فيما يتعلق بالبدء في عملية حفظ السلام لم تكن منظورة عند إنشاء البعثة.

وفي مطلع كانون الأول/ ديسمبر، سافر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيمس جوناه إلى رواندا في زيارة قصيرة عقب جنازة رئيس بوروندي. والتقي جوناه مع رئيس رواندا اللواء جوفينال هابياريمانا. ووفقا لما ذكره جوناه، فقد طلب إليه الأمين العام شفويا تحذير الرئيس هابياريمانا من أن لديه معلومات تفيد بأن عمليات قتل أعضاء المعارضة كانت مدبرة وأن الأمم المتحدة لن تقبل بذلك. ولم يبلغ الأمين العام جوناه عن مصدر هذه المعلومات. وقد أنكر الرئيس هابياريمانا هذا الادعاء وهو النفي الذي ذكر جوناه أنه نقله إلى الأمين العام.

وفي جهد متضافر لتحريك العملية السياسية عقد بوه بوه في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر اجتماعا مع الأطراف السياسية في كينهارا برواندا. وأسفر الاجتماع عن إصدار إعلان مشترك أكد بموجبه الطرفان من جديد التزامهما بأهداف اتفاق أروشا. غير أنه لم يتم تنفيذ الجدول الزمني الذي اتفق عليه الطرفان. وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر، تم وضع كتيبة تابعة للجبهة الوطنية الرواندية في كيغالي في مجمع المجلس الوطني للتنمية، وفقا لاتفاق أروشا للسلام. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، تم تنصيب الرئيس هابياريمانا وفقا للاتفاق. غير أن استمرار الخلافات بين الطرفين حال دون تشكيل الحكومة الانتقالية العريضة القاعدة والمجلس الوطني.

برقية ١١ كانون الثاني/ يناير

أرسل دايير، في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، إلى المستشار العسكري للأمين العام، اللواء موريس باريل، برقية عنوانها "طلب توفير حماية المخبر"، التي احتلت مكانا بارزا في المناقشات التي جرت حول مدى معرفة الأمم المتحدة بخطر الإبادة الجماعية. وجاء في البرقية أنه رتب اتصال لدايير مع مخبر كان يعمل مدربا برتبة عليا في ميليشيا (انتراهموي). ورتب الاتصال "رجل سياسي هام جدا جدا في الحكومة" (أفصح عنه في مراسلات لاحقة بأنه السيد فوستين تواغيرامونغو رئيس الوزراء المكلف). وتتضمن البرقية كثيرا من المعلومات الأساسية.

وتتصل المعلومة الأولى باستراتيجية للتحريض على قتل الجنود البلجيكيين وانسحاب الكتيبة البلجيكية. وكان المخبر مكلفا بالمظاهرات التي جرت قبل أيام قليلة، وكانت تستهدف نواب المعارضة والجنود البلجيكيين. وكانت ميليشيا (انتراهموي) تأمل في استفزاز كتيبة الجبهة الوطنية الرواندية كيما تطلق النار على المتظاهرين. وكان سيعمد إلى اغتيال النواب، وإلى استفزاز القوات البلجيكية. وإذا لجأ الجنود البلجيكيون إلى القوة، فإن عددا منهم سيقتل، الأمر الذي سيضمن انسحاب الوفد البلجيكي من رواندا.

وثانيا، قال المخبر إن ميليشيات (انتراهموي) قد دربت ٧٠٠ ١ رجل في معسكرات قوات الحكومة الرواندية، مقسمة إلى ٤٠ مجموعة في جميع أنحاء كيغالي. وأمر بتسجيل أسماء جميع التوتسيين في كيغالي، وخامره شعور بأن الهدف من ذلك هو إبادتهم. وقال إن أفراد ميليشاته تمكنوا من قتل عدد يصل إلى ٠٠٠ ١ توتسي خلال ٢٠ دقيقة.

وثالثا، تحدث المخبر عن مخبأ هام للأسلحة يوجد فيه ما لا يقل عن ١٣٥ قطعة سلاح (من طرازي G3 و AK47). وأعرب عن استعداده لأن يدل بعثة الأمم المتحدة على الموقع إذا وفرت الحماية لأسرته.

واطلع دايير الأمانة العامة على المعلومات التي حصل عليها من المخبر وأبلغها أيضا أن البعثة تنوي اتخاذ إجراء خلال الـ ٣٦ ساعة التالية. وأوصى بأن تقدم الحماية للمخبر وأن ينقل إلى الخارج - وفي هذه المرة بالذات، وليس في المرة السابقة - طلب التوجيه من الأمانة العامة بشأن طريقة العمل. وأخيرا، سلم دايير بوجود بعض التحفظات لديه بشأن مصداقية المخبر وقال إنه لا يستبعد تماما أن تكون الإخبارية فخا. ورغم ذلك اختتمت البرقية على غرار برقيات كثيرة قبلها بطلب اتخاذ إجراء المتمثل بعبارة: "في القدرة تكمن الإرادة. إلى الأمام".

ووجهت هذه البرقية إلى باريل، ولكن اطلع عليها كذلك غيره من كبار المسؤولين في إدارة عمليات حفظ السلام، بمن فيهم وكيل الأمين العام كوفي عنان، ومساعد الأمين العام إقبال رضا والسيد الهادي العنابي، الذي كان يرأس وقتئذ قسم أفريقيا في إدارة عمليات حفظ السلام. وذكر كلا وكيلي الأمين العام للشؤون السياسية وقتئذ، وهما السيد مراك غولدينغ وجوناه إلى لجنة التحقيق أنهما لم يطلعا على البرقية عند وصولها. ففي ذلك الوقت كان يصل إلى المكتب التنفيذي للأمين العام، بصفة روتينية، جميع البرقيات. وكانت البرقية محفوظة في ملفات المكتب، رغم أن الأمين العام ذكر أنه لم يطلع على نسخة منها إلا في وقت لاحق.

وأرسل أول رد من المقر إلى بعثة الأمم المتحدة مساء ١٠ كانون الثاني/يناير بتوقيت نيويورك. وكان عبارة عن برقية موجهة من عنان (وقعها رضا) إلى بوه بوه، وعليها عبارة "فوري" وعبارة "لا يفتح إلا بمعرفته". وذكر عنان فيها أن المعلومات الواردة في برقية دايير تبعث على القلق ولكنها تتضمن بعض التضارب. وأضاف "يجب أن نعالج هذه المعلومة بحذر". وفي الفقرة الأخيرة منها طلب عنان من بوه بوه موافاته بتقييمه المدروس وبتوصيات. واختتمها بقوله "ينبغي ألا تقوم بعثة الأمم المتحدة بأي استطلاع أو إجراء آخر، بما في ذلك الرد على طلب الحماية، حتى تحصل على توجيه واضح من المقر".

ورد بوه بوه على عنان في برقية مؤرخة كذلك ١١ كانون الثاني/ يناير. ووصف الممثل الخاص فيها الاجتماع الذي جرى بين دايير والدكتور عبده الكابي، المستشار السياسي لبوه بوه، من جهة ورئيس الوزراء، المكلف، من جهة أخرى أعرب فيه الأخير "عن كامل، أكرر كامل ثقته في المخبر وطموحاته الحقيقية".

وشدد بوه بوه على أنه لم يبق أمام المخبر من الوقت سوى ٤٨ ساعة على أبعد تقدير قبل أن يبدأ في تنفيذ الأوامر بتوزيع الأسلحة، وطلب التوجيه بطريقة معالجة الحالة، بما في ذلك طلب الحماية للمخبر. وفي الفقرة الأخيرة من البرقية، الفقرة ٧، ذكر دايير أنه "مستعد لمواصلة العملية وفقا للمذهب العسكري المتبع في الاستطلاع، والتدريب والتنفيذ باستخدام القوة الساحقة. وإذا برز خلال أي وقت من عملية الاستطلاع أو التخطيط أو الإعداد أي مؤشر لإمكانية حدوث أي سيناريو مخالف أو سيناريو محفوف بالخطر دون موجب، فإن العملية ستلغى".

وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، جاء الرد من المقر. ومرة أخرى، كانت البرقية من عنان، موقعة من رضا، وموجهة هذه المرة إلى كل من بوه بوه ودايير. وذكر المقر فيها أنه لم يتمكن من الموافقة على العملية الموصوفة في الفقرة ٧ من برقية بوه بوه، لأنها تتجاوز في رأيهم بكل وضوح الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة بموجب القرار ٨٧٢ (١٩٩٣). وإذا شعرت البعثة أن المخبر موثوق تماما، وجه بوه بوه ودايير بدل ذلك إلى طلب اجتماع عاجل بالرئيس هابياريمانا وإبلاغه بأنهما حصلا على معلومات تبدو وثيقة تتعلق بأنشطة ميليشيا الانتراهاموي والتي تشكل خطرا واضحا على عملية السلام. ويجب إخطار هابياريمانا أن الأنشطة تشمل تدريب ونشر جماعات مخربة في كيغالي فضلا عن تخزين وتوزيع أسلحة على تلك الجماعات. وتشكل هذه الأنشطة انتهاكا صارخا لاتفاق أروشا ولمنطقة كيغالي الخالية من السلاح. وقيل لبوه بوه ودايير أن يعتبرا أن الرئيس ليس على علم بهذه الأنشطة، وعليهما التشديد على أن ينظر في المسألة فورا وأن يتخذ الإجراء الضروري، وضمان توقف الأنشطة التخريبية. ويجب أن يحاط الرئيس علما بوجوب إخبار بعثة الأمم المتحدة خلال ٤٨ ساعة بالخطوات التي اتخذها، بما في ذلك استعادة الأسلحة. وإذا اندلعت أية عمليات عنف في كيغالي، يجب اطلاع مجلس الأمن على المعلومات المتعلقة بالميليشيا، والتحقيق في الجهة المسؤولة عنها والتقدم بتوصيات إلى المجلس.

وقبل الاجتماع بالرئيس، يبلغ سفراء بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة بالخبر ويطلب منهم القيام بخطوات مماثلة.

واختتمت برقية المقر ببيان واضح مفاده "أن الاعتبار الأعلى هو لزوم تفادي الدخول في مسار عمل يمكن أن يؤدي إلى اللجوء إلى القوة وإلى مضاعفات غير متوقعة".

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أرسل بوه بوه ردا إلى عنان، أوجز فيه ما جرى القيام به، وفقا للتوجيهات الواردة من المقر. وكانت البرقية المشفرة تحمل عنوان "المبادرات المتخذة بصدد آخر المعلومات المتعلقة بالحالة الأمنية". وأبلغ بوه بوه المقر أنه تقابل ودايير مع رؤساء بعثات بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة، الذين أعربوا عن بالغ قلقهم وقالوا إنهم سيتشاورون مع عواصمهم. وعقب ذلك الاجتماع، التقى بوه بوه ودايير بالرئيس وأبلغاه الرسالة حسب توجيهات المقر. وأبلغ بوه بوه الأمانة العامة أن الرئيس بدا منزعجا من لهجة المبادرة. ونفى أن يكون على علم بأنشطة الميليشيا ووعد بالتحقيق في ذلك.

وأثار بوه بوه ودلار كذلك مسألة مضايقة الموظفين المدنيين العاملين في بعثة الأمم المتحدة والعنف الموجه ضد الرونديين ("جميعهم ينتمون إلى مجموعة عرقية واحدة")، خلال المظاهرات التي نظمت يوم ٨ كانون الثاني/يناير. ورد الرئيس هابياريمانا أنه لم يكن على علم بتنظيم المظاهرات ولكنه اعتذر عن أي سلوك غير ملائم موجه ضد موظفي بعثة الأمم المتحدة. واقترح إثارة المسألتين مع مكتب حزبه، الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية.

وقد فعل بوه بوه ودايير ذلك في وقت لاحق من اليوم نفسه، خلال اجتماع عقداه مع رئيس الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية وأمينها العام الوطني، اللذين نفيا أن تكون الحركة أو ميليشياتها متورطة في الأنشطة المزعومة. وحثا على التحقيق بالأمر وعلى إبلاغ بعثة الأمم المتحدة بالنتائج في أقرب وقت ممكن.

وفي تعليق أخير، كتب بوه بوه أن رد الفعل الأولي عن الاجتماعات يبين أن كلا من الرئيس ومسؤولي الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية ذهلوا من دقة المعلومات التي قدمت لهم. "وبدا رئيس الحركة الثورية الوطنيية من أجل التنمية فاقدا لأعصابه، ويقال إنه أمر في وقت لاحق بالاسراع في توزيع الأسلحة. وحسب تقييمي [بوه بوه] للحالة، فإن المبادرة المتمثلة بمواجهة الأطراف المتهمة بالمعلومة كانت جيدة وقد تحملها على اتخاذ قرار اعتماد وسائل بديلة لتهديد عملية السلام، لا سيما في منطقة كيغالي.".

وتوضح برقية موجهة من بوه بوه إلى عنان وجوناه مؤرخة ٢ شباط/فبراير، وكانت الحالة الأمنية قد تدهورت وقتها بصفة خطيرة، أن الرئيس لم يخطر بعثة الأمم المتحدة البتة بأية متابعة للمعلومة التي ووجه بها يوم ١٢ كانون الثاني/يناير.

<u>المأزق السياسي وتفاقم الحالة الأمنية</u>

يتبين من المذكرات المحفوظة في ملف الأمين العام المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير أنه تحادث مع كل من بوه بوه وهابياريمانا. واستنادا إلى المحفوظات، فإن بوه بوه أبلغ الأمين العام بأن الطرفين في رواندا لم يحترما الاتفاق على إنشاء حكومة، وأنه يبذل قصارى جهده لإيجاد حل بالتعاون مع سفراء فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة وتنزانيا. وطلب الأمين العام من بوه بوه أن يجتمع بالرئيس وأن يبلغه قلقه بشأن التأخير في تسوية الحالة. وقيل لبوه بوه بأن يوضح له أن كل يوم تأخير يمكن أن يكلف الأمم المتحدة آلاف الدولارات، حيث تجبر القوات على أن تظل متاحة لفترة طويلة. ومن ثم، فإن التأخير يولد مشاكل أيضا مع مجلس الأمن.

وفي الساعة ١٩/٣٠ من يوم ١٤ كانون الثاني/يناير، اتصل الرئيس هابياريمانا بالأمين العام. وذكر له أنه استقبل السفراء الأربعة (ويفترض أنهم نفس السفراء الذين ذكرهم بوه بوه أعلاه) وأنه يحتاج إلى دعمهم ودعم بوه بوه حتى يتمكن من فرض حل على الطرفين. وتستطرد المذكرة الموجودة في الملف، "أن الأمين العام أكد للرئيس أن للأمم المتحدة ثقة في قيادته وطلب منه بذل قصارى جهده لتسوية المشكلة.

واعتبر الأمين العام أنه اذا لم يحدث تقدم فإن الأمم المتحدة ستضطر إلى سحب بعثتها. فرد الرئيس أن ذلك يمثل كارثة بالنسبة لبلده. ووعد بأن يبذل قصارى جهوده وأنه سيتقابل مع السفراء مجددا خلال الأسبوع التالي.

واستمرت بواعث القلق الناتجة عن توزيع الأسلحة، وأنشطة المليشيا، وعمليات القتل وتعاظم التوتر العرقي خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٤. وفي برقية إلى عنان وجوناه مؤرخة ٢ شباط/فبراير، ذكر بوه بوه أن الحالة الأمنية تتدهور يوما بعد يوم، وأبلغ بوه بوه عن "مظاهرات أكثر عنفا، وهجمات ليلية بالقنابل، ومحاولات اغتيال، وعمليات قتل سياسية وعرقية، ونحن نتلقى معلومات موثوقة ومؤكدة بصفة متزايدة تفيد أن المليشيات المسلحة التابعة، للطرفين تعمل على تكديس الأسلحة وربما تستعد لتوزيعها على مؤيديها". ومضى يقول إنه "إذا تم التوزيع، فسيزيد تفاقم الحالة الأمنية وسينشأ خطر بالغ على سلامة وأمن الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة وعلى عامة السكان". وأورد بوه بوه، إضافة إلى ذلك، بيانات تفيد أن قوات الحكومة الرواندية تستعد لخوض نزاع، وتكدس الذخيرة وتسعى لتقوية مواقعها في كيغالي. ورسمت بعثة الأمم المتحدة سيناريو قاتما مفاده أنه "إذا استمرت حالة التمركز الدفاعي لبعثة الأمم المتحدة، فإن الحالة الأمنية ستتدهور أكثر من ذلك. ويمكننا أن نتوقع مظاهرات أكثر تواترا وأكثر عنفا، ومزيدا من الهجمات المسلحة وبالقنابل على الجماعات العرقية والسياسية، ومزيدا من الاغتيالات وربما هجمات مباشرة على مواقع بعثة الأمم المتحدة وموظفيها، مثلما حدث لبيت الممثل الخاص للأمين العام". ويستخلص من ذلك ضرورة القيام بعمليات ردع محددة وانتقائية، تستهدف مخابئ الأسلحة المؤكدة والأشخاص المعروفين بحيازتهم لأسلحة غير مشروعة. وكتب بوه بوه أن هذه العمليات سوف تنفذ من أجل وفاء البعثة بولايتها في استعادة الأسلحة غير المشروعة، فضلا عن أنها ستكفل في نهاية المطاف سلامة موظفي الأمم المتحدة ومرافقها واستمرار عملياتها في رواندا. وطلبت بعثة الأمم المتحدة توجيه المقر وموافقته على الشروع بعمليات ردع.

وواصل بوه بوه خلال شهر شباط/فبراير التركيز على تقريب الطرفين نحو الاتفاق على إنشاء مؤسسات انتقالية. وفي الوقت نفسه واصلت البعثة الإعراب عن قلقها بشأن تفاقم الحالة الأمنية، مثلما فعلت خلال اجتماع عقده ممثلو بلجيكا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة في ١٥ شباط/فبراير.

وفي ١٤ شباط/فبراير (١٤ آذار/مارس حسبما جاء في كتاب الأمم المتحدة الأزرق عن رواندا)، كتب وزير خارجية بلجيكا، السيد ويلي كلاي، رسالة إلى الأمين العام، قدم فيها حججا تؤيد تقوية ولاية بعثة الأمم المتحدة. وللأسف ، لم يلق الاقتراح على ما يبدو اهتماما جديا داخل الأمانة العامة أو لدى البلدان الأخرى المهتمة بالموضوع.

وواصل دايير ضغطه للحصول على إذن باتخاذ دور أنشط في ردع العمليات ضد مخابئ الأسلحة في منطقة كيغالي الخالية من السلاح. لكن الأمانة العامة تمسكت بتفسير الولاية الذي يتضح في ردودها على برقية دايير مصرة على أن بإمكان البعثة دعم الجهود التي تبذلها قوات الدرك فقط. وفي ١٥ شباط/

فبراير، أشار دايير الى توصية سابقة بالشروع بإجراءات رادعة "بدعم" من قوات الدرك والجيش مشيرا الى أن كلتا المؤسستين الرونديتين لا تمتلكان الموارد اللازمة للاضطلاع بذاتهما بعمليات تطويق وتفتيش. ووعد بإبلاغ المقر بتفاصيل العمليات كيما يتم تأكيد انسجامها مع توجيهات الأمانة العامة وتمشيها مع الولاية. لكن المقر تساءل في رده عن المفهوم الذي اقترحه دايير وطلب منه موافاته بإيضاحات. وركز عنان على أن الأمن العام هو من مسؤولية السلطات ويجب أن يبقى كذلك. "فالقرار ٧٩٢ [كذا] (١٩٩٣)، لم يأذن للبعثة، كما تعلمون، إلا ‘بالمساهمة في أمن مدينة كيغالي، أي ضمن المنطقة الخالية من السلاح التي أنشأ، أكرر، أنشأها الطرفان’".

وأعرب مجلس الأمن في بيان رئاسي أصدره في ١٧ شباط/فبراير (S/PRST/1994/8) عن قلقه العميق إزاء تردي الحالة الأمنية، وبخاصة في كيغالي. وذكّر الطرفين بالتزامهما باحترام المنطقة الخالية من السلاح. وسلم البيان الى الرئيس هابياريمانا في ١٩ شباط/فبراير. وفي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير، قتل السيد فيليسيان غاتابازي، وزير الأشغال العامة والأمين العام للحزب الديمقراطي الاجتماعي، والسيد مارتن بوتشنيانا رئيس ائتلاف الدفاع عن الجمهورية. فارتفعت حدة التوتر في كيغالي وباقي أنحاء رواندا. وفي ٢٣ شباط/فبراير، بعث دايير بتقرير قال فيه إن هناك كثرة من المعلومات التي تشاع حول توزيع الأسلحة، وقوائم بالأشخاص الذين تستهدفهم فرق الموت، والتخطيط للاضطرابات والمظاهرات المدنية. وأضاف "أن الوقت قد فات، فيما يبدو، لإجراء مناقشات سياسية وأي شرارة قد تحدث على الجانب الأمني ستترتب عليها آثار مفجعة".

وفي اليوم التالي كتب بوه بوه يقول إن هناك تقارير دائرة تفيد أن أحداث العنف التي وقعت في اليوم السابق ربما كانت مدفوعة بدوافع عرقية وموجهة ضد الأقلية التوتسية. وتابع يقول إن احتمال وقوع أحداث مدفوعة بدوافع عرقية يمثل تهديدا دائما في رواندا بالنظر لتاريخ الصراع العرقي المأساوي المديد فيها، وبخاصة خلال لحظات التوتر والخوف والريبة. "ولكن لا يوجد في يد البعثة أي دليل قطعي أو مقنع يثبت أن الأحداث التي وقعت خلال الأيام الماضية كانت مدفوعة بدوافع عرقية، وأثارت نتائج أو ردود فعل عرقية". وقلل دايير، بالمثـــل، في اجتماع عقده مع سفراء بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة في ٢ آذار/ مارس، طبقا لمحضر ذلك الاجتماع، من أهمية الآراء القائلة بأن أعمال القتل التي حدثت مؤخرا في كيغالي كانت مدفوعة بدوافع عرقية.

وفي ٢٧ شباط/فبراير، أبلغ دايير الأمانة العامة بعزمه على إرسال سريتين الى كيغالي، واحدة مؤلفة من مجموعة قيادة صغيرة والأخرى عبارة عن مجموعة سوقيات من الوحدة الغانية في المنطقة المجردة من السلاح للقيام بمهام الحراسة هناك كتدبير مؤقت ريثما يستقر الوضع في العاصمة. وشدد دايير على الطابع المستعجل للعملية بقوله "إن الزيادة الخطيرة الحالية في الأعمال الإرهابية مقرونة بالنقصان الخطير في قوات الدرك وقدرة البعثة على الرد يمكن أن يفضيا الى إنهاء عملية السلام".

وفي ١ آذار/ مارس، استقبل الأمين العام المبعوث الشخصي لرئيس رواندا، وزير النقل والاتصالات السيد أندريه نتاغيرورا. وركز الأمين العام كل حديثه على سد السبل أمام العملية السياسية، وهدد بسحب البعثة ما لم يتم إحراز تقدم. وشدد الأمين العام على تزاحم أولويات الأمم المتحدة وقال إن البعثة يمكن أن تسحب في غضون ١٥ يوما ما لم يحدث تقدم.

وفي ٣٠ آذار/ مارس، قدم الأمين العام الى مجلس الأمن تقريرا مرحليا عن بعثة الأمم المتحدة في رواندا (S/1999/360) وصف فيه حالة الجمود السياسي وتدهور الوضع الأمني والحالة الإنسانية في رواندا. وأوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر. والواقع أن أعضاء رئيسيين في مجلس الأمن ترددوا في تمديد الولاية لفترة طويلة. ففي القرار ٩٠٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل، المتخذ بالإجماع، قرر المجلس تمديد ولاية البعثة لفترة لا تزيد عن أربعة أشهر مع إمكانية إجراء استعراض بعد ستة أسابيع إذا لم يحرز تقدم. وربط المجلس مواصلة تقديم دعم للبعثة، بما في ذلك قبول اقتراح الأمين العام بزيادة عدد أفراد الشرطة المدنية، بتنفيذ اتفاق أروشا للسلام.

سقوط طائرة الرئيس؛ وبدء الإبادة الجماعية

في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، عاد الرئيس هابياريمانا ورئيس بوروندي سيبيريان نتارياميرا أدراجهما بالطائرة من مؤتمر قمة دون إقليمي عقد برعاية رئيس تنزانيا علي حسن معيني، مُيسر عملية أروشا. وطبقا لما قاله مسؤولون تنزانيون كانت المباحثات التي جرت في دار السلام ناجحة إذ تعهد فيها الرئيس هابياريمانا بتنفيذ اتفاق أروشا. وذكر البعض ممن أجرت لجنة التحقيق معهم مقابلات في تنزانيا أنهم شجعوا هابياريمانا على تأخير عودته الى رواندا الى اليوم التالي، لكنه أصر على العودة إليها مساء اليوم نفسه. ودعا رئيس بوروندي أيضا الى السفر معه على طائرته.

وطبقا لما جاء في التقرير الذي رفعته بعثة الأمم المتحدة الى رواندا الى المقر، أطلقت النيران على الطائرة في حوالي الساعة ٢٠/٣٠ عندما كانت تهم في الهبوط في مطار كيغالي. فانفجرت الطائرة بكل ما عليها وقتل جميع ركابها. وفي الساعة ٢١/١٨ بدأ الحرس الرئاسي بنصب متاريس كثيرة على الطرقات. وفي غضون ساعات، نصب الحرس الرئاسي وميليشيات أنتراهموي، ومنهم أحيانا أعضاء في الجيش الرواندي، مزيدا من المتاريس على الطرقات. وفي الساعة ٢١/٣٠ اتخذت بعثة الأمم المتحدة وضعية الاستنفار القصوى.

وطبقا لسجلات البعثة، اتصل دايير هاتفيا بالسيد رضا في الساعة ٢٢/١٠ وأحاطه علما بالتطورات. وفي تلك الليلة حضر دايير برفقة العقيد لوك مارشال قائد البعثة في قطاع كيغالي اجتماعا في مقر قوات الحكومة الرواندية. وترأس الاجتماع رئيس أركان قوات الدرك اللواء أوغستين ندينديليامانا وحضره آخرون، منهم العقيد ثيونيستي باغوسورا الذي وصفه دايير أنه "في موقع السلطة". وذكر باغوسورا في الاجتماع، طبقا لما قاله دايير، إن ما حدث ليس انقلابا. وإن الضباط الموجودين يسعون الى السيطرة مؤقتا على الوضع. ولكن ظهرت في سلوك باغوسورا والآخرين بوادر مثيرة للانتباه كقيامهم بإزاحة رئيسة الوزراء

السيدة آغاثي أويلندفيمانا عن السلطة ورفضهم السماح لها الإدلاء ببيان موجه للشعب عبر الإذاعة حسبما طلب كل من داليير وبوه بوه. وعقب هذا الاجتماع في مقر قوات الحكومة، عقد اجتماع آخر في منزل بوه بوه حضره باغوسورا وضابط اتصال تابع لقوات الحكومة.

وذكر داليير فيما بعد أنه أعطى العقيد مارشال التعليمات التالية: "المساعدة في صون الوضع الأمني في كيغالي بالاشتراك مع قوات الدرك سعيا للمحافظة على حالة الهدوء ومنع وقوع أي انتهاكات أخرى لمنطقة كيغالي الخالية من الأسلحة". وكتب داليير قائلا إنه أكد "الحاجة الى تسيير دوريات لتطويق موقع سقوط الطائرة وإلى تعزيز الأمن حول منزل رئيسة الوزراء آغاثي، وإلى مرافقتها الى محطة الإذاعة عندما يصبح في استطاعة قائد القوة المساعدة في إقناع محطات الإذاعة السماح لها الإدلاء ببيان موجه الى الشعب".

وأحبطت الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للوصول الى موقع سقوط الطائرة حيث منعت الدورية التي أرسلت للتحقيق بالحادث من الوصول الى الموقع واحتجزت في المطار خلال الساعات الأولى من يوم ٧ نيسان/أبريل. وفي الساعة ٠٢/٤٥، ذكر داليير أن رئيس البعثة العسكرية الفرنسية وصل برفقة ضابط آخر وأبلغه الاثنان أنهما تلقيا توجيهات من باريس تطلب إليهما كفالة إجراء تحقيق كاف في حادث سقوط الطائرة، فأكد لهما داليير أنه سيتم التحقيق بالحادث. وعرض الممثلان الفرنسيان عليه استخدام فريق تقني عسكري موجود في بانغوي، جمهورية أفريقيا الوسطى لهذا الغرض.

وبعد سقوط الطائرة، تلقت بعثة الأمم المتحدة عددا من المكالمات الهاتفية من وزراء وغيرهم من السياسيين يطلبون فيها من البعثة توفير الحماية لهم. وفي صبيحة يوم ٧ نيسان/أبريل، عززت الحراسة على منزل رئيسة الوزراء آغاثي. فقد أرسلت بقيادة الملازم البلجيكي لوتين مجموعة من الجنود البلجيكيين المرابطين في المطار الى منزل رئيسة الوزراء بعد الساعة ٠٢/٠٠ (الساعة ٠٣/٠٠ طبقا لمعلومات مجلس التحقيق الذي أنشأته بعثة الأمم المتحدة)، ووصلت الى منزل رئيسة الوزراء بعد حوالي ثلاث ساعات. وفي الساعة ٠٦/٥٥، طبقا للمصادر البلجيكية، (الساعة ٠٧/١٥ طبقا لمعلومات مجلس التحقيق) أبلغ الملازم لوتين وحدته أن حوالي ٢٠ من الجنود الروانديين المزودين بمسدسات وقنابل قد حاصروه وأن أفراد حرس الرئاسة طلبوا الى الجنود البلجيكيين إلقاء سلاحهم. لكن قائده أبلغه بعدم القيام بذلك.

وفي الصباح، لاذت رئيسة الوزراء بالفرار من منزلها بالقفز من فوق الجدار والتمست اللجوء في مجمع متطوعي الأمم المتحدة في كيغالي. وطبقا لإفادة شاهد عيان من متطوعي الأمم المتحدة، وصلت رئيسة الوزراء الى المجمع بصحبة زوجها وخمسة أولاد بين الساعة ٠٧/٣٠ و ٠٨/٠٠ (بعد ذلك بقليل حسبما جاء في تقرير البعثة المرفوع الى المقر). ولجأت في منزل مختلف عن المنزل الذي لجأت فيه أسرتها. وأبلغ متطوعو الأمم المتحدة السيد لو موال، المكلف بشؤون الأمن بالنيابة بذلك في حوالي الساعة ٠٨/٣٠. وقام داليير، حسبما جاء في تقريره المرفوع الى المقر، بإبلاغ رضا في الساعة ٠٩/٢٠ أن بعثة الأمم المتحدة قد تضطر الى استخدام القوة لإنقاذ رئيسة الوزراء. فأكد له رضا من جديد قواعد الاشتباك: ينبغي

لبعثة الأمم المتحدة ألا تكون البادئة في إطلاق النار. وأرسلت دورية مرافقة مسلحة لإنقاذ رئيس الوزراء، لكنها منعت من الوصول إليها.

وطبقا لإفادات شهود عيان، دخل جنود رونديون في حوالي الساعة ١٠/٠٠ إلى مجمع متطوعي الأمم المتحدة فيما كان المتطوعون يتصلون عبر الهاتف بالمسؤول المكلف. ووجهوا تهديدات إلى المتطوعين وقالوا إنهم يبحثون عن شخص واحد بعينه. وبعد البحث والتفتيش في أرجاء المجمع، عثر الجنود في نهاية الأمر على رئيسة الوزراء التي اقتيدت إلى خلف المجمع وقتلت رميا بالرصاص.

ووصل دايير إلى المجمع حوالي الساعة ١٢/٣٠، حسبما جاء في تقرير متطوعي الأمم المتحدة، ووعد المتطوعين بأن يعود إليهم ومعه مركبات مصفحة لإجلائهم. والواقع أن هذا لم يحدث إلا بعد الساعة ١٧/١٥ عندما تم إجلاء المتطوعين أخيرا بقافلة نظمها المسؤول المكلف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتم نقلهم إلى فندق ميل كولين.

وقتل أفراد قوات حفظ السلام البلجيكية بشكل مفجع وفي ظروف اتسمت بتصاعد المواجهة مع الجنود الروانديين المرابطين خارج منزل رئيسة الوزراء. ففيما كان الجنود البلجيكيون يحرسون رئيسة الوزراء أمرهم الجنود الروانديون الذين يطوقونهم، عدة مرات، أن يسلموا أسلحتهم. وفي الساعة ٠٨/٤٩، طبقا للسجلات البلجيكية، تلقى الملازم لوتين أمرا من قائده المقدم ديوويز برفض تجريد أفراد مجموعته من السلاح وبالدخول في تفاوض، فأجابه الملازم لوتين أنه فات الأوان فقد تم تجريد أربعة أفراد من مجموعته من سلاحهم بالفعل. ومن ثم أعطى ديوويز الإذن للملازم لوتين بتسليم سلاحه، إذا رأى ضرورة لذلك. وفي وقت لاحق، نقل أفراد بعثة الأمم المتحدة بحافلة صغيرة إلى معسكر كيغالي. واستعار الملازم لوتين جهاز نداء (موتورولا) من أحد المراقبين العسكريين التوغوليين الموجودين في المعسكر، واتصل بالمقدم ديوويز لإطلاعه على الحالة وذكر له أيضا أن أفراد مجموعته كانوا على وشك التعرض للقتل، فسأله ديوويز عما إذا كان يبالغ في قوله، ثم أطلع قائد قطاعه على الوضع وطلب تدخل الجيش الرواندي أو الكتيبة البنغلاديشية. لكن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام الموجودة في معسكر كيغالي تعرضت في الوقت نفسه للضرب المبرح ثم سُمح لقوات حفظ السلام الغانية والتوغولية بمغادرة المعسكر وبعدئذ قتل الجنود البلجيكيون بوحشية فظيعة.

وذكر دايير في الإفادة التي قدمها إلى لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ البلجيكي أنه فيما كانت السيارة التي يركبها ويقودها ضابط رواندي برتبة رائد تغادر معسكر كيغالي "وقع بصري لثوان معدودة على ما حسبته بضع جثث لجنود باللباس الرسمي البلجيكي مرمية على أرض المعسكر على مسافة ٦٠ مترا تقريبا. ولم أتأكد مما إذا كانوا أمواتا أو جرحى لكني أتذكر الصدمة التي أصابتني نتيجة إدراكي لوقوع ضحايا في صفوفنا الآن". وذكر دايير أنه طلب من الضابط التابع لقوات الحكومة الرواندية أن يوقف السيارة، لكن السائق الرواندي رفض ذلك. وبعد وصول دايير إلى الكلية العسكرية، تحدث مع المراقب

التوغولي الذي أبلغه، على حد قوله، بأن الجنود البلجيكيين محتجزون في معسكر كيغالي وأنهم يتعرضون للإيذاء والضرب.

وذكر دايير في الإفادة نفسها أن التدخل العسكري لم يكن، حسب اعتقاده، خيارا ممكنا وأنه هو نفسه قد مُنِع من الذهاب إلى معسكر كيغالي تارة من قِبل السائق وتارة أخرى بعد ذلك من قِبل باغوسورا الذي أثيرت معه حالة قوات حفظ السلام البلجيكية في حوالي الساعة ١٤/٠٠ عندما اجتمع الإثنان في وزارة الدفاع. وذكر دايير أنه أُبلِغ في الساعة ٢١/٠٠ أن الجنود البلجيكيين قد قتلوا. فذهب دايير من ثم إلى المشرحة في مستشفى كيغالي حيث ترقد جثث الجنود البلجيكيين.

وأبلغ دايير اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ البلجيكي أن القيام بعملية مسلحة لإنقاذ البلجيكيين لم تكن خيارا ممكنا بسبب الخوف من احتمال وقوع عدد كبير من الخسائر في صفوف القوات المتدخلة. والاحتمال الكبير بفشل العملية. وبعد أن بيَّن دايير أوجه القصور التي تعاني منها بعثة الأمم المتحدة وقلة الموارد المتاحة لديها، أعرب عن اعتقاده أن القوات الموجودة لديه غير قادرة على القيام بتدخل لصالح البلجيكيين، حيث قال: "إن بعثة الأمم المتحدة هي عملية لحفظ السلام. وهي غير مجهزة أو مدربة أو مزودة بقوات قادرة على القيام بعمليات تدخل".

وفي صباح السابع من نيسان/أبريل، شن أفراد الحرس الرئاسي أيضا هجوما على منزل السيد لاندوالد نداسنغوا، نائب رئيس الحزب الليبرالي ووزير العمل والشؤون الاجتماعية. وكان السيد نداسنغوا واحدا من سياسيي المعارضة الذين كانت البعثة قد حرستهم طيلة أشهر وكان موضع دعاية وتهديدات على شاشات هيئة الإذاعة والتلفزيون الحرة (Radio-Télévision Libre des Mille Collines)**. وحسب شهادة أسرة نداسنغوا وأحد الموظفين لديها، سمع أحد أفراد الشرطة الرواندية الذين كانوا يحرسون المنزل، في حوالي الساعة السادسة والنصف صباحا، من الشرطة التي كانت تحرس المنزل المجاور، منزل رئيس المحكمة الدستورية السيد جوزيف كافاروغندا، أن أفراد الحرس الرئاسي قادمون في الطريق لقتل نداسنغوا. ويقال إن نداسنغوا، لدى سماعه ذلك، طلب من حرس القوات الحكومية الرواندية الموجودين خارج منزله أن يطلبوا تعزيزات. ولكن بعد القيام بذلك اكتـُشف، على حد قول الأسرة، أن الجنود الغانيين التابعين للبعثة الذين كانوا يحرسون نداسنغوا فروا إلى أحد الممتلكات المجاورة دون أن يقدموا أي تعليل سابق إلى نداسنغوا. وبحسب أحد شهود العيان، قدم إلى المنزل بعد حوالي ٣٠ إلى ٤٠ دقيقة نحو ٢٠ فردا من الحرس الرئاسي حاملين أسلحة خفيفة وفتشوا المنزل ثم أطلقوا الرصاص على السيد نداسنغوا وزوجته ووالدته وطفليه.**

وفي صباح اليوم نفسه، اختـُطف القاضي كافاروغندا من منزله، وكان لديه أيضا حرس من البعثة. وعندما قدم الجنود الروانديون إلى منزل القاضي كافاروغندا وطلبوا منه أن يصحبهم، خاف هذا على حياته فرفض الامتثال لطلبهم وأوصد أبواب المنزل على نفسه مع زوجته وطفليه. وعلى حد قول السيدة

كافاروغندا، كان جنود الأمم المتحدة واقفين في الخارج يتحدثون إلى الروانديين وأسلحتهم ملقاة على طاولة بجانبهم. وفي هذه الأثناء، أجرى القاضي كافاروغندا داخل المنزل مكالمات هاتفية مختلفة مع الوحدات البلجيكية والبنغلاديشية والغانية المشتركة في البعثة طالبا منها النجدة. وتلقى تأكيدات بأن التعزيزات ستصل، ولكن لم يصل أي منها على الرغم من ذلك وفي نهاية المطاف، كسر الجنود الروانديون في الخارج باب المنزل وأخذوا القاضي كافاروغندا وضربوا أفراد أسرته وأساءوا معاملتهم. وعلى حد قول السيدة كافاروغندا، لم يحرك حرس الأمم المتحدة ساكنا لمنع هذا الاختطاف أو الضرب.

وتلقت البعثة في أثناء ولايتها معلومات عن صدور تهديدات ضد عدد من السياسيين والموظفين الحكوميين البارزين. وفي حالتي نداسنغوا وكافاروغندا، تضمنت مذكرة داخلية مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة من ضابط المخابرات العسكرية في البعثة إلى دايير معلومات محددة عن وجود مؤامرة لقتلهما، مع ذكر أسماء مدبريها الأعضاء فيما يعرف بـ "سرب الموت". وعلى حد قول دايير، أرسلت بعد ١٧ شباط/فبراير إلى منزل كل من هذين السياسيين شعبة لا يقل قوامها عن خمسة جنود مسلحين من جنود البعثة، إضافة إلى الحراس الشخصيين المسلحين والمركبات المسلحة الموفرة من البعثة لمرافقتهما.

والسياسي الآخر الذي كان لديه حرس تابعون للبعثة هو السيد بونيفاس نغولنزيرا، وزير الخارجية السابق في أثناء مفاوضات أروشا. وحسبما قالته زوجته، السيد فلوريدا نغولنزيرا، علم نغولنزيرا في حوالي الساعة السابعة والنصف صباحا من حرس الأمم المتحدة الموجودين خارج منزله بمقتل نداسنغوا، وأبلغه هؤلاء أنهم يعتقدون أن المذابح السياسية قد بدأت. وأكد رئيس الوزراء المكلف السيد فوستين تواغيرامنغو، في مكالمة هاتفية، أن عناصر الحرس الرئاسي تبحث عن السياسيين. وقالت السيدة نغولنزيرا إن جنود الأمم المتحدة طلبوا عندئذ من أفراد الأسرة ركوب شاحنة حيث حجبوا عن الأنظار تحت غطاء من التربولين وانطلقت بهم الشاحنة بعيدا عن المنزل. وعند الوصول، اكتشفوا أنهم نقلوا إلى المدرسة التقنية الرسمية في كيكوكيرو، وهي إحدى ضواحي كيغالي.

وكانت المدرسة التقنية الرسمية موقعا لجأ إليه العديد من السكان المدنيين ملتمسين الحماية من جنود البعثة البلجيكيين المرابطين هناك. واجتمعت لجنة التحقيق مع عدد من الذين نجوا بحياتهم من الأحداث المأساوية التي وقعت في الكلية التقنية، وقد اكتسبت هذه الأحداث أهمية رمزية في رواندا كمثال على مثالب بعثة الأمم المتحدة، وكان نحو ٢ ٠٠٠ شخص قد لجأوا إلى المدرسة التقنية اعتقادا منهم بأن جنود البعثة قادرون على حمايتهم. وكان هناك خارج مباني المدرسة أعضاء من جماعة انتراهاموي وجنود روانديون. وفي ١١ نيسان/أبريل وبعد قيام الجنوب الفرنسيين بإجلاء المغتربين الموجودين في المدرسة التقنية، غادرت الوحدة البلجيكية المدرسة تاركة خلفها رجالا ونساء وأطفالا لقي العديد منهم مصرعه على يد الجنود وأفراد الميليشيات الذين كانوا في الانتظار.

وطلب السيد نغولنزيرا من الجنود الفرنسيين إجلاءه عن المدرسة التقنية ولكنهم رفضوا تلبية طلبه. ثم قُتل في المذابح التي وقعت إثر مغادرة جنود البعثة.

وفي غضون يومين من حادث سقوط طائرة الرئاسة، بدأت إيطاليا وبلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة عمليات إجلاء على الصعيد الوطني. واضطلع بهذه العمليات بهدف إجلاء المغتربين. وأخطر قائد القوات المقر بوصول أول ثلاث طائرات فرنسية خلال الساعات المبكرة من صباح ٨ نيسان/أبريل. وطُلب إلى دايير في برقية مؤرخة ٩ نيسان/أبريل مرسلة من عنان (رضا) "التعاون مع كلا القائدين الفرنسي والبلجيكي لتيسير إجلاء مواطني بلديهما وغيرهم من الأجانب الطالبين إجلاءهم". وأضافت البرقية "وبإمكانكم تبادل ضباط الاتصال لهذا الغرض، وينبغي أن تبذلوا كل ما في وسعكم لاجتناب تعريض نزاهتكم للشبهة أو التصرف خارج حدود ولايتكم، ولكن لكم أن تختاروا التصرف خارجها إذا رأيتم أن ذلك ضروري لإجلاء المواطنين الأجانب. ولا ينطبق ذلك، أكرر لا ينطبق ذلك، على الاشتراك في أي قتال محتمل ما لم يكن دفاعا عن النفس".

انسحاب الوحدة البلجيكية

اجتمع الأمين العام إلى وزير خارجية بلجيكا، السيد ويلي كليس، في بون في ١٢ نيسان/أبريل. وفي محضر الاجتماع الذي أعدته الأمم المتحدة على أساس المحادثة التي جرت بينهما وصفت الرسالة التي أراد كليس إبلاغها إلى الأمم المتحدة كما يلي: "لم تعد شروط متابعة عملية حفظ السلام في رواندا مستوفاة، وقد قضت خطة أروشا للسلام نحبها، ولا توجد أي وسيلة لإقامة حوار بين الطرفين؛ وبناء عليه، ينبغي أن توقف الأمم المتحدة بعثة تقديم المساعدة إلى رواندا". وقال كليس إن لديه معلومات بأن الوحدة الغانية فرت تاركة البعثة التي لم يبق لديها نتيجة لذلك سوى ٥٠٠ ١ جندي (ولم يكن ذلك صحيحا). وتابع قائلا "إن من الممكن أن ينظر إلى انسحاب البعثة على أنه يزيد من تفاقم خطر اندلاع حرب أهلية شاملة. ولكن البعثة عجزت حتى الآن عن إيقاف عمليات القتل وقد لقي ٠٠٠ ٢٠ شخص مصرعهم على الرغم من وجودها". وردا على تعليق الأمين العام بأنه بعث برسالة إلى مجلس الأمن يطلب فيها مزيدا من الجنود وتغيير ولاية البعثة وبأنه لا يعتقد أن المجلس سيوافق على سحب البعثة، قال كليس إنه كان على بلجيكا أن تختار وقد اختارت سحب وحداتها من رواندا، وكانت تفضل أن يكون الانسحاب مجهودا تقوم به البعثة جماعيا وهي لا تميل إلى الانسحاب بمفردها.

ووفقا لمحضر الاجتماع الموجود في محفوظات الأمم المتحدة، قال كليس أيضا إن بلجيكا مستعدة لترك أسلحتها ومعداتها وراءها إذا تقرر بقاء البعثة.

وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن بموقف بلجيكا في رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل. وجاء في هذه الرسالة أنه سيكون من المتعذر للغاية على البعثة أن تنفذ مهامها بفعالية، وأنه "سيصبح من المتعذر تبرير" استمرار اضطلاع البعثة بولايتها إلا إذا استعيض عن الوحدة البلجيكية بوحدة لا تقل عنها تجهيزا أو أعادت بلجيكا النظر في قرارها. وفي اليوم نفسه، وجه الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة رسالة إلى مجلس الأمن مباشرة أكد فيها بعد وصف مفصل لخطورة الوضع، متحدثا عن "انتشار المذابح" وعن "الفوضى"، أنه لما كان تنفيذ اتفاق السلام الموقع في أروشا معرضا للخطر إلى حد لا يستهان به، فإنه ينبغي وقف عملية البعثة برمتها. وقد استنتجت لجنة التحقيق أن الحكومة البلجيكية اضطلعت، إضافة إلى هذه الرسالة ورسائل لاحقة موجهة إلى مجلس الأمن، بحملة من المساعي الرفيعة المستوى مع أعضاء المجلس لحمل المجلس على سحب البعثة.

دور البعثة المستمر

وضعت إدارة عمليات حفظ السلام مشروعي خيارين أرسلتهما في ١٣ نيسان/أبريل إلى البعثة لكي تعلق عليهما، وإلى الأمين العام في مدريد للموافقة عليهما، وهما كما يلي:

(١) الاحتفاظ بالبعثة، بدون الوحدة البلجيكية، لمدة ثلاثة أسابيع. ووضعت عدة شروط لتطبيق هذا الخيار منها وجود وقف فعلي لإطلاق النار، وقبول كل طرف أن يضطلع بمسؤولية فرض القانون والنظام وتوفير الأمن للمدنيين في المناطق الواقعة تحت سيطرته، وإعلان مطار كيغالي منطقة محايدة وتركيز مهام البعثة في المطار. ويقتضي هذا الخيار إنذار الطرفين بأنه سيجري سحب البعثة ما لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول ٦ أيار/ مايو؛

(٢) تقليص البعثة على الفور والاقتصار على وجود سياسي صغير قوامه الممثل الخاص وعدد من الاستشاريين وبعض المراقبين العسكريين وسرية من الجنود.

ورد دايير معربا عن تأييده للخيار الأول. وقام السفير شنيمايا غرايخان، كبير المستشارين السياسيين للأمين العام وممثله الخاص في المجلس، بإبلاغ عنان في ١٤ نيسان/أبريل، في برقية مشفرة مكتوبة بخط اليد، بأن الأمين العام يفضل الخيار الأول والانتقال إلى الخيار الثاني في حالة عدم إحراز أي تقدم. وأكد غريخان، مشيرا إلى الرسالتين الموجهتين إلى المجلس المؤرختين ٨ و ١٣ نيسان/أبريل، أن الأمين العام لم يوص بالانسحاب أو يحبذه "في أي مرحلة من المراحل". وتابعت البرقية أن "الانسحاب الكامل المفاجئ ليس ممكنا ولا مستصوبا أو حكيما".

وفي برقية مستقلة مرسلة في ١٤ نيسان/أبريل، أوضح دايير العواقب الوخيمة لانسحاب الوحدة البلجيكية ووصف انسحابها بأنه "ضربة قاسية للبعثة".

وفي ١٣ نيسان/أبريل، قدمت نيجيريا مشروع قرار في مجلس الأمن باسم مجموعة بلدان عدم الانحياز يدعو إلى تعزيز البعثة. وفي اليوم التالي، عرض السيد رضا شفويا على المجلس خياري الأمين العام. وقال إن كلا الخيارين مبني على وقف إطلاق النار. وذكر إضافة إلى ذلك أن من الممكن الجمع بين الخيارين وأن هذا ما يفضله الأمين العام.

وبحلول اليوم التالي، كانت مواقف أعضاء المجلس قد تعدلت بعض الشيء. وأصبحت نيجيريا الآن تحبذ الخيار الأول. ووفقا لوثائق الأمانة العامة، أعلنت الولايات المتحدة في بادئ الأمر أنه في حال اتخاذ قرار في ذلك الحين فإنها لن تقبل إلا بسحب البعثة لأنها تعتقد أنه لا يوجد دور مفيد تؤديه أي عملية لحفظ السلام في رواندا في الظروف السائدة. وأيدت المملكة المتحدة وروسيا الخيار الثاني ثم أشارت الولايات المتحدة في مشاورات لاحقة إلى أن بإمكانها هي أيضا أن تقبل بهذا البديل.

ويدل البيان الذي أدلى به رئيس المجلس أمام الصحافة في ١٥ نيسان/أبريل على المناخ الذي ساد المجلس في ذلك الحين. ولا يأتي البيان على ذكر المذابح الجارية. بل يؤكد أن "الأولوية العاجلة في رواندا هي إقرار وقف إطلاق النار بين القوات الحكومية والجبهة الوطنية الرواندية". وطلب المجلس من الطرفين الموافقة على وقف إطلاق النار على الفور والعودة إلى مائدة التفاوض. وأكد من جديد أن اتفاق السلام الموقع في أروشا هو الإطار الوحيد المجدي لفض الصراع الدائر في رواندا.

واستمر ربط الاحتفاظ بوجود للبعثة بالجهود الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أرسل عنان (رضا) برقية أوصلت هذه المسألة إلى نقطة التحول. إذ أكدت إدارة عمليات حفظ السلام أنه لما كان لا يبدو أن هناك أي احتمالات حقيقية لإقرار وقف إطلاق النار في الأيام القادمة، فإنها تعتزم إفادة المجلس بأنه لا بد من النظر في سحب البعثة بكاملها عوضا عن الخيارين المقدمين. وطُلب إلى بوه بوه ودايير أن يقدما تقييمهما النهائي لتحقيق وقف إطلاق النار.

ورد دايير في ١٩ نيسان/أبريل مبديا تحبيذه للاحتفاظ بوجود مؤلف من قوة قوامها ٢٥٠ فردا كحد أدنى ورفضه للانسحاب الكامل قائلا في ذلك "إن سحب البعثة بكاملها سيفسر بكل تأكيد على أنه هروب من مسرح الأحداث إذا لم يفسر على أنه هروب من السفينة المشرفة على الغرق". وأشار أيضا إلى احتمال قيام ردود فعل خطرة ضد البعثة في حال تقرير سحبها.

ورسم دايير الصورة التالية للمعضلة التي تواجهها الأمم المتحدة في السيناريوهات الجاري بحثها: "إن عواقب انسحاب البعثة سيكون لها حتما أثر ضار [العبارة منقولة كما وردت] بمعنويات السكان المدنيين، لا سيما اللاجئون منهم، إذ سيشعرون أننا سنتخلى عنهم. ولكن الواقع أننا لا نفعل شيئا يذكر في الوقت الحاضر عدا توفير الأمن وبعض الغذاء والدواء والوجود على المسرح. ولم تبدأ المساعدة الإنسانية بكل معنى الكلمة بعد. /.../ واللاجئون الموجودون في مواقع مثل فندق 'ميل كولين' والصليب الأحمر وكاتدرائية سان ميشيل وغيرها في أراضي القوات الحكومية الرواندية معرضون لخطر القتل، ولكنهم كانوا معرضين لهذا الخطر دون نتيجة حتى الآن طيلة الأسبوع الماضي حتى مع وجود البعثة على المسرح".

وبحلول ١٩ نيسان/أبريل، كان الخط الذي تتبعه الأمانة العامة قد تغير تغيرا ملحوظا: فمشروع تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن، والذي كان قد سبق إعداده، أصبح يشمل الآن ثلاثة خيارات هي: تعزيز البعثة، أو تقليص قوامها، أو سحبها بالكامل. وجاء في البرقية التي أرسل بها مشروع التقرير إلى كيغالي أن "خيار تعزيز البعثة تقرر هذا المساء هنا وأدى إلى طلبنا المتأخر إليكم بوقف نقل الأفراد المقرر مغادرتهم غدا".

وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أعرب بوه بوه عن تأييده الكامل لما أصبح الخيار ١، أي تعزيز ولاية وقوام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، ولكنه قال أيضا إنه، في جملة أمور، "لا يعترض على الخيار

الثاني المنقح". ولكن فيما يتعلق بالبديل الثاني، أعرب بوه بوه عن تحفظاته بشأن تولي قائد القوة رئاسة العنصر المتبقي - واقترح أن يبقى هو وقائد القوة في كيغالي.

وفي اليـــوم نفســـه، وفيما كان المجلس يستعد لاتخاذ قرار، التقى سفير نيجيريا السيد إبراهيم أ. غامبري، مع الأمين العام بطرس غالي وطلب إليه أن يتصدى للمحاولات الجارية في مجلس الأمن لسحب البعثة. وضغط الأمين العام، الذي قال إنه يشعر وكأنه "يحارب بمفرده"، على السفير ليقوم بتشجيع رؤساء الدول الأفريقيين على دعم موقفه وكتابة رسائل تعارض الانسحاب.

وفي ٢١ نيسان/أبريل، صوت المجلس بالإجماع على تخفيض قوام البعثة إلى نحو ٢٧٠ فردا وتغيير ولاية البعثة. وجاء في القرار أن المجلس "يهوله اندلاع العنف على نطاق واسع في رواندا مما أسفر عن وفاة الألوف من المدنيين الأبرياء بمن فيهم النساء والأطفال ...".

وخلال المشاورات غير الرسمية التي سبقت اتخاذ القرار ٩١٢ (١٩٩٤)، يقال إن بعض أعضاء المجلس أعربوا عن خيبة أملهم لأن التقرير لم يتضمن توصية من الأمين العام (الذي ذكر مع ذلك أن المتكلم باسمه أعرب شفويا عن تفضيل الأمين العام لتعزيز الولاية). وذكرت نيجيريا أن اجتماع المجموعة الرئيسية لبلدان عدم الانحياز كان يفضل الخيار ١، ولكنه لم يستطع أن يؤيده نظرا إلى الافتقار إلى إرادة سياسية. واستنادا إلى الأمانة العامة، فقد ردت المملكة المتحدة بأن الخيار ١ متعذر التحقيق وذلك بسبب الدرس الذي استخلص من الصومال ومفاده أن الأوضاع الراهنة قد تتغير بسرعة وبصورة خطرة.

مقترحات جديدة بشأن ولاية البعثة

بيد أنه بنهاية شهر نيسان/أبريل، أجبرت الحالة المأساوية في رواندا الأمين العام على التوصية بإلغاء قرار تخفيض حجم القوة. وجاءت رسالة بطرس غالي إلى مجلس الأمن في ٢٩ نيسان/أبريل (S/1994/518) لتمثل تحولا مهما - أي من اعتبار دور الأمم المتحدة دور وسيط مهم في حرب أهلية إلى الاعتراف بضرورة وضع حد للمذابح ضد المدنيين، والتي كان قد مضى عليها ثلاثة أسابيع وقـُدر عدد من قتلوا فيها بنحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. وذكر الأمين العام أن ولاية البعثة التي ينص عليها القرار ٩١٢ (١٩٩٤) لا تعطيها صلاحيات اتخاذ إجراء فعال لوقف المذابح. وطـُلب إلى المجلس أن يعيد النظر في قراراته السابقة وأن ينظر في "الإجراءات التي يمكن أن يتخذها، أو يأذن للدول الأعضاء بأن تتخذها، بما فيها الإجراءات المنطوية على استخدام القوة، من أجل إعادة القانون والنظام". وفي ملاحظة أخيرة لاذعة، كتب الأمين العام يقول إنني أعي "أن اتخاذ مثل هذا الإجراء يتطلب التزاما بتقديم موارد بشرية ومادية على نطاق ثبت حتى الآن أن الدول الأعضاء محجمة عن النظر فيه".

وفي اليوم التالي، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/1994/21). ولم يستجب المجلس في ذلك الحين إلى مضمون رسالة الأمين العام، بل وعد أن يفعل ذلك في وقت لاحق. وما عدا ذلك فإن البيان يمكن أن يوصف بأنه خطوة صغيرة في اتجاه أخذ المجلس لموقف أوضح ضد أعمال الإبادة التي كانت تجري.

وأشار المجلس إلى أن عمليات قتل المدنيين جرت "في شكل خاص" في مناطق تخضع لسيطرة أعضاء أو مؤيدي حكومة رواندا المؤقتة (الذي كان ممثلها لا يزال يشارك في مداولات المجلس). ولم يتمكن المجلس حتى ذلك الحين من الاتفاق على استعمال مصطلح الإبادة الجماعية، بل التف حول المسألة من خلال الاستشهاد باقتباس شبه حرفي مأخوذ من نص اتفاقية الإبادة الجماعية. وأخيرا، تضمن البيان إشارة أيضا إلى إمكانية فرض حظر على الأسلحة.

وتدل ملاحظات أخذت أثناء المناقشات التي جرت في مجلس الأمن خلال الأيام التي تلت الرسالة التي وجهها الأمين العام إلى أن المجلس كان منقسما إزاء عدد من المسائل: فيما إذا كان ينبغي التدخل، فإذا كان ينبغي ذلك، فكيف توصف قوة التدخل (فبلدان مثل البرازيل والصين والمملكة المتحدة أدلت بحجج ضد وصف دور الأمم المتحدة بلهجة تميل بشدة إلى "التدخل")، والدور الذي يمكن أن يقوم به الأطراف الإقليميون، ومسألة فرض حظر على الأسلحة. وفي ٣ أيار/ مايو، كسبت الولايات المتحدة بعض التأييد لفكرة إرسال فريق من مجلس الأمن إلى المنطقة للاستعلام عن الوضع، وقد اعترضت المملكة المتحدة على هذه الفكرة ومن ثم لم تنفذ.

واستنادا إلى الملاحظات التي سجلتها الأمانة العامة، قام رئيس المجلس النيجيري بممارسة ضغط على زملائه لكي يتصرفوا، ويُروى أنه قال إن المجلس يغامر بأن يصبح محط سخرية العالم إذا لم يتصرف. وأعرب عن قلقه من حالة "الدجاجة والبيضة" التي نشأت في رأيه بين الأمين العام والبلدان الأفريقية، إذ أن الأمين العام كان يريد للبلدان الأفريقية أن تتخذ إجراء ضد أعمال القتل، بينما كانت البلدان الأفريقية تريد مزيدا من المعلومات عن حجم القوة المخطط لها وتكاليفها، وعما سيتاح لها من دعم سوقي، وذلك قبل أن تقدم التزامات. وذكر ممثل فرنسا أن المجلس ينبغي أن يركز على المساعدة الإنسانية، وطرح فكرة إقامة معابر إنسانية كإحدى الإمكانيات.

واقترح رئيس المجلس أن يوجه المجلس رسالة إلى الأمين العام يطلب إليه فيها أن يقدم خطة للطوارئ إلى المجلس وتوصية بشأن ولاية تتعلق بزيادة تواجد الأمم المتحدة. وبناء على اقتراح من المملكة المتحدة، لم يعط الطلب طابعا رسميا وإنما صيغ بشكل طلب لورقة غفل. وفي اليوم التالي تم التوصل إلى اتفاق بشأن توجيه رسالة إلى الأمين العام، يطلب إليه فيها وضع خطة طوارئ إرشادية، ولكنها أشارت أيضا - بشكل يدعو للغرابة - إلى أن أعضاء المكتب لا يتوقعون أي توصيات مؤكدة أو قطعية.

واتسم مشروع مفهوم العمليات لولاية البعثة في المستقبل على النحو المحدد في برقية موجهة من بوه بوه في ٦ أيار/ مايو بالوضوح بشأن حالة السكان المدنيين: "لقد حمي وطيس الحرب الأهلية وانتشرت في جميع أنحاء البلاد ويبدو أن المذابح ضد المدنيين الأبرياء تجري على قدم وساق، ولا سيما في المناطق الريفية/.../ وهذه الحالة التي تستفحل بصورة مطردة تثير شكوكا جدية بفعالية الولاية المنقحة للبعثة وجدواها، إذ أن البعثة ليست لديها الصلاحية ولا الموارد لاتخاذ إجراء فعال من أجل إنهاء عمليات قتل المدنيين على نطاق واسع وتقديم العون من أجل خلق بيئة آمنة إلى حد معقول، مما يمثل شرطا أساسيا

من أجل استئناف الحوار الذي من شأنه أن ييسر الجهود المبذولة لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار ووضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ". وفي هذه البرقية الموجهة من البعثة كانت الأولوية واضحة: أي ينبغي تمكين البعثة أولا وأخيرا من وقف عمليات القتل، وأن تواصل، ثانيا، بذل الجهود للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. ويمثل هذا تحولا مهما بالنسبة للأولويات المشار إليها في المراسلات السابقة التي جرت بين كيغالي والمقر، وقد جاء هذا التغير بعد شهر من بدء عمليات القتل.

والورقة الغفل التي قدمت فعلا إلى المجلس في ٩ أيار/ مايو اتسمت بوضوح أقل بشأن المذابح الجارية، كما اتسمت بالتأكيد بغموض أكبر فيما يتعلق بدور البعثة في وقف عمليات القتل. ففي حين أشارت البعثة في مشروع مفهوم العمليات المذكور أعلاه أنه ينبغي للبعثة أن تفوض "باتخاذ تدابير فعالة وسريعة لوقف عمليات قتل المدنيين الأبرياء"، فإن النسخة الأخيرة للورقة الغفل أشارت إلى أن البعثة ينبغي أن "تكفل توفر أوضاع مأمونة للمشردين وغيرهم من الأشخاص المحتاجين بما في ذلك اللاجئون ...". وجاء في الورقة الغفل صراحة أيضا أن الولاية المنقحة لن تنص على اتخاذ إجراءات إنفاذية، وأنها ستعتمد بالدرجة الأولى على الردع من أجل القيام بمهامها ولن تلجأ للقوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. وجاء في الورقة الغفل أن قوة مؤلفة من ٥٠٠ ٥ فرد، بما في ذلك خمس كتائب مشاة، تمثل الحد الأدنى لتعزيز قوام البعثة. وأوجزت مهام البعثة بما يلي: "تقديم الدعم وكفالة سلامة المشردين وغيرهم من الأشخاص وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل مأمون".

وفي بيان صحفي حول الورقة الغفل صدر في ١٢ أيار/ مايو، اعتبرت الجبهة الوطنية الرواندية أن الحد الأدنى لحجم القوة كبير جدا: إذ يفضل الحجم الأصلي للبعثة (٥٠٠ ٢). وذكرت الجبهة أن المناطق الوحيدة في رواندا التي قد يحتاج فيها الناس إلى حماية الأمم المتحدة تقع في جنوب غربي المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية.

وعندما بدأ المجلس يناقش الورقة الغفل في ١١ أيار/ مايو، أبلغت الأمانة العامة الأمين العام أن عدة أعضاء أعربوا عن تأييدهم للمفهوم الوارد في الورقة الغفل. ودون أن تعترض الولايات المتحدة فعليا على المفهوم، فإنها أعربت عن رغبتها في تقصي إمكانية إنشاء "منطقة حماية على طول الحدود الرواندية وإنشاء قوة دولية لتوفير الأمن للسكان". وذكر ممثل الولايات المتحدة أن بعثة من هذا النوع تتطلب عددا أقل من الجنود ستكون أقل تعقيدا مما تنطوي عليه المقترحات الأخرى التي تجري مناقشتها. بيد أن فكرة إنشاء مناطق حماية على طول الحدود قوبلت بالنقد من دالير في برقية مؤرخة ١٢ أيار/ مايو.

وفي ١٣ أيار/ مايو، وضع الأمين العام توصياته في تقرير موجه إلى مجلس الأمن، وحدد فيه نشر البعثة الثانية على مراحل حيث يصل قوامها إلى ٥٠٠ ٥ فرد، وأكد ضرورة الإسراع في إرسال القوات إلى الميدان. ولكن الخلافات المذكورة أعلاه استمرت. وركز اليوم الأخير للمشاورات على تعديلات قدمتها الولايات المتحدة على مشروع القرار. وتضمنت مقترحات الولايات المتحدة، في جملة أمور، إشارة صريحة إلى ضرورة موافقة الأطراف، وتأجيل المراحل اللاحقة لنشر القوات ريثما تتخذ قرارات أخرى في المجلس

واشترطت أن يقدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا يتضمن مفهوما محسنا للعمليات، ويتضمن في جملة عناصر أخرى موافقة الأطراف والموارد المتاحة.

واستنادا إلى ملاحظات الأمانة العامة، فإن عددا من الوفود شكك في سلامة فكرة الحصول على موافقة واضحة من الأطراف. ففرنسا ونيوزيلندا اعترضتا على مفهوم نشر عدد صغير فقط من المراقبين العسكريين وكتيبة مشاة واحدة وتأجيل بقية عملية النشر، على النحو الذي اقترحته الولايات المتحدة. وبعد عدة ساعات من المشاورات، تمكن المجلس من الاتفاق على مشروع تم اعتماده لاحقا.

إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثانية لتقديم المساعدة إلى رواندا

اتخذ المجلس القرار ٩١٨ (١٩٩٤) في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٤. ونص القرار على زيادة عدد القوات في البعثة وفرض حظر للسلاح على رواندا. وصوتت رواندا ضد القرار الأخير مما يشكل مثالا واضحا على قضية المبدأ العويصة التي أثارها العضو الرواندي في المجلس.

وتركزت الجهود عقب اتخاذ القرار على البحث عن ما يلزم من قوات لتشكيل قوة من خمس كتائب أذن بها المجلس. وعقدت الأمانة العامة عدة اجتماعات مع ممثلي بلدان قد تسهم بقوات، وسافر بوه بوه إلى بلدان أفريقية رئيسية بحثا عمن يساهم بقوات في البعثة، واتصل الأمين العام بنفسه بعدد من رؤساء الدول الأفريقيين واستعان بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية سعيا وراء تأمين عروض للمساهمة بقوات. بيد أن التجاوب كان يتسم بالفتور. وقد أعرب عدد قليل من البلدان الأفريقية عن بعض الاستعداد للمساهمة بشرط الحصول على مساعدة مالية وسوقية للقيام بذلك. وبحلول ٢٥ تموز/يوليه، أي بعد أكثر من شهرين من اتخاذ القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، لم يكن قد انضم إلى البعثة سوى ٥٥٠ جنديا، أي عُشر القوام المأذون به. ولذلك فإن انعدام الإرادة السياسية للتصدي بحزم لعملية الإبادة الجماعية عندما بدأت ازداد استفحالا من جراء انعدام الالتزام من قبل أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع بتقديم ما يلزم من قوات تسمح للأمم المتحدة بأن تحاول وقف عمليات القتل.

وقام السيد خوسيه أيالا لاسو، المفوض السامي لحقوق الإنسان المعين حديثا، بزيارة إلى رواندا في الفترة ما بين ١١ - ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٤. وقام المفوض السامي بزيارة كيغالي وبيومبا وتحدث مع ممثلي ما يدعى بالحكومة المؤقتة والجبهة الوطنية الرواندية. ونُشر تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان في ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٤ (E/CN.4/S-3/3). ورغم أن المفوض السامي أيالا لاسو ذكر أن أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ مدني قتلوا وطالب بإصدار إدانة شديدة اللهجة لعمليات القتل تلك، فإنه اكتفى بوصف الحالة بأنها حالة "جرت فيها انتهاكات خطيرة للغاية لحقوق الإنسان" وأن الانتهاكات مستمرة. ووجه توصياته إلى الطرفين. ولم يتطرق أيالا لاسو إلى عبارة إبادة جماعية إلا في معرض الإشارة إلى الاتفاقية بوصفها أحد الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تعتبر رواندا طرفا فيها. واقترح أيالا لاسو تعيين مقرر خاص لحقوق الإنسان في رواندا يساعده مراقبون لشؤون حقوق الإنسان.

وأشار أيالا لاسو في تقرير آخر يستند إلى الرحلة نفسها، أرسله إلى مجلس الأمن في ٢١ تموز/ يوليه ١٩٩٤ (S/1994/867)، إلى أن مئات الآلاف قد قتلوا. واستشهد بدليل يفيد بأن أعمال القتل التي ارتكبتها قوات الحكومة كانت مبيتة ومنظمة، وتطرق إلى ما قامت به إذاعة رواندا ومحطة تلفزيون ميل كولين الرواندية من تحريض على العنف والقتل. وتطرق أيضا إلى تقارير تفيد بوقوع أعمال قتل لمدنيين تقوم بها "قوات الطرفين" وقيام قوات الجبهة الوطنية الرواندية بإعدامات موجزة "في ما وصف بأنه أعمال ثأرية".

واجتمع الأمين العام في ١٦ أيار/ مايو مع بوه بوه وكبار المسؤولين في الأمانة العامة، ومن ضمنهم عنان وغولدنغ، لبحث التطورات الجارية في رواندا. وأصدر الأمين العام عقب الاجتماع بيانا صحفيا أكد فيه من جديد على أشياء في جملتها تأييده لبوه بوه الذي كانت الجبهة الوطنية الرواندية تتهمه منذ بعض الوقت بالتحيز.

وفي ١٨ أيار/ مايو كتب الأمين العام إلى عدد من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية يطلب توفير قوات لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وأبلغ الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بهذا الموضوع في رسالة بعثها بنفس التاريخ وهي جزء من مراسلات كانت تجري بين الأمينين العامين فيما يتصل بدور الأمم المتحدة منذ بدء عملية الإبادة الجماعية.

وفي ٢٠ أيار/ مايو أحال عنان طلبا من الأمين العام إلى بوه بوه مفاده أن يبقى هو نفسه في نيروبي في الأسابيع التالية وأن يجري مشاورات مع حكومات المنطقة لالتماس دعمها في تنفيذ القرار ٩١٨ (١٩٩٤).

ولمتابعة القرار ٩١٨ (١٩٩٤) أوفد الأمين العام كلا من رضا وباريل إلى رواندا من جملة جهود أخرى من أجل المحاولة لدفع الطرفين إلى وقف لإطلاق النار ومناقشة تنفيذ القرار ٩١٨ (١٩٩٤). وتم إيفاد البعثة الخاصة إلى المنطقة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ أيار/ مايو. وقدم الأمين العام استنتاجاته المستمدة من تلك البعثة إلى مجلس الأمن بتاريخ ٣١ أيار/ مايو. واشتمل التقرير على وصف دقيق للفظائع التي شهدتها الأسابيع منذ بداية عملية الإبادة الجماعية، ويشير إلى "سُعار من المذابح" وإلى أن عددا يتراوح بين ٠٠٠ ٢٥٠ و ٠٠٠ ٥٠٠ شخص قد قتلوا بالفعل. وأهم من ذلك فقد ذكر التقرير أن المذابح وحوادث القتل قد حدثت بانتظام وأنه لا يوجد شك في أن ما حدث يشكل إبادة جماعية.

واشتمل التقرير على إشارة استرجاعية للمعلومات التي كانت متاحة للأمانة العامة فيما يتعلق بالتطورات في رواندا قبل حدوث الإبادة الجماعية والتي استرشد بها في تحليله. وتذكر الفقرة ١١ أنه "في هذا السياق، يتوجب إطلاع مجلس الأمن على أحداث معينة قد يكون لها، عند تأمل ما حدث، دلالتها فيما يتعلق بهذه المذابح. ففي الفترة ما بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ وآذار/ مارس ١٩٩٤ أحاطت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا علما في عدة مناسبات بالإذاعات الملهبة للمشاعر التي تبثها

إذاعة ميل كولين وبالتحركات المريبة التي تقوم بها جماعات مسلحة تشمل في الظاهر [هكذا ذكر] ميليشيات الإنترا هموي، وحذرت الحكومة المؤقتة من الأمرين كليهما. كذلك حصلت البعثة على أدلة بأنه يجري استجلاب أسلحة واحتجت لدى الحكومة المؤقتة كما أنها نقلت هذه المعلومات إلى البعثات الدبلوماسية". واستطرد التقرير، فيما يبدو أنه إشارة إلى برقية داليير المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، "أنه في إحدى المناسبات طلب قائد القوة إذنا من المقر باستعمال القوة لاستعادة أسلحة مخبوءة. وصدرت إليه تعلميات بأن يصر على قيام قوات الشرطة بهذه العملية تحت إشراف البعثة".

ويوجز تقرير الأمين العام خطة من ثلاث مراحل نشر بعثة الأمم المتحدة الثانية لتقديم المساعدة إلى رواندا على أن يبدأ تنفيذ المرحلتين ١ و ٢ فورا وبطريقة متزامنة. وتضمنت الخطة سيناريوهات مختلفة للنشر شملت حالة لا يتحقق فيها وقف لإطلاق النار. وقد وصفت المهمتان الرئيسيتان للبعثة بأنهما تهدفان إلى (أ) محاولة كفالة الأمن لأكبر عدد من تجمعات المدنيين المهددين بالأخطار و (ب) توفير الأمن حسب الاقتضاء لعمليات الإغاثة الإنسانية.

واتسمت الملاحظات الختامية بقدر أكبر من المرارة، فقد جاء فيها: "إن تأخر المجتمع الدولي في اتخاذ إجراء للتصدي لإبادة الأجناس في رواندا قد برهن بشكل ساطع على قصوره البالغ عن الرد العاجل بإجراء حاسم لمواجهة الأزمات الإنسانية المتشابكة مع الصراع المسلح. فبعد أن عمد المجتمع الدولي إلى تقليص بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا إلى وجود أدنى على أرض الواقع حيث لم تسمح لها ولايتها الأصلية باتخاذ أي إجراء عندما بدأت المذابح فإنه يبدو وقد أصابه الشلل إزاء القيام بعد مرور ما يناهز الشهرين باتخاذ أي فعل حتى بالنسبة للولاية المنقحة التي أنشأها مجلس الأمن. ولا بد لنا جميعا في هذا السياق من الإقرار بأننا قد فشلنا في مواجهتنا للعذاب الذي كابدته رواندا ومن ثم فقد أذعنا للإزهاق المستمر للأرواح".

ووجهت الجبهة الوطنية الرواندية رسالة إلى الأمين العام مؤرخة ٣ حزيران/يونيه اشتملت على رد إيجابي على الإشارة إلى الإبادة الجماعية الواردة في التقرير الأخير للأمين العام، ودعت مجلس الأمن إلى إعلان أن الفظائع كانت إبادة جماعية. ودعت الرسالة أيضا مجلس الأمن إلى اعتماد قرار يؤيد تعطيل أو تدمير إذاعة ميل كولين. وفضلا عن ذلك طلبت الجبهة الوطنية الرواندية من الأمين العام ومن المجلس اتخاذ تدابير لوقف عضوية رواندا في المجلس.

في ٨ حزيران/يونيه اعتمد مجلس الأمن القرار ٩٢٥ (١٩٩٤) الذي أيد اقتراحات الأمين العام بشأن نشر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بولايتها الموسعة، ومدد ولاية البعثة حتى ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. وحث القرار أيضا الدول الأعضاء على الاستجابة على نحو ملائم لطلب الأمين العام بتقديم موارد بما في ذلك توفير قدرات الدعم السوقي من أجل الوزع السريع للقوات الإضافية. وكان مشروع القرار الأصلي قد أعدته الولايات المتحدة. وطبقا للمذكرات المستقاة من المشاورات، فقد تم تغيير

كلمة "الإبادة الجماعية" التي استخدمها مشروع النص الأصلي إلى "أعمال الإبادة الجماعية" كحل توفيقي بعد أن رفضت الصين استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" في مشروعها.

عملية تركواز

أوجز الأمين العام في رسالة بعثها إلى مجلس الأمن (S/1994/728) في ١٩ حزيران/يونيه نتائج جهوده المتعلقة بتنفيذ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، والتي لم يتوفر لها في ذلك التاريخ سوى قوة إجمالية لا يزيد عدد أفرادها على ٥٠٣ أفراد. وذكر الأمين العام أن المرحلة الأولى لنشر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لن يتم تنفيذها على أحسن الفروض إلا في الأسبوع الأول من تموز/يوليه. ومضى الأمين العام، مشيرا إلى حوادث القتل المستمرة فاقترح أن ينظر المجلس في عرض فرنسا المتعلق بتنفيذ عملية متعددة الجنسيات في إطار الفصل السابع وذلك "لتوفير الأمن والحماية للأشخاص المشردين والمدنيين الذين يتعرضون للخطر في رواندا".

وحدد هذا العرض المقدم من فرنسا، وكذلك من السنغال، بشكل رسمي في رسالة وجهها الممثل الدائم لفرنسا إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ووصفت العملية بأنها تهدف إلى "تحقيق وجود إلى حين وصول بعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة إلى رواندا ... وستكون الأهداف المحددة للقوة هي نفس الأهداف المحددة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بواسطة مجلس الأمن، أي المساهمة في توفير الأمن والحماية للأشخاص المشردين واللاجئين والمدنيين الذين يتعرضون للخطر في رواندا، وذلك بوسائل من بينها إنشاء وحماية مناطق إنسانية آمنة قدر الإمكان". وسعت فرنسا إلى صدور قرار في إطار الفصل السابع "كإطار قانوني لتدخلها".

واعتمد مجلس الأمن في ذلك اليوم أيضا القرار ٩٢٨ (١٩٩٤) الذي مدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا لمدة ثلاثة أشهر وقرر أيضا أن البعثة سيتم تخفيضها أثناء تلك الفترة.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه أرسل دايير برقية مطولة إلى المقر الرئيسي أوجز فيها عددا من القضايا التي يمكن أن تثير القلق فيما يتعلق بعملية تركواز المقترحة والتي شملت النتائج المتوقعة لتلك القوات ضمن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا والتي تحمل نفس الجنسية بوصفها قوات في القوة التي تقودها فرنسا.

وأجرى مجلس الأمن مشاورات بشأن المبادرة الفرنسية في الفترة ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه. وعرضت فرنسا مشروع قرار في ٢٠ حزيران/يونيه. واشترك الأمين العام في مشاورات غير رسمية جرت في ٢٢ حزيران/يونيه. وطبقا لمذكرات الأمم المتحدة المستقاة من المشاورات فقد قدم الأمين العام حججا تؤيد اتخاذ قرار عاجل للإذن بالعملية التي تقودها فرنسا. واعتمد المجلس في وقت لاحق من ذلك اليوم القرار ٩٢٩ (١٩٩٤) وكانت نتيجة التصويت بأغلبية ١٠ أصوات وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت (باكستان، البرازيل، الصين، نيجيريا، نيوزيلندا).

وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ اعتمد المجلس القرار ٩٣٥ (١٩٩٤) الذي طلب إلى الأمين العام أن ينشئ لجنة خبراء محايدة بغية أن تقدم إلى الأمين العام ما تتوصل إليه من نتائج بشأن الأدلة على اقتراف الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في إقليم رواندا بما في ذلك الأدلة على إمكانية وقوع أعمال لإبادة الأجناس.

وفي ١ تموز/يوليه أيضا أبلغ الممثل الدائم لفرنسا الأمين العام في رسالة أحيلت إلى مجلس الأمن في الوثيقة S/1994/798 "أن القتال قد اشتد وأن الحالة في الجنوب الغربي ستصبح في فترة وجيزة جدا غير قابلة للتحكم فيها". وطبقا لما ذكره السفير الفرنسي فإن الحالة تتطلب وقفا فوريا لإطلاق النار، وأن وقف القتال هو الوسيلة الفعالة الحقيقية لاستقرار الحالة الإنسانية والوصول إلى تسوية سياسية على أساس اتفاق أروشا "يجب أن يستبعد منها المسؤولون عن المذابح ولا سيما أعمال إبادة الأجناس". وفي غياب وقف إطلاق النار رأت فرنسا أن هنالك طريقتين بديلتين للعمل هما: الانسحاب أو تنظيم منطقة إنسانية آمنة. وأوضحت الرسالة بجلاء أن فرنسا تعتقد أن إنشاء هذه المنطقة يقع ضمن الولاية الممنوحة من المجلس بالفعل ولكنها أرادت بالرغم من ذلك أن تحظى بدعم الأمم المتحدة للفكرة. وناقش المجلس النية في إنشاء المنطقة في مشاورات غير رسمية في ٦ تموز/يوليه حيث أثار عدد من الوفود تساؤلات عن طبيعة الاقتراح، ولم يصدر إجراء رسمي من المجلس بشأن الرسالة الفرنسية.

وفي ١٤ تموز/يوليه أصدر مجلس الأمن بيانا من رئاسة المجلس (S/PRST/1994/34) أعرب عن القلق إزاء استمرار القتال وطالب بوقف فوري لإطلاق النار، وحث على استئناف العملية السياسية ضمن إطار اتفاق أروشا، وأكد من جديد الطابع الإنساني للمنطقة الآمنة في جنوب غرب رواندا، وطلب من "جميع المعنيين بالأمر" احترام ذلك. وطلب من الدول الأعضاء المساهمة في ضمان نشر بعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة إلى رواندا في القريب العاجل.

وفي ١٧ تموز/يوليه تعرضت غوما، في زائير، للقصف. وطلب الجنرال لافوركاد قائد قوة عملية تركواز في ذلك اليوم إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا إحالة رسالة إلى الجنرال كاجامي تفيد بأنه إذا لم يتوقف القصف فإن فرنسا تعتزم التدخل بالقوة. وكان الجنرال بول كاجامي قد ذكر في اتصال سابق مع الممثل الخاص السيد شهريار خان أن الجبهة الوطنية الرواندية ليست مسؤولة، وأن تعليمات واضحة قد أرسلت إلى القوات في المنطقة لتجنب أي قصف لغوما أو للأراضي الزائيرية المجاورة.

وفي ١٧ تموز/يوليه ذكر مكتب رواندا للاتصال في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة أن أكثر من مليون رواندي قد عبروا الحدود إلى زائير. وأعرب عن القلق من أن مزيدا من التدفق يمكن أن يتبع ذلك من منطقة الحماية الإنسانية الخاضعة لعملية تركواز. وكانت تلك نقطة البداية لواحدة من أعقد حالات الطوارئ الإنسانية وأكثرها حساسية في السنوات الأخيرة، وهي هجرة اللاجئين الروانديين الجماعية الكثيفة إلى زائير والذين أصبحت معسكراتهم مناطق لتسلل الإنترا هموي والقوات الأخرى المسؤولة عن إبادة

الأجناس. وكانت جهود الإغاثة الكثيفة التي جرى القيام بها لدعم المعسكرات في زائير لا تزال تواجه بالامتعاض من الناجين من عملية إبادة الأجناس في رواندا.

وفي ١٨ تموز/يوليه سيطرت الجبهة الوطنية الرواندية على رواندا بأسرها باستثناء المنطقة الإنسانية التي تسيطر عليها عملية تركواز. وأعلنت الجبهة الوطنية الرواندية وقفا لإطلاق النار من جانب واحد. وفي ١٩ تموز/يوليه أدت القسم في كيغالي حكومة للوحدة الوطنية لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات. وأدى السيد باستير بيزمنجو القسم كرئيس، كما أدى القسم اللواء بول كاجامي نائبا للرئيس والسيد تواغيرامونغو رئيسا للوزراء. وبعد مضي مائة يوم من ذلك التاريخ انتهت جريمة الإبادة الجماعية المروعة في رواندا والتي خلفت وراءها جروحا مريرة وغائرة.

ثالثا - الاستنتاجات

يكشف التحقيق المستقل أن استجابة الأمم المتحدة قبل عملية إبادة الأجناس التي حدثت في رواندا في عام ١٩٩٤ وخلالها قد فشلت في عدد من الجوانب الأساسية. وتقع مسؤولية فشل الأمم المتحدة في الحيلولة دون حدوث عملية إبادة الأجناس في رواندا ووقفها على عدد من الأطراف المختلفة، ولا سيما الأمين العام، والأمانة العامة، ومجلس الأمن، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (البعثة)، وأعضاء الأمم المتحدة عموما. وهذه المسؤولية الدولية هي مبرر على وجود حاجة إلى أن تقدم المنظمة والدول الأعضاء المعنية اعتذارا صريحا إلى شعب رواندا. أما عن مسؤولية الروانديين الذي خططوا لعملية إبادة الأجناس ضد مواطنيهم وشجعوا عليها وقاموا بها فيجب مواصلة بذل الجهود لتقديمهم إلى المحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وعلى الصعيد الوطني في رواندا ذاتها.

وفي الفصل التالي تود لجنة التحقيق أولا أن تحدد الفشل الذريع في استجابة الأمم المتحدة: ألا وهو عدم توافر القدرة لدى بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام الموجودة في المكان في التعامل مع واقع التحدي الذي واجهها. وبعد ذلك، ستشير لجنة التحقيق إلى عدد من الأخطاء وأوجه الفشل الأخرى في استجابة الأمم المتحدة خلال الفترة قيد الاستعراض.

١ - الفشل الذريع

يمكن بإيجاز وصف الفشل الذريع في استجابة الأمم المتحدة قبل عملية إبادة الأجناس في رواندا وخلالها بأنه نقص في الموارد وعدم توافر الإرادة لتقبل الالتزام الذي كان ضروريا للحيلولة دون حدوث إبادة الأجناس أو وقفها. فلم يجر التخطيط للبعثة، وهي المكون الرئيسي لوجود الأمم المتحدة في رواندا، أو حددت أبعادها أو نشرت أو صدرت إليها تعليمات بطريقة تكفل قيامها بدور استباقي وحازم في التعامل مع عملية سلام تواجه مصاعب شديدة. فقد كانت البعثة أصغر من التوصيات الأصلية التي قدمت من الميدان. واتسم تشكيلها بالبطء واكتنفتها مصاعب إدارية أدت إلى إضعافها. وكانت تعوزها القوات الجيدة التدريب والمعدات اللازمة للعمل. كما استندت ولاية البعثة إلى تحليل لعملية السلام ثبت أنه خاطئ

ولم يصحح على الإطلاق بالرغم من إشارات التحذير الهامة بأن الولاية الأصلية أصبحت غير ملائمة. وبحلول الوقت الذي بدأت فيه عملية إبادة الأجناس لم تكن البعثة تعمل ككل متسق: ففي الساعات والأيام التي بلغت فيها الأزمة عنفوانها بالفعل كانت هناك دلائل ثابتة على عدم وجود القيادة السياسية، ونقص القدرة العسكرية، ووجود مشاكل حادة تتعلق بالقيادة والمراقبة وانعدام التنسيق والانضباط.

وكان ينبغي لقوة يبلغ تعدادها ٥٠٠ ٢ فرد أن تتمكن من وقف المذابح التي بدأت في رواندا بعد تحطم الطائرة التي أدت إلى قتل رئيسي رواندا وبوروندي، أو على الأقل أن تحد منها. ومع هذا، فقد كشف التحقيق أن المشاكل الأساسية لقدرات البعثة أدت إلى حالة رهيبة ومهينة لقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة أصيبت تقريبا بالشلل في مواجهة موجة من بعض أسوأ موجات الوحشية التي شهدتها البشرية في هذا القرن.

وبالرغم من أوجه الفشل التي منيت بها البعثة، ينبغي القول إن أفراد الأمم المتحدة داخل البعثة وفي البرامج والوكالات قاموا أيضا بأعمال تتسم بالشجاعة في مواجهة الفوضى التي استشرت في رواندا، وأنهم قاموا فعلا بإنقاذ حياة كثير من المدنيين والقادة السياسيين وموظفي الأمم المتحدة وعرضوا أحيانا حياتهم للخطر. ويستحق التقدير، بصفة خاصة، حفظة السلام الذين ظلوا طوال عملية إبادة الأجناس بمن فيهم قائد القوة والوحدات من غانا وتونس لجهودهم المبذولة من أجل مقاومة بعض أسوأ أنواع الوحشية التي شهدتها البشرية في ظل ظروف صعبة بوجه خاص. وتضم محفوظات الأمم المتحدة شهادات بالعدد الكبير من الطلبات من داخل رواندا ومن الدول الأعضاء ومن المنظمات غير الحكومية التي تلتمس المساعدة لإنقاذ الأشخاص الذين كانوا يتعرضون للخطر أثناء عملية إبادة الأجناس. ومن الصعب العثور على الإحصاءات، ولكنه قد يكون من الجدير اقتباس قائمة داخلية من محفوظات البعثة ذاتها التي تفيد أن ٩٠٤ ٣ أشخاص مشردين قد نقلتهم البعثة خلال القتال الدائر في كيغالي في الفترة بين ٢٧ أيار/مايو و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٢ - <u>عدم ملاءمة ولاية البعثة</u>

كانت القرارات المتخذة فيما يتعلق بنطاق الولاية الأولية للبعثة عاملا كامنا وراء فشل البعثة في الحيلولة دون حدوث إبادة الأجناس في رواندا أو وقفها. فلم تراع عملية التخطيط التوترات الخطيرة المستمرة التي لم يجر تسويتها في الاتفاقات المبرمة بين الطرفين. فقد استندت بعثة الأمم المتحدة إلى نجاح عملية السلام. ولم يكن هناك آلية احتياطية أو تخطيط للطوارئ لاحتمال عدم نجاح عملية السلام.

وترجع جذور الفشل الذريع في إنشاء قوة ذات قدرة وموارد وولاية قادرة على مواجهة العنف المتزايد وعملية إبادة الأجناس التي بدأت في رواندا في خاتمة المطاف إلى التخطيط الأولي للبعثة. فقد حظي توقيع اتفاقات أروشا في آب/أغسطس ١٩٩٣ عموما بالترحيب المتسم بالتفاؤل والارتياح في أعقاب سنوات من المفاوضات الصعبة بين الطرفين الرونديين. وبالرغم من أن التوترات استمرت بوضوح تحت

السطح حتى أنه لم ينج منها الوفد الحكومي، فإن المجتمع الدولي قبل بالاتفاقات كنقطة بداية نحو السلام وتقاسم السلطة في رواندا.

أما الافتراض المفرط في التفاؤل من جانب الأطراف في اتفاق أروشا بأن قوة دولية يمكن نشرها في غضون حوالي شهر فكان يعني أن الأمم المتحدة تسابق الزمن منذ الأيام الأولى لإعداد البعثة. وعانت عملية التخطيط الأولية من تحليل سياسي غير كاف. فقد اعترف دايير بأن بعثة الاستطلاع التي ترأسها لم تتوافر لديها الكفاءة السياسية اللازمة لإجراء تحليل متعمق وصحيح للحالة السياسية والوقائع الكامنة للحالة بين المتحاربين السابقين في اتفاق أروشا للسلام. ومن الواضح أن البعثة لم تكن على علم حتى بالتقرير المتعلق بالحالة في رواندا، الذي يبعث على الإزعاج، والذي نشره قبل أسبوعين فحسب المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بعمليات الإعدام بإجراءات موجزة وخارج النطاق القضائي. وأيد المقرر، في ذلك التقرير، النتائج التي توصل إليها عدد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في وقت مبكر من ذلك العام. وأشار إلى أن حالة حقوق الإنسان تتسم بخطورة بالغة. وناقش بالتفصيل إمكانية القيام بارتكاب إبادة الأجناس حينئذ في رواندا. وعدم أخذ تقرير من هذا الطابع في الاعتبار في وسط عملية التخطيط لوجود كبير لحفظ السلام تابع للأمم المتحدة في رواندا ينم عن نقص خطير في التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة المعنية. وفي الواقع، أبلغ دايير لجنة التحقيق أنه لو اتسم التقييم السياسي بمزيد من العمق ولو كان على علم بالتقرير لكان قد أعاد النظر في التوصيات المتعلقة بمستوى القوة المقدمة من بعثة الاستطلاع. وتقع المسؤولية عن هذا الخطأ في التخطيط للبعثة على عاتق وحدات الأمانة العامة للأمم المتحدة المعنية، ولا سيما مركز حقوق الإنسان وإدارة عمليات حفظ السلام.

وقد قدرت بعثة الاستطلاع أنه يلزم قوة تضم ٥٠٠ ٤ فرد للوفاء بالولاية في رواندا. بيد أن الأمانة العامة اعتقدت أنه لن يمكن الحصول على دعم المجلس لهذا العدد من القوات. ويُحتمل أن تكون هذه الصورة عن الالتزام السياسي في ذلك الوقت صحيحة: فقد اقترح وفد الولايات المتحدة إرسال وجود رمزي للأمم المتحدة قوامه ١٠٠ شخص. وحتى فرنسا، التي كانت تلح على وجود للأمم المتحدة في رواندا، رأت أن ٠٠٠ ١ شخص سيفون بالغرض. بل إن الأرقام التي قدمها دايير قد خـُفضت قبل تقديمها إلى المجلس. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، وكان قد انقضى حينئذ أسبوعان على نهاية الفترة الانتقالية الأصلية، أوصى الأمين العام بقوة حفظ للسلام يبلغ عدد أفرادها العسكريين ٥٤٨ ٢ فردا.

وإذا كان قد زاد الحد من الولاية التي منحها مجلس الأمن للبعثة في قراره ٨٧٢ (١٩٩٣) عما ورد في الاقتراح المقدم من الأمين العام إلى المجلس، فإن الولاية كانت أكثر بـُعدا عن المفهوم العام الأصلي الذي اتفقت عليه الأطراف في اتفاقات أروشا. ولم يكن هذا خلافا بدون أهمية. فقد أصبح تفسير النطاق الحقيقي للولاية الممنوح من المجلس مسألة موضع مناقشة في الأشهر السابقة لبدء عملية إبادة الأجناس كما سيتضح أدناه. وكان تحديد الولاية فيما يتصل بمنطقة كيغالي الخالية من الأسلحة علامة مبكرة وعلنية على القيود المفروضة بشأن الترتيبات التي كان مجلس الأمن مستعدا للاضطلاع بها في رواندا. وقدمت الولايات المتحدة عددا من التعديلات على مشروع القرار أضعفت من الولاية بما في ذلك تلك المتصلة

بنزع سلاح المدنيين. وأضعفت أيضا الصياغة الأصلية المتصلة بمنطقة كيغالي الخالية من الأسلحة بالنص تحديدا على أن منطقة خالية من الأسلحة تنشئها الأطراف.

وتقع المسؤولية عن الحد من الولاية الأصلية الممنوحة للبعثة أولا على الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمين العام والموظفين المسؤولين داخل إدارة عمليات حفظ السلام بسبب التحليل الخاطئ الذي دعم توصيات المجلس وبسبب توصيتها بأن تتكون البعثة من عدد أقل من القوات عما رأت البعثة الميدانية أنه ضروري. وتتحمل الدول الأعضاء التي مارست الضغط على الأمانة العامة من أجل الحد من العدد المقترح للقوات أيضا قدرا من المسؤولية. وأخيرا وليس آخرا، يتحمل مجلس الأمن نفسه المسؤولية عن التردد في دعم عمليات حفظ السلام الجديدة في أعقاب ما حدث في الصومال، وبالتحديد في هذه الحالة لأنه قرر أن يحد من ولاية البعثة فيما يتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة.

٣ - تنفيذ الولاية

نشأ المزيد من المصاعب الخطيرة فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة. فقد كان تصور ولاية البعثة يتسم بالحذر؛ وقد استمر هذا أيضا في التطبيق على أرض الواقع. فقد دأب المقر على الإصرار على تطبيق الولاية بطريقة تحافظ على الدور الحيادي للبعثة في ظل ولاية تقليدية لحفظ السلام. وكان هذا هو نطاق العمل الذي يُتصور أن يحظى بالدعم في مجلس الأمن. وبالرغم من مواجهة حالة أمن آخذة في التدهور مما كان سيدفع على الاضطلاع بدور وقائي أكثر حزما من جانب الأمم المتحدة، فلم تُتخذ أي خطوات لتعديل الولاية كي تتمشى مع واقع الاحتياجات في رواندا.

أما البرقية التي أرسلها دايير إلى باريل في ١١ كانون الثاني/يناير فيما يتعلق بالاتصالات مع أحد المخبرين فإنها تركز على جوانب رئيسية من كيفية تنفيذ البعثة لولايتها. وتعتقد لجنة التحقيق أنه قد ارتُكبت أخطاء جسيمة لدى التصرف في تلك البرقية.

أولا، إن المعلومات الواردة في البرقية، ولا سيما المعلومات التي تشير إلى وجود خطة لإبادة التوتسي، كانت من الأهمية بمكان بحيث كان ينبغي إعطاؤها أعلى أولوية واهتمام وأن يجري تداولها على أعلى مستوى. وقد وقعت أخطاء في كل من البعثة والأمانة العامة في هذا الصدد.

وكان ينبغي لدايير أن يوجه البرقية ليس إلى باريل فقط: فمن الواضح أنها كانت جديرة بالاهتمام الفوري على أقل تقدير من جانب وكيلي الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام، والشؤون السياسية. وفي الواقع، وبالرغم من أن البرقية لم ترسل إلا إلى باريل فإنه قد اطلع عليها باقي قيادة إدارة عمليات حفظ السلام. وتوضح التعليمات التي أصدرها عنان ورضا إلى البعثة والحذر الذي اتسمت به تلك التعليمات أنهما لم يدركا أن البرقية تتضمن معلومات هامة جدا. ومع هذا، فإنهما لم يبلغا الأمين العام بشأنها، كما لم يُبلغ مجلس الأمن الذي كان قد اشترط منذ أسبوع مضى أن يواصل تقديم الدعم للبعثة إذا أحرز تقدم في عملية السلام. أما إبلاغ السفارات الثلاث في كيغالي فلم يكن كافيا في هذا الصدد: خطورة التهديدات الواردة

في البرقية تبرر إبلاغ المجلس ككل. وعلى أقل تقدير كان ينبغي إبلاغ المجلس عندما أفادت البعثة في مطلع شباط/فبراير أن الرئيس لم يتخذ أي إجراء بشأن المعلومات وأن الحالة على أرض الواقع آخذة في التدهور. والإشارة المستترة بأثر رجعي إلى برقية دايير الواردة في تقرير الأمين العام إلى المجلس المؤرخ ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤ إنما هي حالة من حالات القيام بقدر ضئيل جدا من الجهد وبالتأكيد بعد فوات الأوان بكثير.

ثانيا، لا تفهم لجنة التحقيق لماذا لم يضطلع بمزيد من الأعمال كمتابعة للمعلومات المقدمة من المخبر. وبعد اتخاذ قرار بإبلاغ المعلومات إلى الرئيس هابياريمانا بهدف حمله على اتخاذ إجراءات بشأنها كان ينبغي ممارسة ضغط مستمر على الرئيس للتأكد من أنه اتخذ الإجراءات التي وعد بها.

وينطبق هذا على جميع الجوانب الرئيسية الثلاثة للبرقية. فالمعلومات التي ترد إلى إحدى بعثات الأمم المتحدة بأنه يجري وضع خطط لإبادة أي جماعة من الأشخاص تتطلب استجابة فورية وحاسمة، وفي هذه الحالة من المؤكد أن اتخاذ إجراء أشد قوة من الاجتماعات التي عقدها بوه بوه ودايير مع الرئيس هابياريمانا ومع قيادة الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية.

وكانت المعلومات المتعلقة بوجود مخابئ الأسلحة خطيرة أيضا. وفي حين أن كمية الأسلحة الموجودة في ذلك المخبأ المعين، الذي ذكر دايير أنه احتوى على ١٣٥ قطعة سلاح على الأقل، لم تكن من الضخامة أو ذات طبيعة تحدد نتيجة عملية إبادة الأجناس التي حدثت مؤخرا في ذلك العام فإن التعليمات الصادرة من نيويورك أعطت بالتأكيد إشارة إلى الانتراهاموي وغيرهم من المتطرفين بأن البعثة لن تتخذ إجراء مؤكدا من أجل التصدي للمخابئ من ذلك القبيل.

ومن المسائل ذات الأهمية الرئيسية: هل كان اتخاذ قرار بالإغارة على مخابئ الأسلحة يدخل ضمن ولاية البعثة أم لا؟ وتختلف وجهات النظر بشأن ذلك. ففي حين أصر دايير على أنها كانت تدخل ضمن الولاية، فإن باريل وعنان ورضا والعنابي اعتقدوا اعتقادا راسخا أن الإغارة عليها لا تدخل ضمن الولاية. ومفتاح الاجابة هو في تفسير عبارة وردت في الولاية وهي "منطقة خالية من الأسلحة ينشئها الطرفان". وجدير بالإشارة، في هذا الصدد، أن مجلس الأمن قد أضعف عن عمد دور البعثة فيما يتصل بمنطقة كيغالي الخالية من الأسلحة مقارنة بالدور المتوخى في اتفاق أروشا. وفي هذه الحالة أيد المقر التفسير الحذر للولاية الذي اعتمده المجلس بشأن مسألة منطقة كيغالي الخالية من الأسلحة. وتظهر البرقيات التي صدرت بها التعليمات من الأمانة العامة القلق بشأن إمكانية أن تكون تلك المعلومات فخا، كذلك القلق بشأن سلامة البعثة: "يتمثل الاعتبار الأسمى في ضرورة تجنب اتخاذ مسار عمل قد يؤدي إلى استخدام القوة وتترتب عليه عواقب لا يمكن توقعها". وبالنظر إلى هذا السياق فإن لجنة التحقيق لا ترى داعيا لانتقاد القرار الذي اتخذته الأمانة العامة بشأن مسألة الولاية. وكما سيتضح أدناه، مع هذا، فإن اللجنة تعتقد أنه قد ارتكبت أخطاء خطيرة في متابعة البرقية.

والقلق الذي أعربت عنه قيادة البعثة طوال كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير بشأن نتائج توزيع الأسلحة واضح جدا. ونظرا لأن المقر كان قد قرر أن الإغارة على مخابئ الأسلحة والاضطلاع بعمليات ردع لا يدخلان ضمن نطاق الولاية، ترى لجنة التحقيق أن المسألة كان ينبغي إثارتها مع مجلس الأمن بوصفها ضعفا أساسيا في ولاية البعثة ينبغي للمجلس تداركه بسبب المخاطر الشديدة التي ينطوي عليها. ولا يوجد لدى لجنة التحقيق دليل على أن المسألة قد أثيرت بهذه الطريقة مع المجلس.

وكان منطلق الخطوة السياسية الجديدة المتخذة تجاه الرئيس هو أنه ينبغي أن يفترض عدم وعيه بالأنشطة التي ذكرها المخبر. ومع هذا، فمن الواضح من المحفوظات أن دايير قد أثار مسألة توزيع الأسلحة على مؤيدي الرئيس في اجتماع عقده مع الرئيس قبل أسبوع مضى فحسب، وذكر أن التوزيع غير مقبول لأنه مناقض لأحكام اتفاق أروشا. وقد ذكر الرئيس في ذلك الحين أنه لا يعرف ذلك وأنه سيصدر تعليماته إلى مؤيديه بالكف عن ذلك إذا كانت المعلومات صحيحة.

وأخيرا، كان ينبغي متابعة التهديد الموجه للوحدة البلجيكية بمزيد من الوضوح وليس فحسب فيما يتصل بأمن تلك الوحدة بعينها، بل أيضا كجزء من المناقشات الاستراتيجية داخل الأمانة العامة ومجلس الأمن بشأن دور البعثة في رواندا. فقد عرفت الأمم المتحدة أن المتطرفين من أحد الأطراف كانوا يأملون في تحقيق انسحاب البعثة، ولذا فإن استراتيجية الأمم المتحدة في استخدام تهديد سحب البعثة للتأثير على الرئيس من أجل إحراز تقدم في عملية السلام قد يكون فعلا أحد العوامل التي دفعت عمليات العرقلة التي قام بها المتطرفون بدلا من منعها.

وقد أثيرت أسئلة بشأن الحكمة من دعوة بلجيكا، وهي دولة مستعمرة سابقة، إلى الاشتراك في البعثة. وتوضح التهديدات الموجهة ضد الوحدة البلجيكية المبينة في برقية دايير فضلا عن تلك المذكورة في الإذاعة وعبر أشكال الدعاية الأخرى الصعوبات المتأصلة في ذلك الاشتراك. بيد أنه في حالة البعثة يجب أن يذكر أن بلجيكا كانت تقدم قوات معدة إعدادا جيدا لم يقدمها الآخرون وأن الطرفين قد قبلا اشتراكها في البعثة.

٤ - الغموض بشأن قواعد الاشتباك

قدم قائد القوة مشروع مجموعة من قواعد الاشتباك المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، والتمس موافقة المقر عليها. غير أن المقر لم يجب أبدا على ذلك الطلب. وأخبر اللواء باريل لجنة التحقيق بأن القواعد اعتبرت مبادئ توجيهية. وفي حين صرح اللواء باريل أنه يعتبر المشروع نصا سليما، فإنه قال أيضا آنذاك إن المقر لم تكن لديه إجراءات محددة للموافقة رسميا على مشروع قواعد الاشتباك. واعتبر قائد القوة أنه في غياب رد رسمي، تعد قواعد الاشتباك في حكم القواعد المقبولة والسارية المفعول، وهو استنتاج تعتبره لجنة التحقيق استنتاجا معقولا. وفي الوقت ذاته، أخبر أحد كبار أعضاء قيادة البعثة لجنة التحقيق بأن قواعد الاشتباك لم تكن تطابق الواقع فتجاهلها.

وأرسل المشروع نفسه إلى المقر بعد أن بدأت الإبادة الجماعية، ووصف بأنه "تعديلات مختلفة على قواعد الاشتباك". ولم يعترض المقر على الفقرة ١٧ المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. غير أن هذه الفقرة حذفت من نسخ لاحقة من قواعد الاشتباك السارية على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. بيد أن الواقع هو أن البعثة لم تضع هذا العنصر المعين من قواعد الاشتباك موضع التطبيق عندما كانت الحالة في الميدان مطابقة للوصف الوارد في الفقرة ١٧. وذكر قائد القوة وآخرون مشاكل أخرى من قبيل قلة الموارد والمشاكل المتعلقة بالقيادة والسيطرة لشرح سبب عدم قيام البعثة بوقف المذابح. غير أنه من المقلق أن تفتقر الاتصالات بين البعثة والمقر إلى الوضوح فيما يتعلق بتحديد القواعد السارية المفعول.

٥ - عدم التصدي للإبادة الجماعية

(أ) في أعقاب إسقاط الطائرة الرئاسية، سرعان ما انقلبت الحالة في كيغالي إلى فوضى عارمة. فقد نصبت المتارس في الطرقات، وبدأ تقتيل أفراد قبيلة التوتسي والمعارضة والسياسيين المعتدلين. وسرعان ما خرجت الجبهة الوطنية الرواندية من مجمعها، وتعززت بقوات من خارج العاصمة. وبالإضافة إلى تقتيل المدنيين، اندلع القتال بين الحرس الرئاسي والجبهة الوطنية الرواندية. وتلقت البعثة مئات النداءات من أجل المساعدة، وجهها إليها السياسيون والموظفون، بمن فيهم ٥ ٠٠٠ شخص كانوا قد تجمعوا فعلا في المستشفى الميداني في ٨ نيسان/أبريل.

وعندما بدأت الإبادة الجماعية، بدت للعيان أوجه قصور ولاية البعثة بشكل مريع. وكان السؤال الطبيعي المطروح هو لماذا لم تتمكن قوة قوامها ٢ ٥٠٠ شخص من وقف أعمال الميليشيات وجنود القوات الحكومية الرواندية الذين بدأوا يقيمون المتاريس في الطرقات ويقتلون السياسيين وأفراد قبيلة التوتسي في الساعات الأولى من سقوط الطائرة الرئاسية. فهل كان بإمكان البعثة أن تردع بحضورها وإظهارها الحزم اللازم سلسلة أعمال العنف الرهيبة التي أعقبت ذلك؟

ويتبين من المراسلات التي تمت بين البعثة والمقر خلال الساعات والأيام التي أعقبت سقوط الطائرة أن القوة كانت في حالة من الارتباك، إذ لم يكن يتوفر لها إلا النذر القليل من المعلومات عن الحالة الحقيقية لما يجري والقوات السياسية والعسكرية المتورطة، ولم يكن لديها توجيه واضح بل كانت تعاني من مشاكل حتى في الاتصال بوحداتها. وكانت قواعد الاشتباك تقتضي ألا تستعمل البعثة القوة إلا للدفاع عن النفس. وقد تعهدت بأن تحمي السياسيين، غير أنها في بعض الحالات لم تفعل أمام التهديدات التي كانت تلوح بها الميليشيات. وسُحِب المدنيون إلى مراكز البعثة غير أنه تبين أن البعثة غير قادرة على توفير الحماية لهم. واكتشف قائد القوة في وقت مبكر أنه لم يكن يملك زمام القيادة الفعلية لجميع جنوده: فمن الناحية العملية خضعت قوات حفظ السلام البلجيكية لقيادة قواتها الوطنية المكلفة بالإجلاء، وفي غضون أيام، لم تعد الوحدة البنغلاديشية تستجيب لأوامر مقر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وباختصار، يتبين من المراسلات التي تمت بين كيغالي والمقر، والمعلومات المقدمة إلى مجلس الأمن في الأيام الأولى للإبادة الجماعية، أنه حيل بين العملية وبين اضطلاعها بولايتها السياسية بمقتضى اتفاق

أروشا، مما جعلها غير قادرة على حماية السكان المدنيين أو موظفي الأمم المتحدة المدنيين وكانت هي نفسها في خطر. وعلاوة على ذلك، همشت البعثة في عمليات الإجلاء الوطنية التي أجرتها فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة وإيطاليا. والمسؤولية عن هذا الوضع تتقاسمها قيادة البعثة والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات.

ويتبين من محفوظات الأمم المتحدة أن إدارة عمليات حفظ السلام سرعان ما بدأت تتباحث بشأن إمكانية سحب البعثة باعتباره خيارا قد يصبح ضروريا. وبالفعل صرح عنان (رضا)، في ٩ نيسان/أبريل، في برقية إلى بوه بوه ودايير بأنه يستحيل على البعثة أن تنفذ ولايتها في ظل الظروف السائدة. كما تشير هذه البرقية إلى أنه إذا تطورت الأحداث في اتجاه سلبي، فإنه قد يلزم الخلوص إلى وجوب سحب البعثة. وكان رد الفعل التلقائي داخل الأمانة العامة فيما يبدو هو التشكيك في جدوى الرد الفعال للأمم المتحدة، بدل الاستكشاف الفعلي لإمكانية تعزيز العملية للتصدي للتحديات الجديدة في الميدان.

غير أنه ما إن اتخذت بلجيكا قرارها الانفرادي بسحب قواتها في أعقاب الحادث المأساوي الذي قتل فيه عشرة أفراد من قوات حفظ السلام البلجيكية، حتى وجدت بعثة الأمم المتحدة نفسها قاب قوسين أو أدنى من التفكك. وأعقبت قرار الانسحاب الذي اتخذته الحكومة البلجيكية إشارات سريعة من بنغلاديش توحي باحتمال حذوها نفس الحذو. وفي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل، أثار الممثل الدائم لبنغلاديش عددا من الشواغل الأمنية وطلب ضمانات من الأمم المتحدة بشأنها. وبالتالي كان احتمال تفكك قوة حفظ السلام كبيرا.

وكانت من بين المشاكل التي واجهتها البعثة فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة في الأيام الأولى للإبادة الجماعية الإجلاء غير المرخص به لعنصر الشرطة المدنية التي كانت تحت إمرة البعثة، والموقف المحرج الذي اتخذته قوات حفظ السلام البنغلاديشية التي رفضت السماح لزملاء من الوحدة البلجيكية بالدخول إلى مجمع مباني ملعب أماهورو عندما لجأوا إليه.

ويعتقد فريق التحقيق أن من الأساسي الحفاظ على وحدة القيادة والسيطرة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ورغم الضغوط السياسية الداخلية التي قد تدفع إلى التراجع، فإنه على البلدان المساهمة بقوات، أن تمسك عن السحب الانفرادي لقواتها على حساب عمليات حفظ السلام الجارية بل وبطريقة تعرضها للخطر.

إن فقدان عشرة أفراد من قوات حفظ السلام ضربة قوية لأي بلد يساهم بقوات. غير أنه رغم ما تراه الحكومة البلجيكية من أن القتل الوحشي لأفراد كوماندو المظليين التابعين لها والدعاية المعادية لبلجيكا في رواندا آنذاك يجعلان استمرار حضور وحدتها مستحيلا، فإن لجنة التحقيق يصعب عليها أن تفهم الحملة الداعية إلى ضمان الانسحاب التام للبعثة. وقد رسم تحليل الوضع في رواندا، الذي قدم كحجة استند إليها الانسحاب، صورة للمذابح الجارية، بالإضافة إلى القتال الدائر بين الأطراف. غير أنه لم يتم

التركيز سوى على الانسحاب بدل التركيز على إمكانيات العمل من جانب الأمم المتحدة، سواء شاركت بلجيكا أم لا.

ويتبين من المناقشات داخل مجلس الأمن في الأسابيع الأولى للإبادة الجماعية أن المجلس كان منقسما بين من يتعاطفون مع الحملة البلجيكية لسحب البعثة، ومنهم الولايات المتحدة، وبين الآخرين ممن يدعون إلى تعزيز البعثة، وفي مقدمتهم المجموعة الرئيسية لحركة عدم الانحياز. وفي معرض تقديمه للخيارات الثلاثة إلى مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل (S/1994/470)، صرح الأمين العام فعلا بأنه لا يؤيد خيار الانسحاب، ورغم أن الأمين العام حاجج بالقول إنه أوضح ترجيحه لخيار تعزيز البعثة في بيان أصدره الناطق باسمه للصحافة، فإن لجنة التحقيق تعتقد أن الأمين العام كان بإمكانه أن يبذل جهدا أكبر للدفاع عن خيار تعزيز البعثة في مجلس الأمن.

واتخذ مجلس الأمن في ٢١ نيسان/أبريل قرارا بتخفيض البعثة إلى قوة للحد الأدنى في غمرة التقتيل الذي كان آنذاك معروفا لدى الجميع، بدل بذل قصاراه لحشد الإرادة السياسية لمحاكمة القتلة ووقف التقتيل مما أدى إلى تفشي مشاعر المرارة في رواندا. إنه قرار يصعب على لجنة التحقيق أن تبرره. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية افتقاره إلى الإرادة السياسية لبذل المزيد من الجهود لوقف التقتيل.

وكانت الرسالة التي بعثها الأمين العام في ٢٩ نيسان/أبريل إلى مجلس الأمن يطلب إليه فيها إعادة النظر في قراره تقليص ولاية وقوام البعثة تحولا سارا في التركيز على ضرورة اتخاذ الأمم المتحدة لإجراء لوقف التقتيل. ولم تعد ضرورة القيام بذلك تقدم على أنها مرهونة بمفاوضات وقف إطلاق النار بين الطرفين. غير أن الاتفاق على رد داخل مجلس الأمن تطلب أسبوعين، وهو تأخير وخيم العواقب في خضم الإبادة الجماعية. وتفيد تقارير مشاورات المجلس في أوائل أيار/مايو بوجود ممانعة واضحة في القيام بعملية في إطار الفصل السابع. وذكر تقرير غاريخان إلى الأمين العام عن المشاورات في ٣ أيار/مايو أنه "لم يبد أي وفد تأييدا لإجراء قوي أو إجراء للإنقاذ. وأكدت كلها على أن أي إجراء يزمع اتخاذه لا يمكن تنفيذه إلا إذا اتفق الطرفان الرونديان عليه ووعدا بالتعاون بشأنه".

وفي ١٢ أيار/مايو، كان المجلس منقسما على نفسه بشأن عدة مسائل رئيسية. وكان الأعضاء يناقشون عددا من المسائل، بما فيها ما إذا كان ينبغي تخويل ولاية في إطار الفصل السابع لبعثة موسعة، وهي مسألة انقسم المجلس بشأنها وكانت تفتقر للموارد، حيث كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تطلبان المزيد من المعلومات المفصلة من الأمانة العامة بشأن مفهوم العمليات. وكما تبين أعلاه، بذل الأعضاء غير الدائمين في المجلس محاولات لحمل المجلس على اتخاذ إجراء أقوى. غير أن هذه الجهود لقيت مقاومة قوية للغاية. وكان تأخر مجلس الأمن في اتخاذ قرار مظهرا مؤسفا للانقسام في وضع يستلزم اتخاذ إجراء سريع. وبعد ثلاثة أسابيع من رسالة الأمين العام، أذن مجلس الأمن أخيرا ببعثة الأمم المتحدة الثانية لتقديم المساعدة إلى رواندا في ١٧ أيار/مايو.

(ب) وأصبح انعدام إرادة التصرف للتصدي للأزمة في رواندا أكثر مدعاة للأسى على ضوء ممانعة الأعضاء الرئيسيين في المجتمع الدولي في الإقرار بأن التقتيل الجماعي التي يتم على مشهد من وسائط الإعلام العالمية هو إبادة جماعية. إن الواقع المتمثل في أن ما كان يجري في رواندا هو إبادة جماعية طرح التزاما دوليا رئيسيا بالتصرف لوقف التقتيل. فقد تعهدت الأطراف في اتفاقية ١٩٤٨ بمسؤولية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وهذه مسؤولية لا يستخف بها. ورغم أن العمل الرئيسي المطلوب من الأطراف في الاتفاقية القيام به هو سن تشريع وطني ينص على اختصاص النظر في جريمة الإبادة الجماعية، فإن الاتفاقية تتيح أيضا وبشكل صريح فرصة عرض حالة من هذا القبيل على مجلس الأمن. ولعله يمكن القول في هذا السياق، أن أعضاء مجلس الأمن يتحملون مسؤولية معينة، معنويا، بل وبصورة صريحة بمقتضى الاتفاقية، في التصدي لحالة من حالات الإبادة الجماعية.

غير أنه عندما كانت عمليات التقتيل الجماعي تجري على قدم وساق في رواندا في نيسان/أبريل وأيار/ مايو ١٩٩٤، ورغم أن التلفزيون كان يبث صورا للجثث المنتفخة وهي تطفو على سطح النهر قادمة من رواندا، كانت الدول الرئيسية تمانع في استخدام مصطلح الإبادة الجماعية في وصف ما كان يجري. وقد استخدم الأمين العام هذا المصطلح في مقابلة مع قناة تلفزيونية أمريكية في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤، وكان من أوائل من استخدم هذا الوصف في المجتمع الدولي. ووردت في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن المهمة الخاصة التي قام بها كل من رضا وباريل في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٤ إشارة رسمية إلى عبارة "الإبادة الجماعية". غير أنه عندما اقترح بعض أعضاء مجلس الأمن أن يتضمن القرار المتعلق ببعثة الأمم المتحدة الثانية لتقديم المساعدة إلى رواندا هذا الوصف، رفض أعضاء آخرون ذلك.

إن التأخر في وصف الأحداث في رواندا بكونها إبادة جماعية تقصير من جانب مجلس الأمن. فممانعة بعض الدول في استخدام مصطلح الإبادة الجماعية إنما كان مرده انعدام الإرادة في التصرف، وهو أمر مؤسف. فلكي يكون ثمة عمل دولي فعال ضد الإبادة الجماعية، لا بد وأن تكون الدول مستعدة لوصف الحالات كما هي، وتحمل مسؤولية التصرف التي تقترن بذلك الوصف. وتأمل لجنة التحقيق أن يكون التسليم القوي حاليا بضرورة ضمان الأمن البشري وكفالة سلامة فرادى البشر من انتهاكات حقوق الإنسان يعني أيضا أن الدول لن تحجم عن وصف الأحداث بكونها إبادة جماعية، والتصدي لها فعلا.

ومن المهم إضافة ما يلي: إن واجب اتخاذ إجراء دولي لا يقتصر على حالات الإبادة الجماعية. بل يتعين على الأمم المتحدة وأعضائها أن يكونوا مستعدين لتعبئة الإرادة السياسية للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لم تصل بعد الحد الأقصى المتمثل في الإبادة الجماعية. ويجب التأكيد بصفة خاصة على ضرورة العمل الوقائي: فيلزم تعبئة إرادة التصرف قبل أن تتفاقم الحالة وتتحول إلى إبادة جماعية.

وربما يكون تحليل العنصر الإثني في العنف قد تأثر إلى حد ما بكون الجبهة الوطنية الرواندية كانت تفضل في البداية، قبل حادث إسقاط الطائرة، أن تعتبر النزاع مع الحكومة نزاعا سياسيا وترغب

في تفادي وصفها بأنها حزب "إثني". غير أن هذا لا يقلل من خطورة المعلومات الواردة أعلاه. ونظرا لاستنتاجات تقارير حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، فإن خطر الإبادة الجماعية لم يكن بالإمكان صرف النظر عنه في غمرة الحالة الأمنية المتدهورة عام ١٩٩٤. وينبغي القول أيضا أن الجبهة الوطنية الرواندية قد وصفت بالفعل ما جرى بأنه إبادة جماعية، مباشرة بعد بدء المذابح، وذلك في بيان مؤرخ ١٣ نيسان/أبريل.

وبعد ذلك أدانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أعضاء الحكومة الانتقالية لما قاموا به من أدوار في عملية الإبادة الجماعية في رواندا. ومن خلال دراسة لجنة التحقيق لمحفوظات الأمم المتحدة يُطرح السؤال عما إذا كانت مسؤولية هؤلاء الأشخاص عن أعمال القتل المتواصلة قد بُينت لهم بما يكفي في ذلك الوقت. وهذا الأمر إنما يضع في محط التركيز، إلى حد ما، معضلة كثيرا ما تنشأ في إدارة الأزمات، ألا وهي: هل يجري التفاوض مع من لهم السيطرة على مقاليد الأمور بصرف النظر عن الأعمال التي قد يكونون ارتكبوها. وفي رأي لجنة التحقيق، فإن الأمم المتحدة كانت ملزمة بأن توضح تماما لأعضاء ما يُدعى الحكومة الانتقالية المسؤولية الفردية التي تُلازم ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

٦ - حفظ السلام: أعباء فوق الطاقة وموارد وسوقيات غير كافية

أثبتت عملية رواندا أنها كانت نقطة تحول في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومثلت رمزا لعدم وجود إرادة للالتزام بحفظ السلام. بل، وقبل كل شيء، بمواجهة ما ينطوي عليه من مخاطر في الميدان. لقد جاءت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في أعقاب ارتفاع هائل شهده عدد أفراد قوات حفظ السلام في الميدان بعد انتهاء الحرب الباردة. إلا أنه بحلول النصف الثاني من عام ١٩٩٣، خفت الحماس الذي كانت تبديه الدول الأعضاء الرئيسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السنوات السابقة، وأصبحت قدرة الأمانة العامة، وبخاصة إدارة عمليات حفظ السلام، على إدارة شؤون نحو ٠٠٠ ٧٠ من حفظة السلام ذوي القبعات الزرقاء، أصبحت تتحمل فوق طاقتها، وشهدت عدة عمليات جارية صعوبات شديدة.

وفي تقرير مؤرخ ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ معنون "تحسين قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام" قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن، بيَّن الأمين العام الزيادة غير المسبوقة التي شهدها حجم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال السنوات الخمس السابقة. غير أن الأمين العام ذكر في الوقت ذاته أيضا أن الحماس الدولي لحفظ السلام آخذ في الاضمحلال. وأشار إلى الحالة المالية الصعبة التي تواجهها الأمم المتحدة، حيث بلغ حجم الاشتراكات غير المسددة لعمليات حفظ السلام ما يزيد على بليون دولار.

وكان لضعف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وعدم قدرتها أثر رئيسي على الطريقة التي تعاملت بها البعثة مع الأزمة التي بدأت بوادرها تتجلى بعد ٦ نيسان/أبريل. ومع ذلك، كان نقص الموارد والسوقيات مشكلة خطيرة واجهتها البعثة منذ إنشائها، واستمر الحال على ذلك خلال المراحل اللاحقة للبعثة. ومن المهم الإشارة إلى أن قرار إنشاء البعثة نفسه قد تضمن منذ البداية دعوة إلى الأمين العام إلى النظر في سُبل خفض إجمالي القوام الأقصى للبعثة. فقد طُلب إلى الأمين العام أن يسعى إلى تحقيق

وفورات في تخطيط عملية النشر التدريجي وتنفيذها، وأن يعد تقارير منتظمة عما تحقق في هذا الصدد، حتى الوحدة البلجيكية، التي كانت أقوى وحدة في البعثة، واجهت مشاكل فيما يتعلق بالمواد التي أعيد تدويرها وبنقص الأسلحة. بل أن الوحدة البنغلاديشية وصلت بدون حتى أبسط اللوازم. كما أن القوات كان يعوزها التدريب اللازم في عدد من المجالات.

وفي التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، قدم الأمين العام حُججا ضد خفض مستويات الموارد. فذكر أن القيام بهذا التخفيض سيؤثر سلبا على أداء البعثة ومصداقيتها في الاضطلاع بولايتها. ورغم أن المجلس وافق بالفعل على نشر الكتيبة الثانية في المنطقة المجردة من السلاح في قراره ٨٩٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، طـُلب إلى الأمين العام مرة أخرى أن يرصد حجم البعثة وتكاليفها من أجل السعي إلى تحقيق وفورات. وكـُرر الطلب ذاته في آخر قرار للمجلس بشأن رواندا قبل اندلاع الإبادة الجماعية، وهو القرار ٩٠٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

وتوالت الإشارة إلى المشاكل التي واجهتها البعثة في مجال السوقيات في جميع المراسلات التي جرت بين قائد القوة والمقر. فقد وصلت الوحدات بدون المعدات العادية، التي تعين جلبها بدلا من ذلك من عمليتي الأمم المتحدة في الصومال وكمبوديا. ولم تتلق البعثة سوى ٨ ناقلات أفراد مصفحة من مجموع ٢٢ ناقلة مطلوبة، لم يكن منها جاهزا للسير سوى خمس ناقلات. ومع أن البعثة ضمت وحدة طبية إلا أنه أثيرت شكاوى تتعلق بنوعية الرعاية.

وفي الأسابيع التي سبقت الإبادة الجماعية، كانت البعثة لا تزال تواجه مشاكل خطيرة في مجال السوقيات. وعندما كان الأمين العام يتهيأ لعرض تقريره على المجلس في أواخر آذار/ مارس، سلطت المسودة التي بعث بها بوه بوه إلى المقر الضوء على كل من الصعوبات القائمة في مجال السوقيات والحاجة إلى مزيد من المراقبين العسكريين. وتلاحظ لجنة التحقيق في هذا السياق أن النسخة النهائية للتقرير لم تتضمن الطلب الوارد من الميدان والذي تضمنته المسودة الأصلية الواردة من كيغالي والداعي إلى زيادة عدد المراقبين العسكريين بـ ٤٨ مراقبا.

لقد جرى أعلاه تحديد مواطن ضعف البعثة فيما يتعلق بولايتها. أما الحالة الرهيبة التي كانت البعثة تواجهها في مجال السوقيات فور بدء عمليات الإبادة الجماعية فقد أوجزت في برقية موجهة من بوه بوه ودايير إلى عنان وغولدينغ بتاريخ ٨ نيسان/أبريل. وحتى في ذلك الوقت، وصفت البرقية التطورات بكونها "حملة إرهاب محكمة، ومنظمة، ومتعمدة ومنفذة بصورة جيدة شنها في البداية الحرس الرئاسي أساسا". وواصلت هذه البرقية وصفها "الإجراءات العدوانية" التي اتخذت ضد زعماء المعارضة، وضد الجبهة الوطنية الرواندية، وتقتيل التوتسي، وعامة السكان المدنيين بالإضافة إلى إطلاق النار على البعثة بصورة مباشرة وغير مباشرة. وكانت الجبهة الوطنية الرواندية قد خرجت آنذاك من ثكناتها. وتصف البعثة وقوع

أعمال قتال طاحنة دارت بين الحرس الرئاسي والجبهة الوطنية الرواندية. وتساءلت البرقية: "هل ما زالت ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا سارية المفعول؟".

أما فرق المشاة في كيغالي فوصفت بأنها قُسمت إلى معسكرات عزلتها أعمال القتال، وفُصلت عن خطوط دعمها السوقي. وكتبت البعثة تقول "إنها تعاني إلى حد خطير من نقص في الإمدادات المعيشية والتشغيلية الداعمة. فالاحتياطيات التي طلبتها الأمم المتحدة لهذه البعثة إما لم تجلبها البلدان المساهمة بقوات أو لم تُقدم إلى البعثة". ووصفت معظم الوحدات بأن لديها ما بين يوم ويومين من احتياطي الماء الصالح للشرب، وما بين صفر ويومين من احتياطي المؤن الغذائية وما بين يومين إلى ثلاثة أيام من احتياطي الوقود. وبالإضافة إلى ذلك، وصف النقص الحاصل في الذخيرة والأسلحة الصغيرة بأنه يشكل أكبر عجز في بند واحد. وفي فقرة الختام ذكرت بعثة الأمم المتحدة أن "البعثة أعدت، وأنشئت وطورت في مجال السوقيات على أنها قوة لحفظ السلام. ولذلك ليس لديها احتياطيات من المواد الحاسمة في أي سيناريو لنزاع طويل".

وختاما، كان ينبغي بذل جهد أكثر عزما لتزويد الأمم المتحدة بمرفق إذاعي خاص بها في رواندا. وبالإضافة إلى ذلك، كان ينبغي حشد الإرادة السياسية والوسائل المالية للتشويش على المحطة الإذاعية المحرضة السيئة السمعة راديو ميل كولين. على أنه قد لا يكفي في المستقبل اعتراض إذاعة مثيرة لنزعة الكراهية، بل يجب أيضا التنبه إلى ما ينشر على شبكة الانترنت من رسائل تزرع الكراهية وتدعو إلى الإبادة الجماعية.

إن مسؤولية المشاكل التي واجهتها البعثة في مجال السوقيات تقع على عاتق كل من إدارة عمليات حفظ السلام، وبخاصة شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات التابعة لها، وعلى البلدان المساهمة بقوات كل على حدة. وما كان ينبغي لشعبة الإدارة الميدانية والسوقيات أن تسمح بتعريض البعثة إلى هذا النقص الرهيب في الموارد الموصوف أعلاه. فبحلول نيسان/أبريل، أي بعد إنشاء البعثة بستة أشهر، كان ينبغي التصدي لهذه المشاكل الأساسية في مجال السوقيات. غير أن لجنة التحقيق كشفت أيضا أن البلدان المساهمة بقوات في البعثة لم تزود وحداتها بالأسلحة الأساسية وغيرها من المعدات التي كانت مسؤولة عنها. أما الضغط المتواصل الذي مارسه مجلس الأمن على البعثة من أجل توفير الأموال وخفض الموارد، فقد أحدث أيضا مشاكل للبعثة في حالة كانت فيها البعثة ضعيفة جدا إلى درجة تستدعي البدء بحل هذه المشاكل أولا.

٧ - شبح الصومال

كثيرا ما قيل إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا عملية أنشئت في ظل أحداث الصومال. وكان لمقتل أفراد من قوات حفظ السلام ينتمون إلى باكستان والولايات المتحدة في الصومال عام ١٩٩٣ أثر عميق بصورة خاصة في الموقف المتخذ إزاء تسيير عمليات حفظ السلام. فعلى سبيل المثال، خلصت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، والتي أنشئت لدراسة الحالات المأساوية لمصرع هؤلاء الجنود

في الصومال، وجاء تقريرها في وقت كانت فيه الاستعدادات جارية لتعزيز البعثة في أعقاب الإبادة الجماعية، خلصت إلى أن "على الأمم المتحدة أن تمتنع عن الاضطلاع بأي إجراءات أخرى لإنفاذ السلام في إطار الصراعات الداخلية في الدول". (S/1994/653).

بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة شكلت أحداث مقديشو حدا فاصلا في سياستها إزاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فبحلول أيار/ مايو ١٩٩٤، عندما بدأت الإبادة الجماعية في رواندا، أصدر الرئيس كلينتون القرار التوجيهي الرئاسي ٢٥، وهو تعميم وضع شروطا صارمة على دعم الولايات المتحدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكان لمقتل أفراد قوات حفظ السلام في الصومال أيضا أثر تقييدي في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التي يمكن تحملها خلال عمليات حفظ السلام، وفيما يتعلق بتفسير الولايات. وهذه التركة الموروثة عن الصومال كانت لها أهميتها الخاصة في تسيير أعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

٨ - التركيز على تحقيق وقف لإطلاق النار

بعد مقتل الرئيس واندلاع أعمال العنف، تحول محور اهتمام بوه بوه وداليير بسرعة إلى تحقيق وقف لإطلاق النار. وتؤكد التقارير المرسلة من البعثة إلى الأمانة العامة على هذا العنصر: إجراء المفاوضات مع ما يدعى بلجنة الأزمة والجبهة الوطنية الرواندية ومخاوف "من انشقاق" الجبهة الوطنية الرواندية على المجلس الوطني للتنمية والمنطقة المجردة من السلاح. ومع ذلك كانت للإبادة الجماعية التي بدأت في كيغالي وانتشرت لاحقا في الضواحي دينامية مختلفة عن دينامية صراع مستأنف بين طرفين كانا قد وقعا على اتفاق أروشا. وبالنظر إلى إرهاصات الأزمة، كان من المفروض إدراك طبيعة ما كان يحدث والإبلاغ عنه بصورة أوضح وفي مرحلة أبكر. وقد أثارت نيجيريا هذه النقطة بالذات في مجلس الأمن في ٢٨ نيسان/أبريل، عندما ذكر السفير النيجيري أن الاهتمام الذي أولي لمفاوضات وقف إطلاق النار كان أكثر من اللازم وأن الاهتمام بما وقع من مذابح كان أقل مما ينبغي. وترى لجنة التحقيق أن من المزعج أن تُظهر وثائق الاجتماعات التي دارت بين أعضاء الأمانة العامة، بمن فيهم الأمين العام، ومسؤولو ما يدعى بالحكومة الانتقالية استمرارا في التأكيد على وقف لإطلاق النار، أكثر من التأكيد على موجة السخط المتزايدة في المجتمع الدولي إزاء المذابح المرتكبة.

وكان الخطأ الفادح في الحكم هو تلك المحاولات المستمرة للنظر إلى الحالة في كيغالي بعد وفاة الرئيس باعتبارها حالة انهيار لوقف إطلاق النار تلزم إعادتها الى حالتها السابقة من خلال المفاوضات، بدلا من اعتبارها حالة إبادة جماعية الى جانب القتال الذي كانت تدور رحاه بين القوات الحكومية الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية. ولقد كان خطأ ارتكبته الأمانة العامة، وقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وأعضاء مجلس الأمن. وقد انتقد العديد من أعضاء المجلس نوعية التحليل الذي قدمته إليهم الأمانة العامة في هذا الصدد. وكان السبيل الرئيسي إلى إدراك منظور الإبادة الجماعية فيما يحدث من تقتيل في رواندا وبالنسبة لعدد من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، في ذلك الوقت، هو المعلومات المقدمة إليهم من أوساط المنظمات غير الحكومية.

٩ - الافتقار إلى القدرة التحليلية

تمثَّلت إحدى المشاكل التي واجهت الأمم المتحدة عند الاستجابة للحالة في رواندا في الضعف الظاهر في قدرتها على التحليل السياسي، ولا سيما داخل البعثة، وفي المقر أيضا . وفيما يتعلق بالبعثة، تمثلت المشكلة الرئيسية التي حددها قائد القوة أثناء مقابلة مع لجنة التحقيق في ضعف التمثيل السياسي في بعثة الاستطلاع التي أوفدت إلى رواندا في آب/أغسطس ١٩٩٣ وافتقار فريق البعثة إلى الفهم الحقيقي للحقائق السياسية الأساسية لعملية السلام في رواندا. ومنذ أنشِئت البعثة، عانت من النقص في القدرة على تحليل معلومات الاستخبارات. وفي المقر لم يكن هناك تركيز كاف أو موارد مؤسسية للإنذار المبكِّر وتحليل المخاطر. وربما استفيد بصورة أكبر لو اتخذت سياسة وقائية أنشط ترمي إلى تحديد المخاطر المتعلقة بالصراعات أو التوترات، بما في ذلك من خلال التعاون المؤسسي مع الأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية وتحسين التنسيق في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة التي تتعامل مع رواندا.

والمسألة الأساسية في تحليل تدفق المعلومات هي هل كان يمكن التنبؤ بحدوث إبادة جماعية في رواندا. وقد تلقت لجنة التحقيق ردودا بالغة التباين بشأن هذه المسألة، سواء من العناصر الفاعلة الرواندية أو الدولية التي أجرت اللجنة معها مقابلات. وعلى نحو ما أشير إليه أعلاه وردت إشارات مبكرة عن مخاطر الإبادة الجماعية في تقارير المنظمات غير الحكومية وتقارير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣. وترى لجنة التحقيق أن هذه التقارير لم تؤخذ في الاعتبار بصورة كافية عند تخطيط إنشاء البعثة. وقد اعتبرت البعثة بمثابة عملية تقليدية لحفظ السلام بموجب الفصل السابع، وأنشئت بناء على طلب طرفي كلا جانبي الصراع لمساعدتهما على تنفيذ اتفاق السلام. وبالرغم من الإشارات التحذيرية أثناء عملية أروشا، وخاصة فيما يتعلق بعدم التزام المتطرفين في حزب الرئيس، بعملية السلام، وتقاسم السلطة، لم يبذل جهد يذكر، إن كان قد بذل أي جهد على الإطلاق، من أجل وضع خطط للطوارئ بسبب احتمال تعرض اتفاق السلام للتهديد والتحدي. وقد أنشئت البعثة دون التهيؤ لحالة الطوارئ، أو لأسوأ سيناريو يمكن حدوثه. وقد توفرت دلائل تحذيرية عن احتمال حدوث إبادة جماعية في رواندا. وعلاوة على ذلك، كانت الدلائل واضحة على وجود تخطيط لعمليات تقتيل جماعية ستحدث في رواندا في مطلع عام ١٩٩٤. ويعزى جزئيا عدم صياغة وتحديد استجابة لهذه التحذيرات إلى الافتقار للتحليل الصحيح، سواء في البعثة أو في الأمانة العامة، ومن جانب دول أعضاء رئيسية في المجلس، أيضا.

وتمثلت إحدى المهام الرئيسية للبعثة في رصد احترام اتفاق أروشا. وحدثت تأخيرات في هذه العملية وتجلت فعلا خلال الأسابيع الأولى من وجود البعثة في رواندا، مع تدهور الحالة الأمنية بصورة مطردة. وأشارت التقارير الواردة من الميدان إلى ارتفاع عدد ضحايا أعمال القتل، والتوتر العرقي الخطير، وأنشطة الميليشيات، واستيراد وتوزيع الأسلحة. وبالرغم من أن وصف هذه التهديدات في البرقيات التي وردت إلى المقر بدا أحيانا غير متفق مع التحليل المنفصل عادة للصعوبات التي تتعرض لها العملية السياسية، فقد أبلغت هذه العوامل المثيرة للقلق إلى المقر بنبرة تنم عن الجزع بصورة متزايدة.

وأشار الأمين العام في التقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ (S/26927)، إلى وجود "مجموعة مدججة بالسلاح يقال إنها عديمة الرحمة" كانت ناشطة في المنطقة المجردة من السلاح "بهدف تعطيل عملية السلم بل ونسفها [هكذا وردت العبارة]". وبعد أن طلبت الولايات المتحدة مزيدا من المعلومات بشأن هذه المجموعة في المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، طلب إلى الممثل الخاص وقائد القوة تقديم مزيد من التفاصيل إلى المقر بشأن هذه النقطة. وفي الرد المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير، وصف داليير مذابح وقعت في الفترة بين ١٧ و ١٨ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل فيها ٥٥ من الرجال والنساء والأطفال. وكتب داليير أنه لم يتوفر له دليل قاطع عمن هو المسؤول عن تلك المذابح، إلا أنه واصل القول بأن "الطريقة التي تم بها تنفيذ تلك المذابح، وتنسيقها، والتستر عليها، فضلا عن الدوافع السياسية وراءها تقودنا إلى الاعتقاد بقوة بأن مرتكبي هذه الأعمال الشريرة كانوا جيدي التنظيم، ويحيطون بالأمر بصورة جيدة، وتتوفر لهم دوافع وجيهة، وكانوا على استعداد للقيام بالقتل مع سبق الإصرار. وما من سبب يدعو للاعتقاد بأن تلك الحوادث لا يمكن أن تتكرر أو أنها لن تتكرر ثانية في أي جزء من هذا البلد فالسلاح متوفر، والتوترات السياسية والعرقية متفشية".

وتلك هي أمثلة إذا اقترنت بغيرها مما وردت الإشارة إليه في هذا التقرير، مثل طريقة معالجة برقية داليير، وتحليل التطورات بعد أن بدأت الإبادة الجماعية، فإنها تبرز الضعف المؤسسي الذي تتسم به القدرة التحليلية للأمم المتحدة. والمسؤولية عن هذا النقص في القدرة التحليلية إنما تقع في المقام الأول على عاتق الأمانة العامة بقيادة الأمين العام.

١٠ - افتقار الدول الأعضاء للإرادة السياسية

ثمة سبب آخر لفشل المجتمع الدولي في رواندا وهو انعدام الإرادة السياسية اللازمة لتزويد البعثة بما يلزمها من موارد من الأفراد والعتاد. وحتى بعد أن قرر مجلس الأمن التصرف لكي يحاول أن يوقف أعمال القتل، وعدل عن قراره بتخفيض حجم البعثة، استمرت المشاكل التي واجهتها الأمانة العامة منذ بدء البعثة، في الحصول على مساهمات من القوات من الدول الأعضاء. وكان هذا هو الحال طوال شهري أيار/ مايو وحزيران/يونيه، وأثناء المحاولات العاجلة لإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثانية لتقديم المساعدة إلى رواندا. وظلت معدومة بصورة جلية على نحو مؤسف الإرادة اللازمة لإرسال قوات إلى رواندا في الأسابيع التي تلت اتخاذ مجلس الأمن قراره بزيادة قوام البعثة ليصل إلى ٥٠٠ ٥ فرد. وحاولت الأمانة العامة طيلة أسابيع التماس مساهمات بقوات دون جدوى. وبالرغم من إعراب بلدان أفريقية قليلة عن استعدادها لإرسال قوات، فقد فعلت ذلك بشرط توفير المعدات والتمويل لتلك القوات. وفي الوقت الذي غادرت فيه عملية تركواز رواندا، لم يبق للبعثة إلا مجرد العدد الأدنى من القوات الذي يسمح لها بتسلم المناطق التي كانت تحت سيطرة العملية التي تقودها فرنسا. ولم يتم نشر القوة بالكامل إلا بعد ذلك بعدة شهور، وفي ذلك الوقت كانت الحالة على أرض الواقع قد تغيرت بصورة ملحوظة. وتجدر الإشادة هنا بالبلدان المساهمة بقوات، ولا سيما غانا وتونس اللتين سمحتا لقواتهما بالبقاء طوال الأسابيع الرهيبة التي جرت فيها الإبادة الجماعية، رغم انسحاب وحدات أخرى. وإيجازا للقول، فمع أنه يمكن توجيه النقد فيما يتعلق بالأخطاء

والقيود التي تحد من قدرة قوات البعثة، لا ينبغي تجاهل مسؤولية الغالبية العظمى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي لم تكن مستعدة لإرسال أي قوات أو عتاد بالمرة إلى رواندا.

وتعد الإرادة السياسية للدول الأعضاء فيما يتعلق بإرسال قوات لعمليات حفظ السلام مسألـــة أساسية بالطبع بالنسبة لقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للصراعات. وتعد مبادرة الترتيبات الاحتياطية جديرة بالترحيب حيث أنها تحاول معالجة المشاكل المتعلقة بالافتقار إلى القوات المتاحة عندما يكون إنشاء البعثات وشيكا. غير أن نظام الترتيبات الاحتياطية يعتمد بقدر متساو على إرادة الدول الأعضاء بالالتزام بقوات وأفراد آخرين في حالة معينة.

وثمة نقطة عامة بشأن الحاجة إلى توفر الإرادة السياسية وهي وجوب تعبئة تلك الإرادة على قدم المساواة عند الاستجابة للصراعات في شتى أنحاء العالم. وقد ذكر مرارا أثناء المقابلات التي أجرتها لجنة التحقيق الى أن رواندا غير ذات أهمية من الناحية الاستراتيجية بالنسبة لبلدان ثالثة، وقد مارس المجتمع الدولي معايير مزدوجة عندما واجه خطر حدوث كارثة هناك مقارنة بالإجراءات التي اتخذها في أماكن أخرى.

١١ - الفشل في توفير الحماية للقادة السياسيين

كلفت البعثة بمهمة توفير الحماية لعدد من السياسيين الذين كانت لهم أهمية سياسية كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق أروشا. وسرعان ما أصبح السياسيون المعتدلون والمعارضون مستهدفين حيث بدأ العنف بعد تحطم طائرة الرئاسة. وقد أنقذ بعضهم ومن بينهم السيد تواغيرامونغو الذي سمي رئيسا للوزراء. إلا أنه قتل عدد غيرهم، على يد أعضاء حرس الرئاسة وعناصر من الجيش الرواندي. ومن بين من قتلوا رئيسة الوزراء السيدة أغاثي أويلينغيمانا، رئيسة حزب الأحرار، والسيد لاندوالد إنداسينغوا، ووزير الخارجية السابق السيد بونيفاس نغولنيزيرا. واقتادت عناصر مسلحة من الجيش الرواندي السيد جوزيف كافاروغندا رئيس المحكمة الدستورية بعيدا، ولم يشاهد بعد ذلك بالمرة. وفي هذه الحالات لم تفلح البعثة في توفير الحماية التي كانت تلزم لتلك الشخصيات.

ففي حالة رئيسة الوزراء لم ترافقها القوات المكلفة بحمايتها عندما فرت عبر الجدار إلى مجمع متطوعي الأمم المتحدة. وكما ورد أعلاه، فإن القوات كانت قد سلمت أسلحتها واقتادتها القوات الحكومية الرواندية إلى معسكر كيغالي، حيث قـُتلت فيما بعد بقسوة. وطبقا لرواية أسرة إنداسينغوا، فإن الحراس الذين كانوا موجودين خارج المنزل، فروا عندما وصل الجنود حرس الرئاسة إلى المنزل. وقد أطلقت النيران على السيد إنداسينغوا وزوجته وأطفاله وأمه جميعا. وقالت أسرة كافاروغندا أن الحراس الموجودين خارج منزله لم يحركوا ساكنا لمنع الجنود الروانديين من أخذه بعيدا أو من ضرب أفراد أسرته، الذين فروا فيما بعد. وأخيرا ففي حالة نغولينزيرا، تلوم أسرته البعثة لأن حراس الأمم المتحدة الذين كانوا يوفرون له الحماية، أخذوه وأسرته إلى المدرسة الفنية الرسمية. وقد قتل في المذابح التي أعقبت جلاء الوحدة البلجيكية عن المدرسة.

وتتسم هذه الأحداث بوجود نمط يوضح فشل قوات البعثة في ضمان حماية تلك الشخصيات السياسية، كما جرى التأكيد لهم وكما كانوا يتوقعون. ومن المؤسف أنه لم يمكن القيام بالمزيد لمقاومة الهجمات التي شنها حرس الرئاسة والعناصر المتطرفة الأخرى ضد هؤلاء السياسيين. وكما ذكر أعلاه، تسمح قواعد الاشتباك التي تنظم عمل البعثة باستخدام القوة دفاعا عن النفس، فضلا عن اتخاذ إجراءات للحيلولة دون وقوع جرائم ضد الإنسانية. ومن ناحية أخرى، لا بد من الاعتراف بأن القوات المتطرفة أتيح لها الوقت لمراقبة قوام مواقع حرس البعثة، واكتساح تلك المواقع بقوة أكبر.

ويوضح قتل حفظة السلام البلجيكيين أيضا بصورة مأسوية عددا من المشاكل المتعلقة بقدرة البعثة على التعامل مع حالات الأزمات. فحينما وردت تقارير بأن حفظة السلام الذين يحرسون رئيس الوزراء يواجهون المتاعب، لم تتخذ البعثة إجراء حاسما بما فيه الكفاية لتحديد ما يحدث ولمنع أعمال القتل. وذكر قائد القوة أنه أثناء مروره بالقرب من معسكر كيغالي ومشاهدة حفظة السلام البلجيكيين على أرض الواقع، لم يتمكن من حمل سائق سيارته وهو من القوات الحكومية الرواندية على التوقف. وقال قائد القطاع المسؤول عن كيغالي إنه لم يعلم بمقتل حفظة السلام البلجيكيين حتى الساعة ٢٢/٠٠. ومع أن قائد القوة منع من الوصول إلى المجموعة البليجيكية في ذلك الوقت، فإن مما يثير القلق ما بدا من أن الاتصالات بين مختلف عناصر البعثة لم تكفل التدفق الصحيح للمعلومات بشأن التهديد الموجه للبلجيكيين، ولم يمكن التحقق من مصير قوات المظلات إلا بعد أن كانوا قد قتلوا.

ويبدو أن الفشل في هذه الحالات يمكن أن يعزى في بعض الحالات إلى الافتقار إلى التوجيه من مقر البعثة، كما يعزى أيضا إلى حفظة السلام أنفسهم، فهم بعدم مقاومتهم للتهديد الموجه للشخصيات التي كانوا يتولون حمايتهما في بعض الحالات المبينة أعلاه، حسب قواعد الاشتباك، أبدوا افتقارا للإرادة اللازمة للوفاء بمهمتهم.

١٢ - الفشل في توفير الحماية للمدنيين

يُعد دور البعثة في توفير الحماية للمدنيين أثناء عمليات الإبادة الجماعية من أكثر المواضيع التي جرى الخوض فيها وأشدها إيلاما في تلك الفترة. وقد بذل أعضاء البعثة جهودا كبيرة، واقترن ذلك أحيانا بالمخاطرة بأنفسهم، لتوفير الحماية للمدنيين المعرضين للخطر أثناء المذابح. ومن ناحية ثانية، لا يبدو أنه كان هناك وعي أو أوامر متسقة حتى أدنى مراتب التسلسل القيادي بشأن هذا الموضوع. وخلال الأيام الأولى من عمليات القتل الجماعي، تجمع آلاف المدنيين في أماكن كانت تتمركز فيها قوات الأمم المتحدة مثل ملعب أماهورو، والمدرسة التقنية في كيسيكيرو. وعندما آن للبعثة أخيرا أن تنسحب من المناطق الخاضعة لحمايتها أصبح المدنيين عرضة للخطر. وتتوفر الأدلة بصورة مأساوية على أنه في بعض الحالات أدت الثقة التي وضعها المدنيون في البعثة إلى تعريضهم لحالة من الخطر أكبر عند انسحاب قوات الأمم المتحدة مما لو لم يكن الأمر كذلك.

وطبقا لما يقوله قائد القوة ونائبه، لم يصدر مقر البعثة أمرا بالإجلاء. ويبدو أن الأمر قد اتخذه القائد البلجيكي في البعثة. وما من شك في أن قرار الجلاء عن المدرسة وترك الآلاف من اللاجئين تحت رحمة القوات المتربصة التابعة للأنتراهاموي، قد سبب معاناة جسيمة للشعب الرواندي، ولا سيما للناجين من الإبادة الجماعية. إن التصور بأن الأمم المتحدة قد تخلت عن مجموعة من المدنيين، وهي مدركة لذلك، قد أضر بشدة بالثقة في الأمم المتحدة.

وعندما غادرت الوحدة العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة المدرسة التقنية الرسمية، لم يكن هناك أي شك باحتمال حدوث مذبحة للمدنيين الذين لجأوا إليها. وفي الواقع ، تمركزت ميليشيات الانتراهاموي، وقوات الحكومة الرواندية لأيام خارج المدرسة. وكانت الطريقة التي غادرت بها القوات، طريقة مخزية في واقع الأمر، بما في ذلك محاولاتها التظاهر أمام اللاجئين بأنها لن تغادر. وإذا كان قرار خطير من هذا القبيل يقضي بإجلاء المدرسة التقنية الرسمية قد اتـُّخذ دون أوامر من قائد القوة، فإن ذلك يدل على وجود مشاكل خطيرة في القيادة والانضباط داخل بعثة الأمم المتحدة.

وتشير لجنة التحقيق إلى أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أدانت مؤخرا السيد جورج روتاغندا لارتكابه جريمة الإبادة الجماعية وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة، للدور الذي قام به في الهجوم على المدرسة التقنية الرسمية.

١٣ - عدم تقديم الحماية للموظفين الوطنيين

إنه لجانب مأساوي في الصراع الحديث أن تشكل الأمم المتحدة والموظفون المرتبطون بها والموظفون الآخرون المقدمون للمساعدة الإنسانية أكثر فأكثر أهدافا للعنف خلال فترة الصراع المسلح. فقد أوقعت جريمة الإبادة الجماعية في رواندا الخسائر بين صفوف موظفي الأمم المتحدة: إذ قـُتل بصورة وحشية أربعة عشر فردا من قوات حفظ السلام وعدد من الموظفين المدنيين المحليين. وكانت الجهود المبذولة لتعزيز وحماية موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها منـذ عام ١٩٩٤ مشجعـة للغاية، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يجدر القيام به، على الأقل من أجل توسيع نطاق الحماية التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع.

والتقت لجنة التحقيق مع أشخاص عديدين كانوا حين حدوث جريمة الإبادة الجماعية موظفين وطنيين في الأمم المتحدة في رواندا. وعندما جرى إجلاء موظفي الأمم المتحدة المدنيين الدوليين، لم يرحـَّل الموظفون الوطنيون. ويسود شعور كبير بالمرارة بين الموظفين الوطنيين لإحساسهم بوجود ازدواجية في موقف الأمم المتحدة إزاء سلامة فئات مختلفة من الموظفين. وحتى أنه يـُزعم بأن موظفي الأمم المتحدة ربما كانوا أكثر عرضة من غيرهم لمزيد من الأخطار بسبب عملهم مع المنظمة. وحالت أنظمة الأمم المتحدة عندئذ دون إجلاء الموظفين الوطنيين. وفي الوقت الذي كانت فيه القرارات المتخذة حينها قد تتفق مع القواعد التنظيمية للأمم المتحدة ليس هناك من شك بأن هذه الأنظمة قد ألحقت الضرر بالثقة بين صفوف الموظفين. وتعتقد لجنة التحقيق بأن التغيير الذي تبع ذلك في القواعد التنظيمية لشؤون الموظفين والذي

سمح بنقل الموظفين الوطنيين إلى مكان آخر ضمن البلد نفسه يعد خطوة إيجابية، ولكنها تعتقد كذلك بأنه من الضروري النظر بعناية في إمكانية تأمين الإجلاء في حالات ربما يكون فيها النقل داخل البلد خيارا أقل تفضيلا. ومن المسلَّم به أن يعرف كل موظف دولي أو وطني تمام المعرفة ما هي الحماية المتوقعة في أوقات المحنة. ويبين التصور الخاطئ السائد في أذهان الموظفين الوطنيين في رواندا بأن الأمم المتحدة ستحميهم وبإمكانها أن تقدم الحماية لهم الإخفاق الشديد من جانب هؤلاء المسؤولين عن الأمن - ولا سيما الممثل الخاص وموظف الأمن المكلف - في تقديم المعلومات الصحيحة للموظفين.

١٤ - تدفق المعلومات

جرى تدفق المعلومات بين الميدان والأمانة العامة على عدة صُعد. فلقد أرسِلت برقيات مشفرة إما من الممثل الخاص أو من قائد القوة، موجهة إلى الأمين العام وإلى رؤساء الأقسام المعنيين، وبصفة رئيسية إلى عنان، بصفته رئيس إدارة عمليات حفظ السلام وإلى جونا أو غولدينغ، بصفتهما رئيسَين لإدارة الشؤون السياسية، أو إلى باريل. وكانت البرقيات الصادرة عن المقر تحمل عادة توقيع إما رئيس الإدارة، أو المستشار العسكري كما هو الحال في بعض البرقيات، أو توقيع كبير موظفي الأمين العام أو من ممثله الخاص في مجلس الأمن. وكانت البرقيات التي صدرت فعليا عن عنان تحمل غالبا توقيع نائبه رضا الذي يضطلع بالمسؤولية اليومية عن شؤون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ضمن إدارة عمليات حفظ السلام. وكانت البرقيات المشفرة ترسل أحيانا كبرقيات محدودة التوزيع، وممهورة بعبارة "لا يُفتح إلا بمعرفته" أي من قِبل الأشخاص المعينين الموجهة إليهم. وإضافة إلى البرقيات المشفرة، أرسلت مراسلات أخرى عن طريق جهاز الفاكس المفتوح. واستكملت المراسلات المكتوبة بصفة دورية في محادثات هاتفية، ولا يوجد سوى القليل من فحواها مدونا في السجلات.

وقرر الأمين العام أن يمثله في مجلس الأمن ممثل خاص خلال فترة أزمة رواندا. ونادرا ما حضر الأمين العام شخصيا مشاورات مجلس الأمن. وعـُين السفير غاريخان ممثلا خاصا للسيد بطرس غالي في المجلس. وكلف غاريخان بأن يقوم بالنيابة عن الأمين العام بإحاطة المجلس علما بمختلف المواضيع المدرجة على جدول أعمال المجلس، وغالبا ما استندت إلى مذكرات جاهزة للإلقاء أعدتها الإدارات المعنيـــة الفنية. ولا تمثـَّل تلك الإدارات عادة في مشاورات المجلس بكامل هيئته. وإضافة إلى المواد التي قدمتها الإدارات، أعلم غاريخان لجنة التحقيق بأنه كان بانتظام على اتصال مباشر بالهاتف مع الممثل الخاص أو قائد قوة البعثة التي سيقدم إلى المجلس معلومات عنها. وبالرغم من أن هذا الإجراء كان يمكن أن يتيح الفرصة لغاريخان بأن يتبادل وجهات النظر مباشرة مع الميدان، لكن هذا الإجراء استبعد، من وجهة نظر مؤسسية، المسؤولين عن العمل اليومي الهام المتعلق بالمسائل المطروحة للمناقشة في المجلس. وإن عدم وجود اتصال مباشر بين الإدارات الرئيسية المعنية ومجلس الأمن قد سبب انقطاعا كان له أثـر سلبي على نوعية المعلومات المقدمة إلى مجلس الأمن، ولا بـد أنه قد زاد من صعوبة فهم الموظفين الفنيين في الأمانة العامة لمداولات المجلس. وقد شكا ممثلو العديد من أعضاء مجلس الأمن الذين أجرت مقابلات معهم لجنة التحقيق من ضحالة المعلومات المقدمة إليهم من الأمانة العامة. وينبغي القول كذلك إنه كان بإمكان الدول الأعضاء التي لديها اطلاع واسع على الحالة في رواندا أن تقوم بدور أكبر في تزويد الأمانة العامة بمعلومات.

وكان هناك مشاكل في تدفق المعلومات من الميدان إلى المقر. وقدمت بعثة الأمم المتحدة مجموعة من التقارير المثيرة للقلق العميق التي تنذر بمجموعها باحتمال انفجار الحالة في رواندا في شكل أعمال عنف مدفوعة بدوافع عرقية. وباختصار، كانت هناك معلومات متاحة -- لبعثة الأمم المتحدة؛ ولمقر الأمم المتحدة والحكومات الرئيسية -- تتعلق بوجود استراتيجية لإبادة قبائل التوتسي أو خطر حدوث ذلك والقيام بأعمال قتل بدوافع عرقية وسياسية على نحو متواتر أو على نحو منظم، وبوجود قوائم بأسماء المقرر قتلهم، وورود تقارير متواصلة عن استيراد الأسلحة وتوزيعها على السكان والقيام بحملة دعائية لإثارة الكراهية. وإن التقصير في متابعة هذه المعلومات والاستجابة إليها في مرحلة مبكرة يمثل إخفاقا ذريعا: ليس من جانب مقر الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا فحسب بل من جانب الحكومات التي طالما أحاطتها البعثة علما بالتطورات، وبخاصة حكومات بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة. وإن عدم اتخاذ إجراء حازم لمعالجة برقية دايير يشكل جزءا من هذه الصورة الأوسع نطاقا للاستجابة الفاشلة للإنذار المبكر. كما أن اتصال الأمم المتحدة الوثيق مع حكومات رئيسية معينة بشأن هذه المعلومات لا يغير من ضرورة إطلاع مجلس الأمن بأكمله عليها باستمرار وبنفس القدر من التفاصيل.

١٥ - المشاكل التنظيمية

أثـَّرت المشاكل التنظيمية الموجودة في كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وفي المقر على قدرات الأمم المتحدة للاستجابة للأحداث الجارية في رواندا.

ففي البعثة كان من الواضح وجود مشاكل في العلاقة بين بوه بوه ودايير. وكانت الصعوبات معروفة لدى رؤساء الإدارات في نيويورك، وهم رغم ذلك لم يتدخلوا بينهما. وربما تعزى الصعوبات جزئيا إلى وصول قائد القوة أولا إلى منطقة البعثة وكان هو المسؤول بداية عن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وبعد مضي وقت لا بأس به من إنشائها، وحينما بدأت عملية الإبادة الجماعية لم يكن دور كل منهما واضحا فيما يبدو. ويبدو أن بعثة الأمم المتحدة لم تكن تعاني من انعدام القيادة السياسية من جانب الممثل الخاص فحسب بل كانت تعاني كذلك من مشاكل تتعلق بالقيادة العسكرية ناجمة عن تعدد المهام الملقاة على عاتق قائد القوة خلال تلك الأيام الأولى التي دبت فيها الفوضى. كما تبين محفوظات البعثة أن التعاون الداخلي في جوانب رئيسية كان يعاني من المشاكل، ومثال واحد على ذلك يكمن في الصعوبات القائمة في التعاون بين بوه بوه ومكتبه وكبير الموظفين الإداريين، السيد هالكفيست، الذي استقال بعد بضعة أشهر من الخدمة.

وتعد العلاقة بين الأمين العام ومجلس الأمن سمة فريدة من نوعها من سمات ميثاق الأمم المتحدة. فبوسع الأمين العام بل من واجبه توجيه انتباه المجلس إلى المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراء. وبوسع الأمين العام أن يكون له تأثير حاسم في عملية صنع القرار في المجلس، ولديه القدرة على تحريك الإرادة السياسية بين الأعضاء بشأن مسائل هامة مدرجة على جدول الأعمال. وكان بطرس غالي غائبا عن نيويورك خلال معظم الفترة الهامة التي حدثت إبانها جريمة الإبادة الجماعية. وتؤمن لجنة التحقيق بأن الأمناء العامين لا يمكنهم حضور جميع اجتماعات مجلس الأمن. ويبين الأرشيف وصول برقيات يومية تقريبا

تـُعلِم الأمين العام بالأحداث المستجدة في كيغالي وفي المقر فيما يتصل برواندا، كما تكشف في بعض الأحيان عن إجابات موجهة إلى المقر مع وجود تعليقات عليها من الأمين العام. واستنتجت لجنة التحقيق بأن الأمين العام كان على علم بالتطورات الهامة في رواندا. ولكن دور الأمين العام فيما يتعلق بالمجلس أثناء حالات الأزمات الحقيقية مثل الإبادة الجماعية في رواندا، لا يمكن أداؤه بالوكالة إلا بقدر محدود جدا. وبدون إتاحة الفرصة للاتصالات الشخصية المباشرة بين الأمين العام ومجلس الأمن بأكمله، وبين أعضائه، لا يمكن لدور الأمين العام أن يكون فعالا وقويا في التأثير على عملية صنع القرار في المجلس كما لو كان حاضرا.

١٦ - حالات الإجلاء الوطني: القوات الدولية في أدوار مختلفة

إن الانتشار السريع للوحدات العسكرية الوطنية لإجلاء المغتربين من كيغالي قد ساهم في المحافظة على حياة أفراد الجاليات الأجنبية فيها. ومع ذلك، فإن عدم التنسيق مع الأمم المتحدة على الساحة قبل بدء العمليات يعد أمرا مثيرا للقلق. وكان ينبغي إحاطة قيادة البعثة أو قيادة الأمانة العامة إحاطة أفضل بشأن عمليات الإجلاء المخطط لها.

كما تبين السرعة في الاستجابة، المتمثلة في إيفاد القوات الفرنسية إلى المنطقة في غضون ساعات من سقوط الطائرة، وجود خلل في تحليل الحالة السائدة فيما بين تلك الدول الأعضاء الرئيسية في الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وفور تلقي فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة وإيطاليا معلومات بشأن سقوط الطائرة، باتت على قناعة واضحة من أن الحالة على وشك الانفجار وأنها تستدعي ترحيل رعاياها على الفور. وكانت بعثة الأمم المتحدة لا تزال تعمل جاهدة خلال تلك الساعات الأولى التي تلت سقوط الطائرة، من أجل تحديد طبيعة ما حدث، ولإنشاء اتصالات أساسية بين وحداتها.

وثمة عنصر محدد يثير قلق لجنة التحقيق وهو الأدوار المختلفة التي قام بها الجنود البلجيكيون خلال تلك الساعات العصيبة. فقد كانت الوحدة العسكرية البلجيكية لا تزال أفضل وحدات بعثة الأمم المتحدة من ناحية التجهيزات والمعدات. وإن وصول القوات البلجيكية الوطنية قد شوش صورة الوضع في أذهان الوحدة العسكرية البلجيكية. وصرح دايير كذلك إلى لجنة التحقيق بأن القوات البلجيكية الموجودة في البعثة باتت تتلقى أوامر أيضا من قوة الإجلاء وتشاركها في المعدات. وأدى ذلك إلى إضعاف قدرة بعثة الأمم المتحدة على التصرف في الأيام الأولى من أعمال الإبادة الجماعية.

١٧ - عملية تركواز

كانت البعثة التي قادتها فرنسا والمسماة بعملية تركواز بعثة شكلت بموجب إذن من مجلس الأمن على الرغم من أنها لا تخضع لإمرة الأمم المتحدة. وستقتصر لجنة التحقيق في تحليلها لعملية تركواز على وجه التحديد على تلك العناصر ذات الصلة بولايتها: دور الأمم المتحدة خلال الفترة ولغاية تموز/يوليه ١٩٩٤.

واختلفت الآراء فيما يتعلق بفعالية العملية من حيث إنقاذها لأرواح المعرضين للخطر والموجودين في منطقة تقديم المساعدة الإنسانية. ونسب أشخاص كثيرون ممن قابلتهم لجنة التحقيق إنقاذ عدد من الأرواح إلى عملية تركواز في حالة اتخذت فيها بعض المبادرات الأخرى للغرض ذاته، وعلى الرغم من الشواغل التي جرى التعبير عنها كذلك بشأن عدد من المسائل المبدئية الصعبة، والتي من بينها مسألة العلاقة التي تربط العملية بالأمم المتحدة. وبأن القرار الذي أذن بالعملية لم يكن قرارا متخذا بالإجماع، وقد عبـَّر أعضاء المجلس الخمسة الذين امتنعوا عن التصويت عن شواغل هامة فيما يتعلق بالبعثة.

وكما حصل الانتشار السريع لقوات الإجلاء الوطنية، كشف التواجد المفاجئ لآلاف الجنود لتنفيذ عملية تركواز بعد أن حاولت إدارة عمليات حفظ السلام جاهدة لمدة تجاوزت الشهر من البحث عن جنود لتوسيع بعثة الأمم المتحدة الثانية لتقديم المساعدة إلى رواندا، عن وجود إرادة سياسية على مختلف المستويات للمساهمة بأفراد في رواندا. وترى لجنة التحقيق أن الموارد التي ساهمت بها فرنسا وبلدان أخرى لعملية تركواز بكل أسف كان بالإمكان وضعها عوضا عن ذلك تحت تصرف بعثة الأمم المتحدة الثانية لتقديم المساعدة إلى رواندا.

وتدخل الأمين العام شخصيا لتأييد منح الإذن لعملية تركواز. وتشير لجنة التحقيق إلى أن قائد قوة السلام أرسل تحليلا موضوعيا للمشاكل المحتملة التي قد تسببها العملية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وتمثلت إحدى هذه الصعوبات في عدم التوازن الملاحظ بين ولاية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، التي ظلت عملية سارية بموجب الفصل السادس من الميثاق، والإذن الذي مـُنح بموجب الفصل السابع منه لعملية تركواز. إن وجود عمليتين في منطقة الصراع ذاتها بإذن من مجلس الأمن ولكن تحت قيادة قوى مختلفة كان أمرا مثيرا للمشاكل.

وقد أدى أيضا التداخل بين البلدان المساهمة بقوات إلى إيجاد مشاكل أمام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. بل إن دايير قرر، في ٢١ حزيران/يونيه، إجلاء ٤٢ من أفراد حفظ السلام من بعض الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية، وهي توغو، والسنغال، والكونغو، والاستعاضة عنهم بموظفين من الأمم المتحدة من نيروبي، كينيا، بسبب ردود الفعل السلبية التي أبدتها الجبهة الوطنية الرواندية إزاء مشاركة هؤلاء الأفراد في عملية تركواز.

وفي أثناء عملية تركواز، نشبت في بعض الأحيان مواجهة مباشرة بين القوة والجبهة الوطنية الرواندية، أو كان هناك خطر من نشوب مثل هذه المواجهة. وحسبما ذكر من قبل، فقد طلب إلى البعثة أن تنقل الرسائل بين الطرفين، وهو دور لا بد وأن يعتبر حرجا على أقل تقدير.

١٨ - رواندا بوصفها عضوا في مجلس الأمن

سبـَّب اشتراك رواندا، ممثلة من جانب حكومة هابياريمانا، في عضوية مجلس الأمن في الفترة التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، مشكلة فيما يتعلق بتناول مجلس الأمن لمسألة رواندا. فقد هيأ ذلك

بالفعل لأحد طرفي اتفاق أروشا للسلام إمكانية الاطلاع بصورة كاملة على مناقشات المجلس والفرصة لأن يسعى إلى التأثير لصالحه على عملية اتخاذ القرار داخل المجلس. ومما يبرهن على الأثر الضار الذي لحق بالمجلس من جراء عضوية رواندا أن أحد طرفي نزاع مدرج في جدول أعمال المجلس، وهو بلد مضيف لإحدى عمليات حفظ السلام، قد فرضت عليه فيما بعد الهيئة التي هو عضو فيها حظرا على الأسلحة.

وقد تجلى هذا الضرر في أعمال الممثلين الروانديين في مجلس الأمن في أثناء هذه الفترة. فقد أبلغ لجنة التحقيق كل من مسؤولي الأمانة العامة وممثلي أعضاء المجلس في ذلك الحين أن الوجود الرواندي قد أعاق نوعية المعلومات التي رأت الأمانة العامة أنه يمكن توفيرها للمجلس وطابع المناقشات التي جرت في تلك الهيئة.

١٩ - <u>ملاحظات ختامية</u>

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وقبل بضعة أسابيع من تقديم هذا التقرير، نشر الأمين العام تقريرا عن سقوط سريبرينيتشا (A/54/549). ومن الواضح أن بعض الانتقادات التي وجهت في ذلك التقرير للإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة، والدروس المستفادة من هذه الانتقادات لها أيضا أهمية بالنسبة لهذا التحليل الذي يتناول دور الأمم المتحدة في رواندا.

ومن هذه النقاط "ضرورة أن تواجه بحزم أية محاولة متعمدة ومنهجية لترهيب شعب بأكمله أو طرده أو قتله، بكافة الوسائل اللازمة وبالإرادة السياسية الرامية إلى تنفيذ هذه السياسة إلى أن تبلغ نهايتها المنطقية". (الفقرة ٥٠٢). والأمم المتحدة، التي واجهت في رواندا خطر الإبادة الجماعية، ثم شهدت فيما بعد هذه الإبادة تنفذ على نحو منهجي، كان عليها التزام بالتصرف يتعدى المبادئ التقليدية لحفظ السلام. فلا يمكن في الواقع التزام الحياد في مواجهة الإبادة الجماعية، ولا التقيد بعدم الانحياز في مواجهة حملة ترمي إلى القضاء على قطاع من السكان. <u>ورغم أن وجود أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في رواندا ربما يكون قد بدأ كعملية تقليدية لحفظ السلام، بغرض مراقبة تنفيذ اتفاق سلام قائم بالفعل، فإن اندلاع عملية الإبادة الجماعية كان ينبغي أن يدفع صانعي القرار في الأمم المتحدة - بدءا من الأمين العام ومجلس الأمن وحتى مسؤولي الأمانة العامة وقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا - إلى إدراك أن الولاية الأصلية، بل ودور الأمم المتحدة في الوساطة المحايدة، لم يعد كافيا، وأن الأمر يتطلب استجابة مختلفة أكثر حزما، كما يتطلب الوسائل اللازمة لاتخاذ هذا الإجراء.</u>

وتتفق لجنة التحقيق مع الأمين العام في أنه "حينما يتعهد المجتمع الدولي رسميا بصون وحماية المدنيين الأبرياء من المذابح، فعليه حينئذ أن يفي بوعده بالوسائل الضرورية لذلك". (الفقرة ٥٠٤) وتقتضي تجربة الإبادة الجماعية في رواندا إضافة أن الأمم المتحدة لا بد وأن تدرك أن وجودها في مناطق النزاع يثير في أوساط أولئك السكان أنفسهم توقعا بالحماية لا بد من وضعه في الاعتبار لدى تحليل الوسائل اللازمة للاضطلاع بعملية من العمليات. فبغض النظر عما إذا كان الالتزام بحماية المدنيين منصوص عليه صراحة أم لا في الولاية المنوطة بإحدى عمليات حفظ السلام، فإن الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا

تظهر أن على الأمم المتحدة أن تكون مستعدة للاستجابة لهذا التصور ولتوقع توافر الحماية نتيجة لوجودها في حد ذاته.

وقد شجع الأمين العام، في تقريره، الدول الأعضاء على الشروع في عملية تفكير ترمي إلى إيضاح وتحسين قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة لمختلف أشكال النزاع. ومن بين القضايا التي سُلِط عليها الضوء، تحدث الأمين العام عن الفجوة القائمة بين الولاية والوسيلة، كما تحدث عن مذهب الحياد المؤسسي حتى عند مواجهة محاولة ارتكاب إبادة جماعية. وكما يتضح مما سبق أعلاه، فإن كلتا المسألتين قد شكّلتا جزءا من إخفاقات الأمم المتحدة الرئيسية في رواندا. وترى لجنة التحقيق أنه ينبغي على الفور الاضطلاع بعملية التحليل والمناقشة التي اقترحت في تقرير سريبرينتشا، وذلك لمعالجة أخطاء حفظ السلام التي ارتكبت في نهاية هذا القرن ومواجهة تحديات القرن المقبل. وتأمل لجنة التحقيق في أن يضيف هذا التقرير زخما لهذه العملية.

وإذا كانت ثمة دروس مؤسسية يتعين استقراؤها من الأزمة الرواندية فيما يتصل بقدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام ورغبتها في ذلك، فإن ثمة أيضا دروسا يتعين استقراؤها فيما يتصل بتحديد العلاقة بين الأمم المتحدة ورواندا.

فقد خذلت الأمم المتحدة شعب رواندا في أثناء الإبادة الجماعية التي ارتكبت في عام ١٩٩٤. وكان من الواجب على الأمم المتحدة كمنظمة، وإن كان هذا أيضا واجبا على دولها الأعضاء، أن تعتذر عن هذا الفشل بصورة أكثر وضوحا وأكثر صراحة، وقبل ذلك بكثير. ويسعى هذا التقرير إلى تحديد نطاق وأسباب هذا الفشل. وقد قامت لجنة التحقيق أيضا، استنادا إلى الاستنتاجات التي خلصت إليها بشأن المشاكل الكامنة في استجابة الأمم المتحدة، بصياغة توصيات للمستقبل. وتأمل لجنة التحقيق بذلك في توفير أساس يستند إليه تحسين العلاقة بين حكومة وشعب رواندا من جانب وبين الأمم المتحدة من جانب آخر. وسيستلزم هذا توافر إرادة صادقة من الجانبين لتضميد الجراح. وقد أظهرت الاجتماعات التي عقدتها لجنة التحقيق في معرض عملها مع كل من المسؤولين الروانديين ومسؤولي الأمم المتحدة توافر هذه الإرادة.

وسيلزم من جديد إقامة شراكة تهدف إلى التصدي للتحديات المقبلة. فعواقب الإبادة الجماعية ما زالت واقعا فعليا، تشهد به آلام من فقدوا أحباءهم، والجهود المبذولة للمصالحة بين الروانديين، والتحديات المتمثلة في تقديم المسؤولين إلى العدالة، واستمرار المشاكل الناجمة عن التشرد، وكذلك الجهود المبذولة لإيجاد سبل لتحقيق التوازن بين احتياجات ومصالح الناجين من الإبادة الجماعية داخل رواندا واحتياجات ومصالح العائدين الذين عاشوا كلاجئين في الخارج. وما زالت هذه العواقب أيضا واقعا فعليا متمثلا في استمرار وجود أنتيراهاموي كقوة مسلحة في منطقة البحيرات الكبرى، وفي استمرار انعدام الاستقرار في تلك المنطقة. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد رواندا في التحديات المقبلة على إعادة البناء والمصالحة.

رابعا - التوصيات

١ - ينبغي للأمين العام أن يشرع في خطة عمل تشترك فيها منظومة الأمم المتحدة برمتها، من أجل الحيلولة دون وقوع إبادة جماعية، وبهدف تقديم مدخلات للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المزمع عقده في عام ٢٠٠١.

٢ - ينبغي بذل الجهود من جديد لتحسين قدرة الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام، بما في ذلك توفير الموارد، وينبغي في مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية حشد الزخم السياسي من أجل العمل. وينبغي أن تكون قواعد الاشتباك المطبقة في كل عملية من عمليات حفظ السلام واضحة.

٣ - وعلى الأمم المتحدة - وبخاصة مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات - أن تكون متأهبة للعمل من أجل منع ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أي مكان يمكن أن تقع فيه. ولا ينبغي إخضاع إرادة العمل السياسية لمعايير مختلفة.

٤ - يتعين تحسين قدرة الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر، من خلال تحسين التعاون مع الجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأكاديميون، وكذلك تحسين التعاون داخل الأمانة العامة.

٥ - يتعين بذل الجهود لتحسين حماية المدنيين في حالات الصراع.

٦ - يلزم إجراء مزيد من التحسينات فيما يتصل بأمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها، بمن فيهم الموظفون المحليون. وينبغي النظر في تغيير القواعد القائمة للتمكين من إجلاء الموظفين الوطنيين من مناطق الأزمات.

٧ - يتعين كفالة التعاون بين الموظفين المسؤولين عن أمن مختلف فئات الموظفين في الميدان.

٨ - ينبغي كفالة التدفق الفعال للمعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة.

٩ - ينبغي زيادة تحسين تدفق المعلومات إلى مجلس الأمن.

١٠ - ينبغي تحسين تدفق المعلومات المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان.

١١ - ينبغي تنسيق عمليات الإجلاء الوطنية مع بعثات الأمم المتحدة في الميدان.

١٢ - ينبغي توجيه مزيد من البحث لإمكانية تعليق مشاركة ممثل إحدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن في الظروف الاستثنائية من قبيل الأزمة الرواندية.

١٣ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود المبذولة في رواندا لإعادة بناء المجتمع في أعقاب الإبادة الجماعية، مع إيلاء اهتمام خاص للحاجة إلى التعمير والمصالحة واحترام حقوق الإنسان، ومع مراعاة الاحتياجات المختلفة للناجين، وللاجئين العائدين، ولغيرهم من الفئات المتضررة من الإبادة الجماعية.

١٤ - ينبغي للأمم المتحدة أن تعترف بدورها في المسؤولية بسبب تقاعسها عن عمل ما يكفي للحيلولة دون وقوع إبادة جماعية في رواندا أو لوقف هذه الإبادة. وينبغي للأمين العام أن يعمل بهمة على التماس السبل من أجل فتح صفحة جديدة في العلاقة بين الأمم المتحدة ورواندا.

- - - - -

وتدرك لجنة التحقيق أنه قد تم في خلال السنوات القليلة الماضية اتخاذ عدد من الخطوات لتحسين قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للنزاعات، ولا سيما قدرتها على الاستجابة لبعض الأخطاء التي ارتكبت في رواندا. فعلى سبيل المثال، أجريت تغييرات جديرة بالترحيب فيما يتعلق بالكيفية التي تقوم بها الأمانة العامة بإحاطة مجلس الأمن بالمعلومات. كما أنشئت هياكل داخلية بهدف تحسين قدرة الأمانة العامة في مجال الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة. بيد أنه لا يزال ثمة متسع للعمل بعزم إذا كان للأمم المتحدة أن تكون أكثر استعدادا للحيلولة دون وقوع كوارث في المستقبل عما كانت عليه فيما يتعلق بمنع المأساة التي وقعت في رواندا والاستجابة لها. وفيما يلي توصيات لجنة التحقيق بشأن الإجراءات اللازمة.

١ - وضع خطة عمل للحيلولة دون ارتكاب الإبادة الجماعية - توصي لجنة التحقيق الأمين العام أن يشرع في خطة عمل للأمم المتحدة ترمي إلى الحيلولة دون ارتكاب الإبادة الجماعية. فقد حان الوقت بعد مرور ما يزيد على خمس سنوات على الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا لتحويل الالتزام الصادر بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية الذي يتعهد "بمنع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها" إلى واقع ملموس في العمل اليومي للأمم المتحدة. وينبغي لهذه الخطة أن ترمي إلى زيادة الوعي والقدرات على نطاق المنظومة برمتها من أجل منع ومناهضة الإبادة الجماعية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب على نطاق واسع، كما ينبغي لها أن تؤدي إلى التنفيذ العملي للدروس المستفادة من مأساتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وينبغي لكل جزء من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول الأعضاء، أن يدرس ما يتعين عليه اتخاذه من خطوات نشطة لمواجهة هذه الجرائم البشعة. وينبغي أن تشتمل الخطة على آلية للمتابعة من أجل كفالة اتخاذ هذه الخطوات. ويمكن لوضع خطة عمل ترمي إلى الحيلولة دون ارتكاب الإبادة الجماعية أن يوفر مدخلات ملموسة للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المزمع عقده في عام ٢٠٠١.

وكجزء من هذه الخطة، ينبغي أن تشتمل الجهود التي تبذل لتحسين القدرات المتصلة بالإنذار المبكر والقدرات الوقائية على عنصر خاص يتصل بمنع ارتكاب الإبادة الجماعية. وينبغي أن يتلقى الموظفون، سواء في المقر أو في الوكالات والبرامج، وكذلك الموظفون في البعثات الميدانية الذين لا يقلون أهمية عن غيرهم، تدريبا محددا من أجل التعرف على العلامات المنذرة بالخطر، وتحليلها، وترجمة هذه الإنذارات إلى إجراءات مناسبة. وينبغي الاستفادة من القدرات التي نشأت خلال السنوات الماضية داخل المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. وفي الميدان التقني، ينبغي تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة بهدف تحسين القدرة على وقف وسائل الإعلام التي تحض على الكراهية. وينبغي للخطة أن تنشئ شبكات للتعاون مع المنظمات الإنسانية، والمؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المنظمات غير الحكومية، بغية تعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة. وينبغي إقامة حوار مكثف بين الأمانة العامة ومجلس الأمن بشأن الحاجة إلى إجراءات وقائية، وإلى اتخاذ تدابير تعزيزية حسب الاقتضاء، لمواجهة الإبادة الجماعية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب على نطاق واسع في المستقبل.

وينبغي حيثما يقتضي الأمر أن يشتمل التخطيط لعمليات حفظ السلام على عنصر محدد يتصل بمنع الإبادة الجماعية. وفي الحالات التي قد تواجه فيها إحدى عمليات حفظ السلام خطر ارتكاب عمليات قتـل جماعـــي أو إبادة جماعية، لا بد وأن يكون من الواضح في ولاية تلك العملية وقواعد اشتباكها أنه لا يمكن تطبيق الحيادية التقليدية على مثل هذه الحالات، ولا بد من وضع الموارد اللازمة تحت تصرف البعثة منذ البداية.

<u>تحديد حالات الإبادة الجماعية عند وجود ما يسوغ ذلك وتحمل ما يصحب هذا التحديد من مسؤولية اتخاذ إجراءات</u> - لا بد أن تكون الدول على استعداد لتحديد حالات الإبادة الجماعية حين تتوافر معايير تلك الجريمة، وأن تتحمل ما يصحب ذلك التحديد من مسؤولية اتخاذ إجراءات. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لمنع الأزمات من التصاعد أو الانفجار بشكل يحولها إلى إبادة جماعية.

٢ - <u>توصي لجنة التحقيق باتخاذ إجراءات لتحسين قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام، ولا سيما كفالة انتشار البعثات في الميدان بالسرعة الكافية</u>. وهذه ليست مسألة جديدة. فقد أصدرت هيئات أخرى توصيات مماثلة، ولكن المشكلة ظلت باقية رغم أن الحاجة إلى ذلك قد تكررت كثيرا. فالأمم المتحدة ما زالت المنظمة الوحيدة التي يمكنها إضفاء الشرعية العالمية على جهود حفظ السلام. رغم أنه من الممكن اتخاذ مبادرات هامة على الصعيد الإقليمي، فإن الأمم المتحدة لا بد وأن تكون مستعدة لممارسة مسؤولية السلم والأمن الدوليين الواردة في ميثاقها وأن تكون راغبة في ذلك، بغض النظر عن مكان النزاع. وتأمل لجنة التحقيق في أن يستفيد الأمين العام والدول الأعضاء في المنظمة من الفرصة التي يوفرها في العام القادم مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية، من أجل حشد الإرادة السياسية اللازمة لحل المشاكل الجارية التي تواجه عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وللنظر بوضوح في التحديات المقبلة وفيما يلزم تعلمه من أخطاء الماضي، بما في ذلك رواندا، وما يمكن القيام به لمواجهة تحديات الغد. ويستلزم هذا بصفة خاصة ما يلي:

- كفالة الموارد اللازمة لحفظ السلام - لا بد وأن تكون الدول الأعضاء مستعدة لتوفير القوات اللازمة للأمم المتحدة في فترة وجيزة. ويتعين زيادة المشاركة في مبادرات من قبيل الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة، وإن كان توفير قدر مماثل من الإرادة السياسية للسماح بنشر الموارد المتعهد بها في حالات النزاع المحددة لا يقل أهمية عن ذلك.

وتعتمد مصداقية عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة على تزويد هذه العمليات بالموارد اللازمة للوفاء بولاياتها.

ويستلزم الأمر أيضا أن تمتنع الجهات المساهمة بقوات عن الانسحاب من جانب واحد من عمليات حفظ السلام عندما يكون من المتوقع أن يضر هذا الانسحاب بالعملية المعنية أو يعرضها للخطر. ويلزم التنسيق الوثيق مع الأمانة العامة بشأن اتخاذ أي قرار بسحب إحدى الوحدات أو خفض حجمها.

- زيادة الاستعداد للتخطيط لحالات الطوارئ ، فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام الجديدة المتوقعة وما يتعلق بتلبية ما قد ينشأ من احتياجات لتعديل ولايات العمليات القائمة.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة إتاحة الموارد السوقية للوحدات التي تعاني نقصا في المواد، إما عن طريق تحسين استخدام قاعدة السوقيات في برينديزي أوعن طريق تبرعات المانحين. وينبغي أن توفر للأمانة العامة الموارد التي تمكّنها من العمل كمركز لتبادل الاحتياجات والموارد المادية والتدريبية المتاحة. وينبغي عقد مناقشات فعلية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بشأن كيفية تحسين إتاحة العتاد لأنشطة حفظ السلام. وتحث لجنة التحقيق على إعطاء دفعة جديدة للجهود الرامية إلى حل مشكلة تكرر احتياج وحدات الجنود المقدمة من البلدان النامية إلى الدعم السوقي.

- كفالة وفاء الولايات بكامل الاحتياجات اللازمة في الميدان - يجب أن يكون الشاغل الأول عند صياغة نصوص الولايات هو طبيعة الوجود المطلوب في الميدان، لا القيود المالية القصيرة الأجل. وينبغي أن تقدم إلى مجلس الأمن اقتراحات تعكس الاحتياجات الحقيقية للبعثة، لا اقتراحات مصوغة لتناسب توافقا في الآراء متصورا مسبقا. ويجب أن تكون الولايات أصلا على قدر كاف من المتانة منذ بداية البعثة. ويجب أن تكون أيضا على قدر كاف من المرونة يتيح لقائد القوة فرصة التكيف مع ظروف الميدان المتغيرة.

- كفالة وصول قيادة العملية إلى منطقة البعثة على نحو مخطط جيدا - ينبغي التبكير بتعيين الممثل الخاص للأمين العام، ويفضل أن تكون لديه خبرة من مفاوضات السلام التي قد تكون قد سبقت إنشاء بعثة حفظ السلام، وينبغي أن يكون من أوائل مَن يتولون العمل في منطقة البعثة. ويعد التعاون الجيد بين القيادتين المدنية والعسكرية للبعثة أمرا أساسيا.

- كفالة التنسيق الكامل بين الأمانة العامة والوكالات الأخرى المعنية عند التخطيط لعمليات حفظ السلام وعند نشرها - ومن المهم أيضا زيادة تحسين التنسيق والتعاون بين عمليات حفظ السلام والمنظمات غير الحكومية العاملة في منطقة البعثة.

- كفالة إدراج الدروس المستفادة من البعثات السابقة في التخطيط لعمليات حفظ السلام الجديدة.

- تحسين التعاون بين الأمم المتحدة من جانب والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من الجانب الآخر - ويمكن تكثيف الاتصالات القائمة، وذلك لعدة أغراض وبالذات تحسين التعاون الفعلي فيما يتعلق بأنشطة حفظ السلام. وينبغي زيادة الاتصالات المنتظمة والمباشرة بين مجلس الأمن وممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية العاملة في ميدان السلام والأمن.

- ينبغي ألا يكون هناك أي شك مطلقا بشأن قواعد الاشتباك السارية خلال عمل بعثة حفظ السلام - ويجب أن تصدر موافقة رسمية من المقر على قواعد الاشتباك.

٣ - يجب أن تكون الأمم المتحدة - ولا سيما مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات - متأهبة للعمل لمنع أعمال الإبادة الجماعية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أينما تحدث. وينبغي ألا تكون الإرادة السياسية اللازمة للعمل خاضعة لمعايير مزدوجة.

٤ - تحسين قدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر، وبخاصة قدرتها على تحليل المعلومات والتصرف بناء عليها - وقد اتخذت خطوات لزيادة الوعي بالحاجة إلى الإنذار المبكر والتصرف المبكر داخل أجزاء مختلفة من الأمانة العامة. ومع ذلك، ترى لجنة التحقيق أنه لا بد من الاستمرار في تحسين قدرة المنظمة على تحليل المعلومات المتعلقة بالصراعات المحتملة والتصرف بناء على هذه المعلومات، وتحسين قدرتها التشغيلية على اتخاذ الإجراءات الوقائية. ولا بد من مواصلة تعزيز التعاون بين مختلف إدارات الأمانة العامة، ومكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، والبرامج والوكالات والعناصر الفاعلة الخارجية، بما فيها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والوسط الأكاديمي. وكما هو مبين في الفقرة ١ أعلاه، تعتقد لجنة التحقيق أن منع الإبادة الجماعية يستحق عناية خاصة في إطار أنشطة الإنذار المبكر.

٥ - تحسين الجهود الرامية إلى حماية المدنيين في حالات الصراع المحتملة - ينبغي إدراج أحكام خاصة تتعلق بحماية السكان المدنيين في ولايات عمليات حفظ السلام، حيثما يكون ذلك مناسبا، وتأمين الموارد اللازمة لهذه الحماية. وفي هذا السياق، تؤيد لجنة التحقيق الجهود المكثفة التي يبذلها الأمين العام ومجلس الأمن لمتابعة التوصيات الواردة في التقرير المقدم من الأمين العام مؤخرا عن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح (S/1999/957).

ويُعد اضطلاع الأمين العام بدور قوي ومستقل عنصرا أساسيا في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع الصراعات. ومن حق الأمين العام أن يلقى دعما متواصلا من أعضاء المنظمة لدى سعيه إلى إيجاد حل مبكر لأي حالة من حالات الصراع.

٦ - السعي إلى تحقيق مزيد من التحسينات في توفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بمن فيهم الموظفون المحليون - ينبغي للأمين العام أن ينظر بهمة في توسيع نطاق إمكانية الإجلاء لتشمل موظفي الأمم المتحدة المحليين. وينبغي باستمرار إبقاء موظفي الأمم المتحدة المحليين على علم واضح بالقواعد المنطبقة عليهم. وينبغي ألا يكون هناك مجال لسوء الفهم فيما يتعلق بموقفهم في حالة الإجلاء.

٧ - كفالة التعاون الكامل بين المسؤولين عن أمن مختلف فئات موظفي الأمم المتحدة في الميدان، وتأمين وسائل الاتصال السليمة فيما بين هؤلاء المسؤولين.

٨ - تحسين تدفق المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة - الاتجاه نحو اتباع نهج يتحرى زيادة التنسيق في مجال منع الصراعات وحلها يعني أنه لا بد من تبادل المعلومات مع جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة المشاركة في هذه الجهود. وبصفة خاصة، يجب كفالة التدفق الفعال للمعلومات بين المكتب التنفيذي للأمين العام والإدارات الفنية التابعة للأمانة العامة وكذلك بين المقر والميدان.

٩ - مواصلة تحسين تدفق المعلومات إلى مجلس الأمن - عندما لا يقوم الأمين العام بنفسه بتقديم إفادة إعلامية إلى مجلس الأمن، ينبغي أن يتولى هذه المهمة أكثر الموظفين المؤهلين لذلك من الناحية الفنية، وتلك هي الحال الآن بصفة عامة. وتؤيد لجنة التحقيق استمرار الممارسة المتمثلة في قيام ممثلي الإدارات الفنية بتقديم إفادات إعلامية، وإن كانت تشجع المشاركة المباشرة أيضا في المشاورات الجامعة من جانب المفوض السامي لشؤون اللاجئين والمفوض السامي لحقوق الإنسان والممثلين الخاصين للأمين العام، ومن جانب صناديق الأمم المتحدة وبرامجها عند اللزوم. فكلما كان تدفق المعلومات مباشرا كلما كان أفضل.

١٠ - تحسين تدفق المعلومات عن مسائل حقوق الإنسان - يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان جزءا أصيلا من الأساس الذي يقوم عليه صنع القرارات المتعلقة بعمليات حفظ السلام داخل الأمانة العامة ومن جانب مجلس الأمن. وينبغي أن تتضمن التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن تحليلا لحالة حقوق الإنسان في الصراع المعني. ويجب أن تكون المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان عنصرا مؤثرا في المداولات الداخلية التي تجريها الأمانة العامة بخصوص الإنذار المبكر والإجراءات الوقائية وحفظ السلام. ويلزم بذل مزيد من الجهود لكفالة وجود الكفاءات المتخصصة في حقوق الإنسان ضمن موظفي بعثات الأمم المتحدة في الميدان.

١١ - يجب تنسيق عمليات الإجلاء الوطنية مع بعثات الأمم المتحدة في الميدان.

١٢ - عضوية مجلس الأمن - كانت رواندا عضوا في مجلس الأمن قبل الإبادة الجماعية وفي أثنائها ومثّل هذا مشكلة. ومع اعتراف لجنة التحقيق بما يكتنف هذه المسألة من تعقيد، فإنها تعتقد أنه ينبغي النظر، في إطار المناقشات الجارية بشأن إصلاح المجلس، في تعزيز إمكانية قيام الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن أو الجمعية العامة بتعليق مشاركة ممثل الدولة العضو في المجلس التي تمر بظروف استثنائية مماثلة لتلك التي مرت بها رواندا. وينبغي دائما تطبيق المادة ٢٧ (٣) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه في المقررات المتخذة بموجب الفصل السادس، يمتنع مَن كان طرفا في النزاع عن التصويت في مجلس الأمن. وينبغي أن توضع في الاعتبار أيضا الصعوبات المتضمنة في مشاركة مَن كان طرفا في صراع في الإجراءات التي يتخذها المجلس، وذلك عند انتخاب أعضاء جدد غير دائمين في المجلس.

١٣ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إعادة بناء المجتمع الرواندي بعد أحداث الإبادة الجماعية، مع إيلاء عناية خاصة للحاجة إلى التعمير والمصالحة واحترام حقوق الإنسان - وينبغي للمانحين أن يضعوا في اعتبارهم أهمية إيجاد توازن بين احتياجات الناجين واللاجئين العائدين والفئات الأخرى المتضررة من الإبادة الجماعية وتلبية تلك الاحتياجات.

١٤ - ينبغي للأمم المتحدة أن تعترف بنصيبها من المسؤولية لعدم بذلها المزيد من الجهد لمنع الإبادة الجماعية في رواندا أو وقفها - وينبغي للأمين العام أن يتلمس بهمة سبل الشروع في فتح صفحة جديدة في العلاقة بين الأمم المتحدة ورواندا، تشمل الاعتراف بأخطاء الماضي، ولكنها توطد أيضا الالتزام بالتعاون في المستقبل.

- - - -

المرفق الأول - التسلسل الزمني للأحداث

المرفق الثاني - قائمة بأسماء الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات

المرفق الثالث - المختصرات

- - - -

نيويورك، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩

(توقيع) إنغفار كارلسون (توقيع) هان سونغ - جو (توقيع) روفوس م. كوبولاتي

المرفق الأول

التسلسل الزمني للأحداث (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ - تموز/يوليه ١٩٩٤)

١٩٩٣

٥ تشرين الأول/أكتوبر:

اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٨٧٢ (١٩٩٣) الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، لفترة ستة أشهر. وكان هذا القرار استجابة لمقترح الأمين العام المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/26488) الذي طلب إنشاء البعثة بقوة لحفظ السلام تضم ٥٤٨ ٢ فردا عسكريا (منهم كتيبتان للمشاة). ولكن مجلس الأمن لم يأذن إلا بنشر كتيبة مشاة واحدة.

كما وافق القرار ٨٧٢ على اقتراح الأمين العام الداعي إلى إدماج بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٤٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

وأنيطت بالبعثة الولاية التالية: (أ) الإسهام في توفير الأمن في مدينة كيغالي عن طريق القيام، في جملة أمور، بإيجاد منطقة لا يستخدم فيها السلاح، تنشئها الأطراف، داخل المدينة وفيما حولها؛ (ب) رصد احترام اتفاق وقف إطلاق النار، الذي يدعو إلى إنشاء مناطق للإيواء والتجمع ورسم حدود المنطقة الجديدة المجردة من السلاح، والاجراءات الأخرى المتعلقة بالتجريد من السلاح؛ (ج) رصد حالة الأمن أثناء الفترة الختامية لولاية الحكومة الانتقالية، حتى موعد الانتخابات؛ (د) المساعدة في إزالة الألغام، عن طريق برامج التدريب بالدرجة الأولى؛ (هـ) التحقيق، بناء على طلب الأطراف أو بمبادرة ذاتية، في ما يدعى به من حالات عدم الامتثال لأحكام بروتوكول الاتفاق المتعلق بإدماج القوات المسلحة، وتقصي تلك الحالات مع الأطراف المسؤولة وتقديم تقارير عنها، حسب الاقتضاء، إلى الأمين العام؛ (و) رصد عملية إعادة اللاجئين الروانديين إلى الوطن، وإعادة توطين المشردين للتحقق من القيام بهذه العملية بطريقة مأمونة ومنظمة؛ (ز) المساعدة في تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية بالتعاون مع عمليات الإغاثة؛ (ح) التحقيق في الحوادث المتعلقة بأنشطة قوات الدرك والشرطة، وتقديم تقارير عنها.

٢١ تشرين الأول/أكتوبر:

أسفر انقلاب عسكري في بوروندي عن مقتل الرئيس الهوتو ميلكيور نداداي، الذي انتخب في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وقتل عشرات الآلاف من الأشخاص وبلغ عدد الفارين إلى البلدان المجاورة ٠٠٠ ٦٠٠ لاجئ (منهم ٠٠٠ ٣٧٥ قصدوا رواندا).

وادعى المتطرفون الهوتو في رواندا أن وقوع الانقلاب في بوروندي يدل على عدم استعداد التوتسي لاقتسام السلطة مع الهوتو.

٢٢ تشرين الأول/أكتوبر:

وصل إلى العاصمة كيغالي العميد روميرو أ. دايير، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

٢٧ تشرين الأول/أكتوبر:

وصلت إلى كيغالي مجموعة أولى تضم ٢١ فردا عسكريا تابعين للبعثة.

١ تشرين الثاني/نوفمبر:

دُمج في البعثة فريق المراقبين العسكريين المحايد الثاني التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٧ تشرين الثاني/نوفمبر:

أصبح فريق المراقبين العسكريين المكون من عناصر تابعة للفريق المتقدم للبعثة وفريق المراقبين العسكريين المحايد الثاني جاهزا للعمل. ورصد الفريق الحالة على الحدود الجنوبية لرواندا في أعقاب الانقلاب الذي وقع في بوروندي.

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر:

وصل إلى كيغالي الممثل الخاص للأمين العام، الدكتور جاك - روجيه بوه بوه الكاميروني الجنسية.

وأرسل دايير إلى المقر مجموعة من قواعد الاشتباك للبعثة، ملتمسا موافقة الأمانة العامة عليها.

تشرين الثاني/نوفمبر:

لاحظ الأمين العام في تقريره المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ (S/26927) أن زهاء ٦٠ مدنيا قتلوا بطريقة وحشية في حادثتين منفصلتين وقعتا على مقربة من روهينغيري خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

٧ كانون الأول/ ديسمبر:

أعيقت عمليات فريق المراقبين العسكريين بسبب تدفق أعداد غفيرة من اللاجئين البورونديين إلى رواندا والادعاءات التي تفيد بحدوث تحركات عسكرية عبر الحدود على امتداد الحدود بين رواندا وبوروندي. وأصدر الأمين العام إلى السيد جيمس أ. س. جوناه، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الذي كان موجودا في بوروندي لحضور جنازة الرئيس ندادای، تعليمات لكي يزور منطقة الحدود الجنوبية لرواندا ويقيم الحالة.

وزار جوناه كيغالي أيضا وناقش الأزمة البوروندية مع حوفينال هابياريمانا، رئيس رواندا. وفي ذلك الاجتماع، حذر جوناه الرئيس من أن لديه معلومات تفيد بأنه يجري التخطيط لعمليات تقتيل تستهدف المعارضة، وهو أمر لن تقبله الأمم المتحدة.

١٠ كانون الأول/ ديسمبر:

عقد بوه بوه اجتماعا بين حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية في كينيهيرا التي تقع على بعد ٨٠ كيلومترا من كيغالي، اتفق خلاله الجانبان على إنشاء الحكومة الانتقالية العريضة القاعدة قبل ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ (كان الموعد الأصلي لإنشاء الحكومة الانتقالية هو ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وفقا لاتفاق أروشا للسلم، الذي وقعه هابياريمانا وأليكسيس كانيارينغوي، زعيم الجبهة الوطنية الرواندية في ٤ آب/أغسطس ٩٩٣).

١٥ كانون الأول/ ديسمبر:

إتمام نشر البعثة في كيغالي.

انسحبت من البلد الوحدات الفرنسية التي كانت مرابطة في رواندا منذ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ للتصدي لغزو الجبهة الوطنية الرواندية التي يسيطر عليها التوتسي الذي حدث في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ انطلاقا من جنوب أوغندا صوب رواندا.

٢٠ كانون الأول/ ديسمبر:

مدد قرار مجلس الأمن ٨٩١ (١٩٩٣) ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا لفترة ستة أشهر أخرى من ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٢٢ كانون الأول/ ديسمبر:

وافقت جميع الأطراف على اتفاق إنشاء منطقة لا يستخدم فيها السلاح في كيغالي.

٢٤ كانون الأول/ ديسمبر:

أنشئت المنطقة التي لا يستخدم فيها السلاح في كيغالي وما حولها.

٢٧ كانون الأول/ ديسمبر:

جرت المرحلة الأولى من نشر البعثة على النحو المقرر، وكان قوام البعثة ٢٦٠ ١ فردا عسكريا من ١٩ بلدا كالتالي: أوروغواي (٢١)، والبرازيل (١٣)، وبلجيكا (٤٢٤)، وبنغلاديش (٥٦٤)، وبوتسوانا (٩)، وبولندا (٥)، وتوغو (١٥)، وتونس (٦١)، وزمبابوي (١٠)، وسلوفاكيا (٥)، والسنغال (٣٩)، وغانا (٣٧)، وفيجي (١)، وكندا (٢)، والكونغو (٢٥)، ومالي (١٠)، والنمسا (٥)، وهنغاريا (٤)، وهولندا (١٠)، وتشمل هذه الأرقام ٨١ مراقبا عسكريا يعملون في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا.

وفي نهاية المرحلة الأولى كانت العملية تضم ٤٢٨ ١ فردا عسكريا.

٢٨ كانون الأول/ ديسمبر:

رافقت البعثة ٦٠٠ من جنود الجبهة الوطنية الرواندية إلى كيغالي (فيما يسمى عملية الممر النظيف) وتمركزت، كتيبة تابعة للجبهة في مبنى المجلس الوطني للتنمية في كيغالي، وفقا لاتفاق أروشا. وكان من المنتظر أن تشارك الجبهة في إنشاء الحكومة الانتقالية العريضة القاعدة.

٣٠ كانون الأول/ ديسمبر:

أكد الأمين العام في تقريره عن البعثة (S/26927) أن الحالة لا تزال غير مستقرة في رواندا وحث مجلس الأمن على الإذن بالتبكير بنشر كتيبة المشاة الثانية.

٣١ كانون الأول/ ديسمبر:

لم تتمكن حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية من إنشاء الحكومة الانتقالية العريضة القاعدة. وظلت الحالة الأمنية في رواندا تتدهور باستمرار.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ - آذار/ مارس ١٩٩٤:

شهدت البعثة مرارا برامج تحريضية بثتها هيئة إذاعة وتليفزيون ميل كولين الحرة (RTLM)، التي أنشئت بمساعدة السيد فيليسيان كابوغا، صهر أحد أبناء الرئيس هابياريمانا، ومجموعة المقربين إلى الرئيس المعروفة باسم (Akazu). وبثت الهيئة ما مفاده أن الجبهة الوطنية الرواندية عادت لِترُد إلى التوتس هيمنتهم، ووصفت جميع التوتسي بأنهم أنصار للجبهة وحرضت القرويين الهوتو على ضرب رقاب التوتسي.

١٩٩٤

١ كانون الثاني/يناير:

أصبحت رواندا أحد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن.

٦ كانون الثاني/يناير:

اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٩٣ (١٩٩٤)، الذي يوافق فيه على نشر كتيبة المشاة الثانية بالمنطقة المجردة من السلاح ويطلب إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا مواصلة تقديم مساعداتها لعملية السلام في رواندا. وأكد المجلس أن استمرار دعمه للبعثة يتوقف على تنفيذ الطرفين المتحاربين لاتفاق أروشا على الوجه التام والفوري. وطلب إلى الأمين العام أن يرصد حجم وتكاليف البعثة التماسا للاقتصاد.

وفي كيغالي، عقد السيدان بوه بوه ودايير اجتماعا مع السيد هابياريمانا لحثه على التحلي بالمرونة في إيجاد حل للجمود الذي انتـُهي، إليه إنشاء الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة. وفي هذا الاجتماع، أبلغ السيد دايير الرئيس أنه قد أفيد بأن أنصار الرئيس يقومون بتوزيع الأسلحة.

٧ كانون الثاني/يناير:

عقد السيد بوه بوه اجتماعا مع قادة الجبهة الوطنية الرواندية وحثهم على العمل بنشاط من أجل إقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة.

١١ كانون الثاني/يناير:

جرى تبادل للبرقيات بين البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام.

وبعث السيد دايير برقية إلى المستشار العسكري للأمين العام في المقر، اللواء ج. موريس باريل يخطره بأن مخبرا من طائفة الهوتو، وهو من كبار المدربين في نطاق الإنتراهموي (كبرى ميليشيات الهوتو وأشدها فتكا وهي مجندة من جناح الشباب في حزب الرئيس، وهو الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية) أبلغه بأن الإنتراهموي يقومون بتسجيل أفراد طائفة التوتسي في كيغالي ويعتزمون إبادتهم، وقال هذا المخبر أيضا إنه سيجري قتل عدد من الجنود البلجيكيين لضمان الانسحاب البلجيكي من رواندا. وذكر السيد دايير في هذه البرقية أنه يعتزم اتخاذ إجراء للإغارة على مخبأ أسلحة المتطرفين.

وأُرسل أول رد من المقر إلى البعثة في مساء ١٠ كانون الثاني/يناير بتوقيت نيويورك. وتمثل في برقية مشفـَّرة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد كوفي عنان (ووافق عليها الأمين العام المساعد لإدارة عمليات حفظ السلام، السيد إقبال رضا) إلى السيد بوه بوه. وفي هذه البرقية، طلب السيد عنان إلى السيد بوه بوه تقييمه المتمعن وتوصياته، ولكنه أضاف قائلا: "لا ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا القيام بأي استطلاع أو عمل آخر، بما في ذلك الاستجابة لطلبات تقديم الحماية، حتى تتلقى توجيها واضحا من المقر".

ورد السيد بوه بوه على السيد عنان في برقية مؤرخة أيضا ١١ كانون الثاني/يناير، يصف فيها اجتماعا عقده السيد دايير والدكتور عبد الله كابيا، المستشار السياسي للسيد بوه بوه، مع رئيس الوزراء المعين، السيد فوستين تواغيرامنغو، الذي أعرب عن ثقته الكاملة في المخبر المذكور.

وفي وقت لاحق من نفس اليوم، بعث السيد عنان برقية بالرد (عن طريق السيد رضا) إلى السيد بوه بوه والسيد دايير، يوجههما فيها إلى إخطار السيد هابياريمانا فورا بأنشطة ميليشيات الإنتراهموي والقيام بمسعى لديها. وصدرت إليهما التعليمات أيضا بعقد اجتماع مع سفراء بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة في كيغالي قبل اجتماعهما مع الرئيس ليطلب إليهم النظر في القيام بمساع مماثلة.

١٢ كانون الثاني/يناير:

اجتمع السيدان بوه بوه ودايير، وفقا لتعليمات المقر، مع ممثلي البلدان الثلاثة، الذين أعربوا عما يساورهم من قلق خطير وقالوا إنهم سيتشاورون مع عواصمهم.

وعقد السيدان بوه بوه ودايير بعدئذ اجتماعا مع الرئيس ونقلوا إليه الرسالة وفقا للتعليمات. وقال السيد بوه بوه في برقيته المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير الموجهة إلى السيد عنان إن الرئيس أبدى انزعاجا من اللهجة التي استخدمها في مسعاه. وأنكر علمه بأنشطة الميليشيات ووعد بإجراء تحقيق.

واجتمع السيدان بوه بوه ودايير أيضا برئيس الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية وأمينها الوطني، اللذين أنكرا كلاهما اشتراك ميليشيات الحزب في الأنشطة المزعومة. وحثهما السيدان بوه بوه ودايير على التحقيق في الأمر وإبلاغ البعثة في أقرب وقت ممكن.

١٤ كانون الثاني/يناير:

واتصل الأمين العام في جنيف هاتفيا بالسيد بوه بوه، وطلب إليه مقابلة السيد هابياريمانا وإبلاغه بما يساور الأمين العام من الانشغال إزاء تدهور الحالة في رواندا والتأخير المطول في إقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة. وأبلغ السيد بوه بوه الأمين العام بالجهود التي بذلها لإيجاد حل بالتعاون مع السفراء الأربعة من الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا وتنزانيا.

واتصل الرئيس هابياريمانا هاتفيا بالأمين العام. وقال الرئيس إنه استقبل السفراء الأربعة والسيد بوه بوه وأنه يحتاج إلى دعم السفراء والسيد بوه بوه من أجل فرض حل على الأطراف. وفي هذه المحادثة الهاتفية، طلب الأمين العام إلى الرئيس أن يفعل أقصى ما في وسعه لحل هذه المشكلة.

٢٧ كانون الثاني/يناير:

وجّه الأمين العام رسالة إلى السيد هابياريمانا للإعراب عن قلقه بشأن التأخير المتكرر في إقامة الحكومة الانتقالية والجمعية الوطنية الانتقالية في رواندا.

٢ شباط/فبراير:

في برقية موجهة إلى كل من السيد عنان والسيد جوناه، لاحظ السيد بوه بوه أن الحالة الأمنية قد تدهورت بدرجة كبيرة وأوضح أن الرئيس لم يخطر البعثة قط بأي متابعة للمعلومات التي ووجه بها في ١٢ كانون الثاني/يناير. وطلب السيد بوه بوه أيضا إلى المقر القيام بعملية استرداد للأسلحة على وجه السرعة، محذرا من أن البعثة ستعجز عن الاضطلاع بولايتها إذا استمر توزيع الأسلحة.

٧ و ١٠ و ١٣ شباط/فبراير:

عقد السيد بوه بوه سلسلة من الاجتماعات التي حضرتها جميع الأطراف في مقر البعثة، تم فيها تحديد ١٤ شباط/فبراير موعدا نهائيا جديدا لإقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة.

١٠ شباط/فبراير:

قام السيد شينمايا غاريخان، كبير المستشارين السياسيين للأمين العام وممثله الخاص في مجلس الأمن، بإبلاغ المجلس أن عدم إقامة الحكومة المؤقتة ذات القاعدة العريضة قد أحدث تدهورا في الحالة الأمنية والاقتصادية لرواندا.

١٤ شباط/فبراير:

بعث وزير خارجية بلجيكا، السيد ويلي كلايس، رسالة إلى الأمين العام، يعرب فيها عن قلقه من أن تنال الحالة المتردية في رواندا من قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. وأعرب السيد كلايس في هذه الرسالة عن تأييده لتعزيز ولاية البعثة.

١٥ شباط/فبراير:

في اجتماع مع ممثلي فرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا وألمانيا، جدد السيدان بوه بوه وداليرالإعراب عما ساورهما من القلق بشأن تردي الحالة الأمنية.

١٧ شباط/فبراير:

في بيان رئاسي (S/PRST/1994/8)، أعرب رئيس مجلس الأمن عن القلق العميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في رواندا، وذكر الأطراف بالتزامها احترام منطقة كيغالي الخالية من الأسلحة، ودعا لإقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة على الفور.

١٨ شباط/فبراير:

عـُدل الموعد المستهدف لإقامة المؤسسات الانتقالية وهو ١٤ شباط/فبراير ليصبح الموعد النهائي الجديد ٢٢ شباط/فبراير.

١٩ شباط/فبراير:

سلم البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ١٧ شباط/فبراير للسيد هابياريمانا.

٢١-٢٢ شباط/فبراير:

اشتدت حدة التوتر في أرجاء البلاد لمقتل كل من وزير الأشغال العامة وأمين الحزب الديمقراطي الاشتراكي، السيد فيليسيان غاتابازي، ورئيس تحالف الدفاع عن الجمهورية، السيد مارتين بوكيانا. وكان الحزب الديمقراطي الاشتراكي يمثل ثاني أكبر الأحزاب المعارضة الرئيسية. أما تحالف الدفاع عن

الجمهورية فكان حزبا متطرفا ساند السيد هابياريمانا في البداية، ولكنه تحول إلى معارضته عندما وجده معتدلا أكثر من اللازم.

23 شباط/فبراير:

قال السيد دايير في برقيته إلى المقر إن المعلومات توافرت بغزارة عن توزيع الأسلحة، وقوائم المستهدفين من قِبل فرق الموت، والتخطيط للعصيان المدني والمظاهرات.

ودعا السيد ميشيل موسالي، الممثل الخاص لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إلى اتخاذ إجراءات لإعادة الاستقرار في رواندا، محذرا من إمكانية حدوث "حمام دماء بأبعاد لم يسبق لها مثيل".

24 شباط/فبراير:

اتصل الأمين العام هاتفيا بالسيد هابياريمانا وشدد على ضرورة اتخاذ إجراء عاجل لكسر الجمود السياسي وإقامة المؤسسات الانتقالية.

28 شباط/فبراير:

وبازدياد تدهور الحالة الأمنية في كيغالي، قامت البعثة بنقل 200 جندي من الكتيبة الغانية المتمركزة في شمالي المنطقة المجردة من السلاح إلى كيغالي.

1 آذار/ مارس:

استقبل الأمين العام مبعوثا خاصا للسيد هابياريمانا، وهو وزير النقل والاتصالات السيد أندريه ناغيرورا. وحذر الأمين العام في هذا الاجتماع من قيام الأمم المتحدة بسحب البعثة ما لم يتم إحراز تقدم في رواندا.

22 آذار/ مارس:

بلغ قوام القوات التابعة للبعثة 539 2 جنديا من 24 بلدا مشاركا، منهم 440 من البلجيكيين، و 843 من غانا، و 942 من بنغلاديش.

30 آذار/ مارس:

أعرب تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/1994/360) عن القلق الخطير إزاء تدهور الحالة الأمنية في رواندا، وخاصة في كيغالي. وطلب تمديد ولاية البعثة لمدة 6 أشهر.

5 نيسان/أبريل:

اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 909 (1994)، بتمديد ولاية البعثة حتى 29 تموز/يوليه مع النص على إجراء استعراض بعد ستة أسابيع شريطة إحراز تقدم في إقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة

العريضة. وأشار مجلس الأمن إلى أن استمرار الدعم للبعثة يتوقف على تنفيذ الطرفين لاتفاق أروشا تنفيذا كاملا وفوريا. وكرر المجلس طلبه إلى الأمين العام أن يواصل رصد حجم وتكاليف البعثة التماسا للاقتصاد.

٦ نيسان/أبريل:

وفي الساعة ٢٠/٣٠، لقي السيد هابياريمانا ورئيس بوروندي كيبريان نتارياميرا مصرعهما في حادث سقوط طائرة على مشارف مطار كيغالي لدى عودتهما من مؤتمر قمة إقليمي في دار السلام، في تنزانيا.

وفي غضون ساعة من سقوط الطائرة، أقيمت الحواجز في كثير من الطرق في كيغالي وبدأت عمليات القتل التي أشعلت فتيلها ميليشيا الإنتراهموي والإمبوزاموغبمي (وهي ميليشيا تابعة للهوتو ومؤلفة من جناح الشباب في تحالف الدفاع عن الجمهورية) ووحدات الحرس الجمهوري. وكان الزعماء السياسيون هم أول من استـُهدف القضاء عليهم.

وكانت دورية البعثة قد أرسلت للتحقيق في سقوط الطائرة، ولكن الحرس الجمهوري استوقفها في الطريق. وفي الساعة ٢٢/١٠، اتصل السيد دايير تليفونيا بالسيد رضا لإحاطته علما بالحالة.

٧ نيسان/أبريل:

في الصباح الباكر، زيد عدد الحراس في مقر رئيسة الوزراء، السيدة أغاثا أويلينغييمانا بإضافة مجموعة من الجند الذين أرسلوا من المطار إلى مقرها.

وأذاعت هيئة الإذاعة والتليفزيون الحرة أن الجبهة الوطنية الرواندية ووحدة من قوات الأمم المتحدة مسؤولتان عن حادث تحطم طائرة الرئاسة.

وخلال فترة الصباح، لجأت رئيسة الوزراء إلى مجمع متطوعي الأمم المتحدة في كيغالي، ولكن أفراد الحرس الرئاسي دخلوا المجمع عنوة وأطلقوا عليها النار.

عـُذب وقـُتل ١٠ أفراد بلجيكيين من قوات حفظ السلام التابعة للبعثة كانوا مخصصين لحماية رئيسة الوزراء.

قدم غاريخان إلى مجلس الأمن تقريرا شفويا عن الحالة الخطيرة السائدة وآثارها على السكان المدنيين.

أدان بيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/1994/16) جميع أعمال العنف في رواندا وحث قوات الأمن والوحدات العسكرية وشبه العسكرية الرواندية على وقف أعمال العنف والتعاون بالكامل مع البعثة في تنفيذ ولايتها.

٨ نيسان/أبريل:

شُكلت الحكومة المؤقتة المزعومة. ورفضت الجبهة الوطنية الرواندية سلطتها، معلنة أن هذه الحكومة إنما هي الحكومة القديمة في مظهر آخر.

دخلت وحدات الجبهة الوطنية الرواندية التي كانت في المنطقة المنزوعة السلاح كيغالي. وحاولت البعثة تأمين وقف إطلاق النار وحماية السكان المدنيين وموظفي الأمم المتحدة.

أرسل الأمين العام من جنيف رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يعلمه فيها أن البعثة بذلت جهودا مكثفة لكفالة التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في كيغالي ولإقامة سلطة سياسية مؤقتة لملء الفراغ الراهن. وأعرب الأمين العام أيضا عن قلقه على أمن وسلامة السكان المدنيين والمواطنين الأجانب المقيمين في رواندا إلى جانب أفراد البعثة وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة.

٨-٩ نيسان/أبريل:

وصل إلى كيغالي ٦٠٠ جندي فرنسي لإجلاء المغتربين الفرنسيين وغيرهم من المواطنين.

٩ نيسان/أبريل:

طلب عنان إلى بوه بوه ودايير، في برقية أرسلها إليهما، التعاون مع كلا القائدين الفرنسي والبلجيكي لتيسير إجلاء المواطنين الأجانب.

أطلع رضا مجلس الأمن على المعارك والفوضى السائدة في رواندا.

١٠ نيسان/أبريل:

وصل إلى كيغالي جنود مظليون بلجيكيون ونفذوا عملية "الظهر الفضي" لإنقاذ مواطنيهم ومغتربين آخرين.

١١ نيسان/أبريل:

عقب إجلاء المغتربين، غادرت القوات البلجيكية التابعة للبعثة، التي كانت مرابطة في المدرسة التقنية الرسمية في كيكوكيرو. وفي ذلك الحين، كان قد لجأ إلى هذه المدرسة ما يصل إلى ٠٠٠ ٢ شخص من المدنيين.

أبلغ رضا مجلس الأمن مرة أخرى بأن الحالة مستمرة في التدهور وأن القتال اشتدت حدته. وأفاد رضا مجلس الأمن أيضا بأن الجبهة الوطنية الرواندية تطالب بمغادرة جميع القوات الأجنبية رواندا على الفور.

١٢ نيسان/أبريل:

نظرا لاشتداد حدة القتال بين القوات الحكومية والجبهة الوطنية الرواندية، انتقلت الحكومة المؤقتة المزعومة من كيغالي إلى جيتاراما الواقعة على بعد ٤٠ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من كيغالي.

اجتمع الأمين العام إلى وزير الخارجية البلجيكي، كليس، في بون. وفي هذا الاجتماع، أوصى كليس بسحب البعثة من رواندا وأبلغ الأمين العام قرار بلجيكا بسحب وحداتها من رواندا.

١٣ نيسان/أبريل:

أرسل الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن رسالة يبلغه فيها بقرار بلجيكا. وفي هذه الرسالة، قدر الأمين العام أن انسحاب القوات البلجيكية سيجعل تنفيذ العمليات الفعلية للبعثة مهمة فائقة الصعوبة وأن مثل هذه الأوضاع قد يقتضي سحب البعثة.

قدمت نيجيريا باسم مجموعة بلدان عدم الانحياز مشروع قرار يدعو إلى زيادة حجم البعثة وتوسيع ولايتها. وشددت نيجيريا على أن اهتمام مجلس الأمن ينبغي ألا يقتصر على أمن موظفي الأمم المتحدة والأجانب، بل ينبغي أن يشمل أيضا المدنيين الأبرياء في رواندا.

وقال ممثل الجبهة الوطنية الرواندية لدى الأمم المتحدة، السيد كلود دوسيدي، في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن، إن "جريمة إبادة جماعية" قد ارتُكبت بحق شعب رواندا بحضور قوة دولية تابعة للأمم المتحدة. وطلب إلى مجلس الأمن أن ينشئ فورا محكمة لجرائم الحرب تابعة للأمم المتحدة وإلقاء القبض على المسؤولين عن هذه المذابح.

قدمت إدارة عمليات حفظ السلام خيارين بناء على انسحاب الوحدة البلجيكية من البعثة، وأرسلتهما إلى البعثة لإبداء تعليقاتها عليهما وإلى الأمين العام، الذي كان في زيارة لمدريد، ليوافق عليهما. وتمثل الخيار الأول في الإبقاء على وجود مصغَّر للبعثة بعد مغادرة الكتيبة البلجيكية، وتمثل الثاني في تقليص البعثة على الفور بالتزامن مع انسحاب القوات البلجيكية، وتحويلها إلى نواة سياسية وظيفية مع توفير بعض الحماية للجنود (ما مجموعه ٢٠٠-٢٥٠ فردا من جميع الرتب العسكرية والموظفين المدنيين).

ورد دايير معربا عن تأييده للخيار الأول. ثم أوضح في برقية مستقلة العواقب الوخيمة التي ستترتب على انسحاب القوات البلجيكية.

وأبلغ غاريخان عنان بأن الأمين العام يفضل الخيار الأول.

١٤ نيسان/أبريل:

أبلغ الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد ألفارو دي سوتو، مجلس الأمن بأن الرسالة التي وجهها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل، لم يكن القصد منها سحب البعثة.

قدم رضا أمام مجلس الأمن عرضا شفويا لخياري الأمين العام. وأشير إلى أن الصيغة الجامعة بين الخيارين التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام في ١٣ نيسان/أبريل هي الخيار الذي يفضله الأمين العام.

بدأت الوحدة البلجيكية الانسحاب من البعثة.

وغادرت آخر القوات الفرنسية رواندا بعد إنقاذها ما يصل إلى ٣٦١ ١ شخصا، منهم نحو ٤٥٠ مواطنا فرنسيا و ١٧٨ مسؤولا رسميا رواندبا وأفراد أسرهم مثل أرملة هابياريمانا ومساعديه المقربين.

١٥ نيسان/أبريل:

أكد كليس مجددا في رسالة وجهها إلى مجلس الأمن توصيته بتعليق البعثة.

١٩ نيسان/أبريل:

بإخراج بلجيكا آخر قواتها التابعة للأمم المتحدة جوا، انخفض عدد جنود البعثة من ١٦٥ ٢ إلى ٥١٥ ١، وعدد المراقبين العسكريين من ٣٢١ إلى ١٩٠.

٢٠ نيسان/أبريل:

قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريرا (S/1994/470) تضمن ثلاثة خيارات:

'١' تعزيز بعثة الأمم المتحدة تعزيزا فوريا وقويا لوقف القتال والمذابح، الأمر الذي يتطلب عدة آلاف من الجنود الإضافيين وسلطات إنفاذية بموجب الفصل السابع؛

'٢' خفض عدد أفراد البعثة (إلى ٢٧٠ فردا من جميع الرتب)، وتأديتها دور الوسيط بين الطرفين والتوصل إلى وقف لإطلاق النار؛

'٣' سحب البعثة بالكامل.

أعلن المتحدث الرسمي باسم الأمين العام أن الأمين العام يفضل الخيار الأول ولا يحبذ الخيار الثالث.

٢١ نيسان/أبريل:

اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٩١٢ (١٩٩٤) الذي عدل ولاية البعثة وقرر خفض عدد أفرادها من ٥٣٩ ٢ إلى ٢٧٠ فردا.

٢٣ نيسان/أبريل:

ترأس وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد بيتر هانس، فريقا توجه إلى كيغالي لتقييم الاحتياجات الإجمالية وتحديد الأولويات. وبقِـي قسم من الفريق في كيغالي لإنشاء مكتب تمهيدي لتقديم المساعدة الإنسانية.

٢٨ نيسان/أبريل:

في مجلس الأمن، صرح سفير نيجيريا إبراهيم أ. غمباري أن المباحثات التي أجراها مجلس الأمن في نيسان/أبريل بشأن رواندا لم يكن لها علاقة تذكر بالمذابح التي ارتـُكبت ضد المدنيين، بل ركزت على التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

٢٩ نيسان/أبريل:

حث الأمين العام المجلس، في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن (S/1994/518)**، على إعادة النظر في قراره المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل، مشددا على أن الولاية المنقحة لا تـُخول البعثة سلطة اتخاذ إجراءات فعالة لوقف المذابح المتواصلة.**

٣٠ نيسان/أبريل:

أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/1994/21) **أدان فيه ذبح المدنيين في رواندا، لكن عبارة "الإبادة الجماعية" لم تستخدم في هذا البيان.**

كتب الأمين العام إلى عدد من رؤساء الدول في أفريقيا طالبا منهم المساهمة بقوات. وطلب أيضا من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية دعم طلبه هذا.

٢ أيار/ مايو:

وجـّـه الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة، السفير جان - داماسين بيزيمانا، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1994/531) **حـث فيها على تعزيز البعثة لكفالة احترام وقف إطلاق النار واستقرار الحالة في رواندا.**

٣ أيار/ مايو:

وقـّع كلينتون قرارا توجيهيا رئاسيا (رقم ٢٥) يفرض شروطا صارمة على دعم الولايات المتحدة في المستقبل لأي عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٤ أيار/ مايو:

وفقا لكتاب الأمم المتحدة الأزرق، قال الأمين العام في مقابلة أجريت معه في إطار برنامج الولايات المتحدة الإخباري التلفزيوني "Nightline" "إن ما يحدث في كيغالي هو إبادة جماعية فعلية".

٦ أيار/ مايو:

وجـّه رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام رسالة (S/1994/546) طالبا منه توفير خطط للطوارئ لتقديم المساعدات الإنسانية والدعم إلى المشردين في رواندا.

٩ أيار/ مايو:

ردا على رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٦ أيار/ مايو ١٩٩٤، سلـّم الأمين العام مجلس الأمن ورقة غفل بشأن مستقبل البعثة تضمنت اقتراحا بزيادة قوام البعثة إلى ما لا يقل عن ٥٠٠ ٥ فرد.

١١ أيار/ مايو:

عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية بشأن الورقة الغفل المقدمة من الأمين العام أطلع خلالها غاريخان أعضاء المجلس على آخر التطورات في رواندا، وأشار إلى أنه طـُلب من بـوه بـوه ودايير بحث الورقة الغفل مع حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية والتماس موافقتهما عليها.

١١-١٢ أيار/ مايو:

قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، جوسيه أيالا لاسو، بزيارة رواندا للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتـُكبت أثناء الصراع في رواندا، وتحدث فضلا عن ذلك مع ممثلي الحكومة المؤقتة المزعومة والجبهة الوطنية الرواندية على السواء.

١٣ أيار/ مايو:

قدم الأمين العام تقريرا رسميا (S/1994/565) إلى مجلس الأمن يتضمن نفس الاقتراح الذي طرحه في الورقة الغفل المؤرخة ١١ أيار/ مايو ١٩٩٤.

١٦ أيار/ مايو:

اجتمع الأمين العام مع غاريخان وكبار المسؤولين بالأمانة العامة، بمن فيهم عنان ووكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية، السيد ماراك غولدينغ، لمناقشة التطورات في رواندا.

وأصدر الأمين العام بيانا صحفيا، أكد فيه من جديد تأييده للسيد بوه بوه الذي وجهت إليه تهم بالتحيز من الجبهة الوطنية الرواندية.

۱۷ أيار/ مايو:

اتخذ مجلس الأمن القرار ۹۱۸ (۱۹۹٤) الذي قرر فيه زيادة قوام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من الأفراد العسكريين إلى حد أقصى قدره ٥٠٠ ٥ فرد، وإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثانية لتقديم المساعدة إلى رواندا وتكليفها بتنفيذ عملية لحفظ السلام لأسباب إنسانية بموجب الفصل السادس (حماية المشردين واللاجئين والمدنيين المهددين بالخطر ودعم جهود الإغاثة في رواندا).

كما حث القرار ۹۱۸ بقوة جميع الأطراف على الكف عن أي تحريض على العنف أو الكراهية العرقية، ولا سيما عن طريق وسائط الإعلام. وعلاوة على ذلك، فرض هذا القرار حظرا للأسلحة على رواندا.

منتصف أيار/ مايو:

فتحت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مكتبا لها في كيغالي لرصد عودة اللاجئين وتقديم المساعدة المباشرة إليهم.

۱۸ أيار/ مايو:

خاطب الأمين العام كتابة عددا من رؤساء الدول والحكومات الأفارقة طالبا منهم المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة الثانية لتقديم المساعدة إلى رواندا.

۱۹ أيار/ مايو:

صدور التقرير المقدم من أيالا لاسو إلى لجنة حقوق الإنسان. واقترح أيالا لاسو، في تقريره، تعيين مقرر خاص لحقوق الإنسان في رواندا، يساعده مراقبون لحقوق الإنسان.

۲۰ أيار/ مايو:

أحال عنان طلبا من الأمين العام إلى بوه بوه بأن يجعل الممثل الخاص مقره في نيروبي لفترة الأسابيع التالية وأن يلتمس الدعم من حكومات المنطقة.

۲۱ أيار/ مايو:

استولت الجبهة الوطنية الرواندية على مطار كيغالي ورفضت التخلي عن هذه السيطرة لبعثة الأمم المتحدة الثانية لتقديم المساعدة إلى رواندا، وفقا للمطلوب في القرار ۹۱۸.

۲۲-۲۷ أيار/ مايو:

بعث الأمين العام السيدين رضا وباريل إلى رواندا. وتمثلت مهمتهما الخاصة في دفع الطرفين المتحاربين نحو وقف إطلاق النار، والتحقق من آرائهما ونواياهما فيما يخص تنفيذ القرار ۹۱۸، وكذلك

استعراض الطرائق المتضمنة في مفهوم العمليات، المبينة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤، مع بعثة الأمم المتحدة الثانية لتقديم المساعدة إلى رواندا.

وأثناء وجود البعثة الخاصة في رواندا، كان بوه بوه، المستقر في نيروبي، يقوم بزيارة بلدان أخرى في المنطقة للحصول على مساهمتها بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بعد توسيع ولايتها بموجب القرار ٩١٨.

٢٥ أيار/مايو:

نعت الأمين العام عمليات القتل في رواندا بوصف الإبادة الجماعية، وذلك في مؤتمر صحفي عقد في المقر (SG/SM/5297/Rev.1).

وعينت لجنة حقوق الإنسان السيد رينيه ديغني - سيغي مقررا خاصا لحقوق الإنسان في رواندا وطالبت جميع الأطراف المتحاربة بالكف فورا عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان.

٣١ أيار/مايو:

قدم الأمين العام تقريرا إلى المجلس عن المهمة الخاصة التي اضطلع بها رضا وباريل، موصيا بأن يأذن المجلس بالولاية الموسعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لفترة أولية مدتها ستة أشهر (S/1994/640). وتضمن هذا التقرير رسميا عبارة "الإبادة الجماعية".

٣ حزيران/يونيه:

وجهت الجبهة الوطنية الرواندية رسالة إلى الأمين العام، ردت فيها إيجابيا على الإشارة إلى "الإبادة الجماعية" الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ أيار/مايو، ودعت مجلس الأمن إلى أن يعلن أن الأعمال الوحشية التي ارتكبت تعتبر "إبادة جماعية". كما دعت الجبهة الوطنية الرواندية في رسالتها مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار يؤيد التشويش على راديو وتلفزيون "ميل كولين" (RTML) أو تدميره واتخاذ تدابير لتعليق عضوية رواندا في مجلس الأمن.

٨ حزيران/يونيه:

اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٢٥ (١٩٩٤) الذي تضمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وإقرار النشر الفوري للكتيبتين الإضافيتين. كما طلب القرار ٩٢٥ إلى الأمين العام كفالة أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بتوسيع نطاق تعاونها الوثيق مع إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة لحالة الطوارئ في رواندا ومع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان.

٩-٢٠ حزيران/يونيه:

قام المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، ديغني - سيغي، ببعثته الميدانية الأولى في رواندا والبلدان المجاورة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ولا سيما الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية.

١٦ حزيران/يونيه:

قدم الأمين العام تقريرا عن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا في الفترة من ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وأوصى فيه بتمديد ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر حتى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/715).

١٨ حزيران/يونيه:

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا تتكون من قوة قوامها ٥٠٣ أفراد من جميع الرتب (٣٥٤ جنديا، ٢٥ من ضباط الأركان العسكرية و ١٢٤ مراقبا عسكريا) تحت قيادة دايير.

١٩ حزيران/يونيه:

أكد الأمين العام، في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1994/728) **ضرورة وقف الإبادة الجماعية وتأمين وقف إطلاق النار واستئناف اتفاق أروشا. واقترح أيضا أن ينظر المجلس في العرض المقدم من الحكومة الفرنسية للقيام بعملية متعددة الجنسيات، تتولى فرنسا قيادتها، لتوفير الأمن والحماية للمشردين والمدنيين المعرضين للخطر في رواندا وذلك لحين استكمال قوام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.**

٢٠ حزيران/يونيه:

أرسل دايير إلى عنان برقية معنونة "تقييم المبادرة المقترحة بقيادة فرنسا في الأزمة الرواندية". وفي تلك البرقية طرح دايير عدة قضايا يحتمل أن تكون مصدرا للانشغال فيما يتعلق بالعملية المقترحة المسماة بعملية تركواز.

اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٢٨ (١٩٩٤) الذي تضمن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في رواندا وأوغندا إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ويقضي بتصفيتها تدريجيا بحلول ذلك التاريخ.

٢١ حزيران/يونيه:

وجه الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، السيد جان - برنار ماريميه، رسالة إلى الأمين العام (S/1994/734) **يطلب فيها اتخاذ قرار، في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ليكون إطارا قانونيا لنشر قوة متعددة الجنسيات للاحتفاظ بوجود ما في رواندا لحين نشر بعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة إلى رواندا.**

وقرر دايير إجلاء ٤٢ من أفراد حفظ السلام من توغو والسنغال والكونغو والاستعاضة عنهم بأفراد تابعين للأمم المتحدة من نيروبي، وذلك بسبب ردود الفعل السلبية من جانب الجبهة الوطنية الرواندية إزاء مشاركتهم في عملية تركواز.

٢٢ حزيران/يونيه:

شارك الأمين العام في مشاورات غير رسمية وأعرب عن تأييده لاتخاذ قرار عاجل للإذن بالعملية المتعددة الجنسيات بقيادة فرنسا.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٢٩ (١٩٩٤)، الذي أذن فيه للدول الأعضاء بالقيام بعملية متعددة الجنسيات لأغراض إنسانية في رواندا لحين استكمال قوام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وكانت نتيجة التصويت ١٠ أصوات مؤيدة للقرار مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت (باكستان والبرازيل والصين ونيجيريا ونيوزيلندا).

وفي ذلك اليوم، شرعت القوات الفرنسية والسنغالية في الاضطلاع بعملية تركواز.

٣٠ حزيران/يونيه:

أوصى المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في تقريره بما يلي: إما إنشاء محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين عن المجازر المرتكبة في رواندا أو توسيع نطاق ولاية المحكمة الدولية التي تنظر في الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة.

أواخر حزيران/يونيه:

الضعف يحل بالقوات الحكومية الرواندية مع تكثيف الجبهة الوطنية الرواندية هجومها للسيطرة على كيغالي والاستيلاء على مناطق أخرى تسيطر عليها الحكومة بين كيغالي والحدود مع زائير.

١ تموز/يوليه:

طلب مجلس الأمن من الأمين العام في قراره ٩٣٥ (١٩٩٤) إنشاء لجنة خبراء محايدة لبحث وتحليل المعلومات المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي واحتمال وقوع أفعال للإبادة الجماعية في رواندا.

ووجه الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام يبلغه فيها عزم حكومة فرنسا إقامة منطقة إنسانية آمنة في مثلث سيانغوغو - كيبويي - غيكونغورو في جنوب غربي رواندا.

٢ تموز/يوليه:

أحال الأمين العام رسالة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1994/798).

٣ تموز/يوليه:

حدثت مواجهة بين أفراد الجبهة الوطنية الرواندية والقوات الفرنسية الملحقة بعملية تركواز.

٤ تموز/يوليه:

وصل الممثل الخاص، السيد محمد شهريار خان من باكستان، المعين حديثا خلفا للسيد بوه بوه، إلى كيغالي.

واستولت قوات الجبهة الوطنية الرواندية على كيغالي.

٦ تموز/يوليه:

ناقش مجلس الأمن، في مشاورات غير رسمية، نية فرنسا المبينة في رسالتها المؤرخة ١ تموز/يوليه إنشاء المنطقة الإنسانية الآمنة، حيث أثار عدد من الوفود بعض الشكوك حول طبيعة المقترح. ولم يصدر رد رسمي من مجلس الأمن على الرسالة الفرنسية.

٩ تموز/يوليه:

بدأت قوات عملية تركواز انتشارها في منطقة الحماية الإنسانية في جنوب غربي رواندا. وفي أوائل شهر تموز/يوليه، كانت قوات عملية تركواز تتكون من ٣٣٠ ٢ جنديا فرنسيا و ٣٢ سنغاليا.

١٤ تموز/يوليه:

سيطرت الجبهة الوطنية الرواندية على معقل ما يسمى بالحكومة الانتقالية في روهينغيري، وهي المدينة الرئيسية في شمال رواندا، مما تسبب في نزوح جماعي للهوتو الروانديين.

أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/1994/34) أعرب فيه عن الجزع إزاء نزوح أعداد كبيرة من السكان وطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار وباستئناف العملية السياسية في إطار اتفاق آروشا للسلام.

١٧ تموز/يوليه:

سقطت غيزينيي، وهي آخر معاقل القوات الحكومية، في أيدي الجبهة الوطنية الرواندية. وأبلغ مكتب الاتصال المعني بحالة الطوارئ في رواندا والموجود في غوما، زائير، بأن ما يزيد على مليون رواندي عبروا الحدود إلى زائير. وأعرب عن القلق إزاء احتمال تدفق عدد أكبر من اللاجئين من منطقة الحماية الإنسانية الخاضعة لعملية تركواز.

١٨ تموز/يوليه:

اتمت الجبهة الوطنية الرواندية سيطرتها على رواندا كلها باستثناء منطقة الحماية الإنسانية التي تسيطر عليها عملية تركواز. وأعلنت الجبهة من جانب واحد وقف إطلاق النار.

١٩ تموز/يوليه:

ولـّيت حكومة الوحدة الوطنية مقاليد الحكم في كيغالي لفترة انتقالية حددت بخمس سنوات، حيث تقلد السيد باستير بيزيمونغو منصب الرئيس والميجور جنرال بول كاغامي منصب نائب الرئيس والسيد فوستين تواغيرامونغو منصب رئيس الوزراء.

٢٢ تموز/يوليه:

أصدر الأمين العام نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لصالح ضحايا الأزمة في رواندا.

٢٦ تموز/يوليه:

قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريره عن إنشاء لجنة الخبراء المعنية برواندا (S/1994/879) **عملا بالقرار ٩٣٥ (١٩٩٤).**

٢٩-٣١ تموز/يوليه:

قام ديغني - سيغي بزيارته الثانية لرواندا لتفقد الحالة منذ زيارته السابقة في حزيران/يونيه. وحث على نشر خبراء ميدانيين للمساعدة في إعادة بناء رواندا وإعادة اللاجئين إلى ديارهم.

٣١ تموز/يوليه:

شرعت فرنسا في سحب قوات عملية تركواز.

المرفق الثاني

قائمة بالأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات

أولا - مسؤولو الأمم المتحدة

(ترد بين قوسين المناصب التي كانوا يتولونها أثناء الأزمة الرواندية في عام ١٩٩٤)

بطرس بطرس غالي، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية
(الأمين العام للأمم المتحدة)

كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة
(وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام)

هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام
(مدير شعبة أفريقيا، إدارة عمليات حفظ السلام)

هنري ك. أنييدوهو
(نائب قائد قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا)

موريس باريل، فريق أول، رئيس أركان الدفاع، كندا
(المستشار العسكري للأمين العام)

جاك - روجيه بوه بوه
(الممثل الخاص للأمين العام في رواندا)

هانس كوريل، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية

روميو أ. دايير، فريق، المستشار الخاص لرئيس أركان الدفاع، كندا
(قائد قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا)

يان إلياسون، وزير الدولة للشؤون الخارجية، السويد
(وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية)

إبراهيما فال، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية
(مدير مركز حقوق الإنسان)

جان - فرانسوا غاسكون، الممثل المؤقت لمنظمة الأغذية والزراعة بكيغالي

غينيت غيبر - كريستوس، ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، المنسق المقيم بالنيابة، كيغالي

شينمايا غاريخان
(مستشار سياسي أقدم والممثل الخاص للأمين العام لدى مجلس الأمن)

ماراك غولدينغ، مدير، كلية سانت أنتوني بجامعة أكسفورد
(وكيل الأمين العام للشؤون السياسية)

بيتر هانسن، المفوض العام، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
(وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية)

جيمس و. ك. جونا، وزير المالية، سيراليون
(وكيل الأمين العام للشؤون السياسية)

ليونارد كابونغو، رئيس وحدة الدروس المستفادة، إدارة عمليات حفظ السلام

محمد شهريار خان، سفير باكستان، فرنسا
(الممثل الخاص للأمين العام في رواندا)

لوك مارشال، عقيد
(قائد قطاع كيغالي، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا)

برنارد مونا، نائب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

والي بكر ندياي، مدير مكتب نيويورك للمفوضية السامية لحقوق الإنسان
(المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)

سادا كو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية

إيسل ريفيرو، مديرة مركز الأمم المتحدة للإعلام، مدريد
(موظفة المكتب في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، إدارة عمليات حفظ السلام)

إقبال رضا، رئيس الديوان، المكتب التنفيذي للأمين العام
(الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام)

ر. غورديان روغارابامو، الممثل المقيم المساعد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار السلام
(عضو فريق الأمم المتحدة في مباحثات أروشا)

ديانا رسلر، نائبة منسق شؤون الأمن بالأمم المتحدة

دافنا شراغا، موظف قانوني أقدم، مكتب الشؤون القانونية

سيرجيو فييرا دي ميلو، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية

رالف زاكلين، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية

ممثلو الموظفين المحليين التابعين للأمم المتحدة في كيغالي

رؤساء وكالات الأمم المتحدة في كيغالي

ثانيا- الدول الأعضاء

أوغندا

يوويري موسيفيني، الرئيس

بلجيكا

بيير شوفاليه، وزير الدولة للتجارة الخارجية، وزارة الخارجية

آلان ديستيكسه، عضو مجلس الشيوخ، لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ البلجيكي
(لجنة التحقيق البرلمانية في أحداث رواندا)

<u>تنزانيا</u>

بنجامين مكابا، الرئيس

جون ماليسيلا، رئيس الوزراء الأسبق

إيمانويل موالومبولوكوتو، نائب وزير الخارجية

<u>الجمهورية التشيكية</u>

كاريل كوفاندا، الممثل الدائم الأسبق لدى الأمم المتحدة

<u>جنوب أفريقيا</u>

نيلسون مانديلا، الرئيس الأسبق

<u>رواندا</u>

الأب بيزيمونغو، الرئيس

فانسان بيروتا، رئيس الوزراء بالنيابة ووزير الأشغال العامة والنقل والاتصالات

فرانسوا نغارامبه، وزير الشباب والثقافة والرياضة

بونافانتور نييبيزي، وزير الطاقة والماء والموارد الطبيعية

جوزيف نسينغيمانا، وزير الأراضي وإعادة التوطين وحماية البيئة

شارل نتاكيروتنكا، وزير الشؤون الاجتماعية

كونستانس رواكا، الأمينة العامة، وزارة الشؤون الخارجية

بروتيه موسوني، الأمين العام، وزارة الحكم المحلي

جوزيف و. موتابوبا، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة

م. كامانزي، فريق

ندوبا غاسانا، لجنة حقوق الإنسان الوطنية

ألويسي إنيومبا، لجنة الوحدة والمصالحة الوطنيتين

دنيس بوليسي، عضو البرلمان

<u>فرنسا</u>

هوبير فيدرين، وزير الخارجية

بول كيليس، الرئيس، لجنـــة التحقيق التابعـــة للبرلمان الفرنسي (التحقيق في المأساة الرواندية ١٩٩٠-١٩٩٤)

برنار كازنوف، المقرر، لجنة التحقيق التابعة للبرلمان الفرنسي

كينيا

بونايا أ. غودانا، وزير الخارجية

ب. ك. مبايا، مدير الشؤون السياسية

نيجيريا

إبراهيم أ. غمباري، الممثل الدائم الأسبق لدى الأمم المتحدة

نيوزيلندا

كولين كيتنغ، وزير العدل، الممثل الدائم الأسبق لدى الأمم المتحدة

الولايات المتحدة

ويليام وود، النائب الأول لمساعد وزيرة الخارجية المعني بالمنظمات الدولية

ريتشارد بوغوسيان، سفير

ديفيد روسون، السفير الأسبق في رواندا

سنثيا ماكييني، عضو بالكونغرس، مجلس النواب

ثالثا- الناجون

التقت لجنة التحقيق بعدد من الناجين من الإبادة الجماعية، وبممثليهم في رواندا وبلجيكا والولايات المتحدة. ومن بين أولئك الذين يشار إلى أقوالهم صراحة في هذا التقرير:

ممثلو الناجين من المدرسة التقنية الرسمية

السيدة لويز موشيكيوابو

السيدة أنونسياتا كافاروغندا

السيدة فلوريدا موكيشيمانا نغولينزيرا

رابعا - أسر أفراد حفظ السلام البلجيكيين العشرة الذين قتلوا يوم ٧ نيسان/أبريل

خامسا - جالية المغتربين بكيغالي

بيير أنتونيو كوستا، قنصل، وكالة التعاون الإيطالية
الدكتور دي بورتر والدكتور فينك

سادسا - المنظمات غير الحكومية (رواندا)

ممثلو كل من:
منظمة Concern **(رئيسة منتدى المنظمات غير الحكومية)**

رابطة الناجين من الإبادة الجماعية (IBUKA)

رابطة تضامن النساء الرونديات (ASOFERWA)

مجمع عُصب ورابطات الدفاع عن حقوق الإنسان (CLADHO)

العصبة الرواندية للنهوض بحقوق الإنسان والدفاع عنها (LIPRODHOR)

منظمة كير الدولية

منظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية

رقية عمر، حقوق أفريقيا

سابعا - الأكاديميون والخبراء

هوارد أدلمان، أستاذ، جامعة يورك

أليسون ديفورج، مرصد حقوق الإنسان

أداما دييغ، لجنة الحقوقيين الدولية

مايكل دويل، أستاذ، جامعة برنستن

باربرا هارف، أستاذة، الأكاديمية البحرية للولايات المتحدة

أرثر كلينغهوفر، أستاذ، جامعة رتجرز

ماشيفينيكا توبياس مابورانغا، سفير، أمين الشؤون الخارجية، هراري، زمبابوي

جيرار برونييه، أستاذ، المركز الوطني للبحث العلمي، باريس

فيليب رينتيينس، أستاذ، جامعة أنتويرب

ثامنا - لجنة الصليب الأحمر الدولية

كورنيليو سوماروغا، رئيس

المرفق الثالث

المختصرات